معاً، أقوى

التقرير السنوي المتكامل
والبيانات المالية لمجموعة
موانئ أبوظبي 2022

AD PORTS GROUP

مجموعة موانئ أبوظبي
هي أحد محركات النمو الرئيسية في قطاع التجارة والخدمات اللوجستية في المنطقة

تدير المجموعة، باعتبارها بوابة تجارية استراتيجية لإمارة أبوظبي ورافداً رئيسياً لاقتصاد الإمارات، منظومة متكاملة تنضوي تحتها خمسة قطاعات رئيسية، وهي: قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، قطاع الموانئ، القطاع اللوجستي، القطاع البحري، والقطاع الرقمي.

قيم المجموعة

الاستجابة الفعّالة

التعاون

الأمن والسلامة والاستدامة

الابتكار والتميّز

النزاهة

رؤيتنا

قيادة دفة التجارة العالمية من خلال مجموعة متكاملة من الموانئ والمناطق الصناعية والأصول البحرية وسلاسل التوريد اللوجستية عالمية المستوى.

رسالتنا

ترسيخ مكانة أبوظبي مركزاً تجارياً عالمياً، من خلال إدارة سلاسل القيمة اللوجستية عالمية المستوى، وتحفيز التميّز التشغيلي من خلال توظيف التقنيات الرقمية المتطوّرة، وتلبية الاحتياجات المتنامية لأصحاب العلاقة، وتوطيد العلاقات، وزيادة القيمة لجميع المساهمين.

التقرير الاستراتيجي 63-2

نبذة سريعة	4
لمحة عامة حول عام 2022	6
النموذج الاستثماري	8
رسالة رئيس مجلس الإدارة	10
كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة	12
نموذج أعمالنا	16
الاستراتيجية	18
القوى العاملة والتوطين	24
القطاعات	
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	28
قطاع الموانئ	34
قطاع البحري	40
قطاع اللوجستي	46
قطاع الرقمي	52
نظرة عامة على الأداء المالي	56

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة 89-64

مجلس الإدارة	66
الإدارة التنفيذية	68
الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	70
الحوكمة المؤسسية	74
إدارة المخاطر والامتثال للضوابط	82

البيانات المالية 171-90

تقرير مجلس الإدارة	92
تقرير المُدقق المستقل	93
البيانات المالية الموحّدة	98
ملاحظات بخصوص البيانات المالية الموحّدة	106

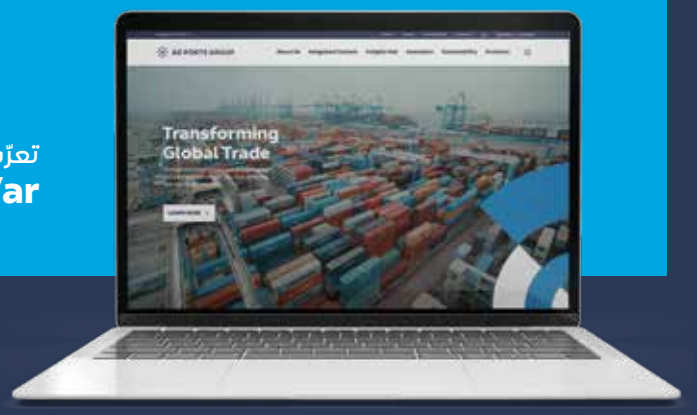

تعرّف على المزيد عبر الموقع الإلكتروني
adportsgroup.com/ar

التقرير الاستراتيجي

نبذة سريعة	4
لمحة عامة حول عام 2022	6
النموذج الاستثماري	8
رسالة رئيس مجلس الإدارة	10
كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة	12
نموذج أعمالنا	16
الاستراتيجية	18
القوى العاملة والتوطين	24
القطاعات	
قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	28
قطاع الموانئ	34
قطاع البحري	40
قطاع اللوجستي	46
قطاع الرقمي	52
نظرة عامة على الأداء المالي	56

COSCO SHIPPING
KHALIFA PORT
ميناء خليفة

نبذة سريعة

تُعد مجموعة موانئ أبوظبي محركاً رئيسياً للتجارة، تضطلع بدور محوري عبر نموذج أعمالها المتكامل في تعزيز أوجه الترابط والتعاون الاستراتيجي بين العالم والإمارات، باعتبارها أحد أسرع الاقتصادات نمواً في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك ترسيخ مكانة أبوظبي مركزا تجاريا يخدم العالم أجمع.

شكل القطاعات الخمسة الرئيسية في المجموعة، وهي قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وقطاع الموانئ والقطاع اللوجستي والقطاع البحري والقطاع الرقمي، مجتمعاً تجارياً مرناً يرتبط بشراكات قوية تحقق بدورها أداءً مستقراً ونمواً مستداماً.

حقائق رئيسية

المطور والمنظم الحصري للموانئ والبنى التحتية ذات الصلة في أبوظبي

واحدة من **كبرى مجموعات الموانئ** والخدمات اللوجستية المتكاملة الأسرع نمواً في العالم

تدفق إيرادات مضمونة بموجب تعاقدات طويلة الأجل

البوابة التجارية الاستراتيجية في دولة الإمارات

حلول لوجستية متكاملة تدعمها شبكة دولية من الشركاء

أصبحت شركة عامة مُدرجة اعتباراً من 8 فبراير 2022 (مُدرجة تحت الرمز: ADPORTS في سوق أبوظبي للأوراق المالية)

ميناء خليفة، **ميناء عالمي يمتاز بعمق مياهه** وقدرته على خدمة أكبر السفن البحرية العملاقة في العالم

أبرز النتائج المالية الرئيسية

الإيرادات (مليون درهم)

5,498 مليون

+41%

الإيرادات بحسب كل قطاع

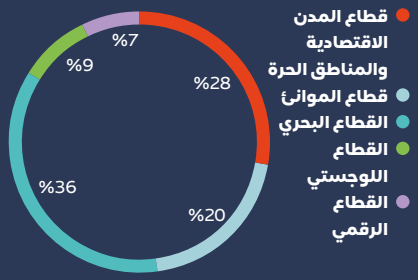

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (درهم إماراتي)

2,175 مليون

+36%

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بحسب كل قطاع (درهم إماراتي)

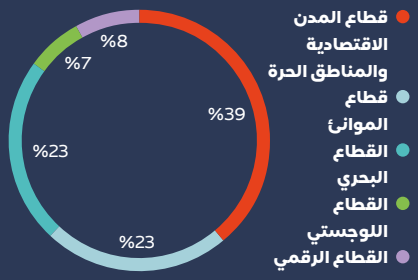

صافي الأرباح (درهم إماراتي)

1,284 مليون

+51%

إجمالي الأصول (درهم إماراتي)

38,512 مليون

+37%

صافي الدين / الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

2.0x

نقدم بيئة تجارية مدعومة بأسس تنافسية

منظومتنا المتكاملة

تضم مجموعة موانئ أبوظبي محفظة متكاملة من أعمال المدن الاقتصادية والموانئ والخدمات البحرية واللوجستية والرقمية عالمية المستوى والتي تدفع نمو التجارة العالمية.

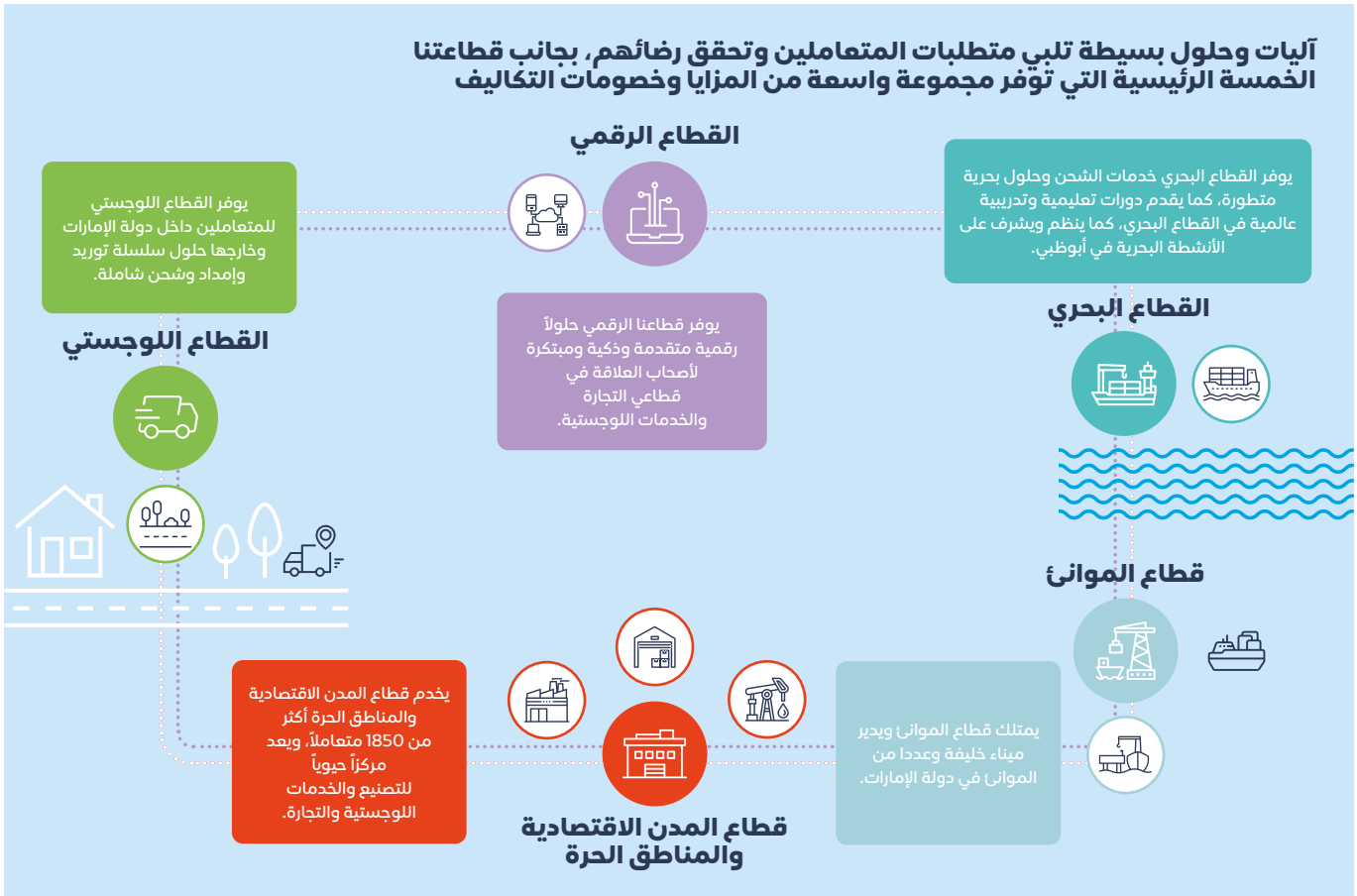

لمحة عامة حول عام 2022

حقّقت مجموعة موانئ أبوظبي معدلات نمو لافتة خلال عام 2022 الذي شهدت خلاله تحولات استثنائية، إذ تمكّنت من التوسع على النطاق العالمي وسجّلت نتائج قياسية باهرة في عامها الأول كشركة مساهمة عامة. وخلال هذا العام الذي يمثل أحد أهم المحطات عبر تاريخها حتى الآن، استقبلت المجموعة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "حفظه الله"، لتدشين مشروع توسعة ميناء خليفة.

الربع الأول 2022

احتفلت المجموعة في يوم 8 فبراير من عام 2022 بإدراج أسهمها بنجاح في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت الرمز "ADPORTS".

واستحوذت المجموعة على "دايفتيك لخدمات الهندسة البحرية"، وهي شركة قائمة في دولة الإمارات تتخصّص في تزويد مختلف الحلول والخدمات البحرية بما يشمل التركيب الفحص والتصليح والصيانة؛ و "أليغيتور شيبينغ" (إيه إس سي إل)، وهي شركة متخصصة في تزويد خدمات الشحن والخدمات اللوجستية لناقلات الحاويات، تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها، وتزاول أعمالها في دولة الإمارات والهند بشكل رئيسي.

وفي خطوة استراتيجية بالغة الأهمية، تم إطلاق "مركز أبوظبي للأغذية-كيزاد" بالشراكة مع مجموعة غسان عبود وبالتعاون مع شركة "رونجيس".

كما أطلقت المجموعة المركز العالمي للمركبات-أبوظبي في "كيزاد"، ليصبح أحد أكبر المراكز في المنطقة لتصدير السيارات وتوزيعها، بمساحة تبلغ 3.3 كيلومتر مربع.

الربع الثاني 2022

في الربع الثاني، أبرمت مجموعة موانئ أبوظبي اتفاقيات مبدئية مع الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر لتشييد مشاريع مينائية رئيسية على الشريط الساحلي المصري، بما يشمل بناء محطة متعددة الأغراض في ميناء سفاجا عبر تحالف من الشركات، وتطوير وتشغيل وإدارة أرصفة ومحطات للسفن السياحية في موانئ شرم الشيخ والغردقة وسفاجا.

وأبرمت المجموعة كذلك شراكةً مع مجموعة شركة الجرافات البحرية الوطنية لتأسيس شركة جديدة لتزويد خدمات المسح والخدمات البحرية، باسم سفين لخدمات المسح والعمليات البحرية.

وشهد هذا العام أيضاً سلسلة من الاستثمارات التحوّلية والاستحواذات، وإطلاق طرق تجارية جديدة. وفضلاً عن ذلك، أنهت المجموعة عام 2022 ككيان أعمال متجدّد ومتحوّل يوفر قيمة استثنائية لمساهميه، وذلك عبر إنجازها بنجاح لعملية إعادة الهيكلة، وتنفيذها لنموذج قطاعات أعمال متكامل ومترابط.

الربع الثالث 2022

استضافت المجموعة في الربع الثالث فعالية إطلاق استراتيجية أبوظبي الصناعية في كيزاد، والتي تسعى إلى استثمار 10 مليارات درهم عبر 6 برامج اقتصادية طموحة. وأبرمت المجموعة كذلك سلسلة من الاتفاقيات مع إس إيه جي، إحدى أكبر شركات النفط والغاز في أوزبكستان، بهدف تأسيس شركات شحن وخدمات لوجستية جديدة، إضافة إلى تطوير مركز لتجارة الأغذية في أوزبكستان الواقعة في وسط آسيا.

أطلقت المجموعة في شهر سبتمبر مجمع كيزاد للخدمات اللوجستية 21، وهو مركز جديد ومتطوّر للتخزين والخدمات اللوجستية في كيزاد، حيث جرى تخصيصه لدعم قطاعات الرعاية الصحية، والمأكولات والمشروبات وغيرها، والتي تتطلب تخزيناً بارداً أو جافاً في درجات حرارة عادية، وسيقدّم خدماته لسوق تضم أكثر من 4.5 مليار مستهلك.

واستكملت المجموعة أول عملية استحواذ دولي لها في الربع الثالث، بالاستحواذ على نسبة 70% من حصص ترانسمار الدولية للنقل البحري ("ترانسمار")، و"ترانسكارجو الدولية" ("تي سي آي")، اللتين تتخذان من مصر مقراً لهما. كما أطلقت مجموعة موانئ أبوظبي "مجموعة كيزاد" لتجمع كافة المناطق الاقتصادية لديها تحت مظلة واحدة. أما شركة سفين فيدرز فأطلقت خدمة جديدة لشحن الحاويات تربط دولة الإمارات بالبحر الأحمر، إضافة إلى خدمة أخرى تربط كراتشي في باكستان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أطلقت خدمة شحن جديدة تربط ميناء خليفة مباشرةً بموانئ شنغهاي وتشينغداو ونينغبو الصينية.

وعلاوةً على ما سبق، تعاونت المجموعة مع مجموعة سي إم إيه سي جي إم لإطلاق خدمة شحن بحري جديدة في منطقة جنوب شرق آسيا تربط سنغافورة وكولومبو وتشيناي، في حين أبرمت سفين فيدرز اتفاقية طويلة الأمد مع شركة إنفيكتوس للاستثمار لإطلاق خدمة عالمية جديدة باسم سفين إنفيكتوس لشحن البضائع السائبة الجافة.

الربع الرابع 2022

أعلنت "بوابة المقطع"، ذراع الخدمات الرقمية لمجموعة موانئ أبوظبي، عن التعاون مع مجموعة بريد الإمارات وشركة سكاي جو لتجربة مبادرة جديدة لتوفير أول خدمة توصيل جوية باستخدام طائرات "الـدرون".

وأعلنت المجموعة عن استحواذها على حصة 80% في شركة جلوبال فيدر شيبينغ (GFS)، وهي شركة عالمية متخصصة في شحن الحاويات في الأسواق الناشئة تزوّد 20 خدمة عبر مناطق دول مجلس التعاون الخليجي والبحر الأحمر وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، واستحواذها على حصة 100% من شركة نواتوم الرائدة عالمياً في الخدمات اللوجستية والمنتشرة في 26 دولة.

وباشرت المجموعة كذلك بأعمال بناء أكبر مركز للتوزيع وإيفاء الطلبات على صعيد الدولة في أبوظبي لصالح شركة نون، الرائدة على صعيد منطقة الشرق الأوسط في التسوّق الإلكتروني. ويأتي تطوير هذا المركز في إطار استثمار ضخم من شركة نون، في مجال التجارة الإلكترونية متسارع النمو في الإمارة.

وفي شهر ديسمبر، أعلنت المجموعة عن دمج "كيزاد للمجمّعات" مع "الإسكان الجماعي" لتشكيل أكبر شركة متكاملة خاصة بسكن الموظفين في أبوظبي.

وشهد شهر ديسمبر كذلك توقيع اتفاقية شراكة مع كي إم تي إف ("كازمورترانسفلوت") لإطلاق مشروع مشترك بهدف تقديم الخدمات البحرية وخدمات الشحن لشركات الطاقة في منطقة بحر قزوين.

الطريقة الذكية للاستثمار في أبوظبي

نموذج أعمال متكامل ومتعدد القطاعات

تنضوي تحت مظّلة مجموعة موانئ أبوظبي خمسة قطاعات أعمال رئيسية متآزرة، وهي: قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وقطاع الموانئ، والقطاع اللوجستي، والقطاع البحري، والقطاع الرقمي، وجميعها تشكل نظاما يوفر قاعدة ثابتة لمواصلة النمو على المدى الطويل بشكل ثابت ومتوقع.

استراتيجية نمو قوية

تعتمد استراتيجية النمو للمجموعة على نهج خالٍ من المخاطر نظرًا لإيراداتها المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها وتبنيها لنهج يركز على المتغيرات الكلية. وتحظى هذه الاستراتيجية المكوّنة من ثلاثة محاور رئيسية وتحفّزها جُملة من العوامل التكميلية – مثل رفع الكفاءة التشغيلية للأصول الحالية، وبرنامج النفقات الرأسمالية البالغة قيمته 15 مليار درهم والمخطط تنفيذه على مدار السنوات الخمس القادمة، وصفقات الدمج الاستحواذ المحلية والدولية – بدعم ميزانية عمومية قوية وقاعدة أصول عالية الجوّدة، مما يضمن مرونة المجموعة وقدرتها على مواجهة التحديات عبر مختلف الدورات الاقتصادية والظروف الصناعية.

وترسم استراتيجية النمو هذه عبر مراحلها الثلاث، التي ترصد نتائج وأهداف واضحة، خارطة متكاملة تعزز مكانة المجموعة في أبوظبي والإمارات، وتتيح التركيز على التوسّع الإقليمي والدولي لتتحوّل إلى مزوّد عالمي للخدمات اللوجستية والتجارية. وبالفعل، عززت مجموعة موانئ أبوظبي مكانتها على الصعيد الإقليمي انطلاقاً من أبوظبي، وتواصل الآن توسيع نطاق قدراتها العالمية لتصبح أفضل مزوداً إقليمياً لخدمات اللوجستية والتجارية.

تتطلع مجموعة موانئ أبوظبي، بعد الأداء القوي والنتائج المتميّزة التي حققتها خلال عام 2022، إلى تعزيز حضورها على امتداد سلاسل التوريد البحرية والبرية بهدف التوسّع إقليمياً من خلال تلبية احتياجات المتعاملين ودعم عدد من القطاعات الصناعية ذات الأولوية. ويشمل ذلك الآت والمعدات، والأطعمة والمشروبات الجاهزة، والمعادن، والمواد الكيمائية والبلاستيكية، ومواد البناء الخام، والسلع الغذائية، والسيارات وقطع الغيار، والرعاية الصحية والأدوية.

فضلاً عن ذلك، نجحت المجموعة في تطوير استراتيجية توسّع غير عضوي مركّزة تستند إلى معايير محددة بدقة عالية. وسوف تباشر المجموعة ونهج استباقي استكشاف ومتابعة الفرص الاستثمارية الواعدة التي تكمّل أعمالها وتعزز أوجه التآزر فيما بينها وتحقق قيمة إضافية. وسوف تركز الاستثمارات غير العضوية، وبشكل أساسي، على الأصول اللوجستية وخدمات الشحن والموانئ والأصول البحرية بهدف ترسيخ العلاقات الممتدة مع متعاملي المجموعة والمساهمة بشكل فاعل ومؤثر في الممرات التجارية، بجانب تحسين الربط وتوسيع حضورها في الخدمات اللوجستية مع مواصلة البناء على محفظة أصولها الكبيرة في أبوظبي مثل "كيزاد" وميناء خليفة. وستساهم هذه الفرص الاستثمارية غير العضوية في توسيع نطاق حضور المجموعة بشكل مناسب وسيمكنها من تحقيق إدارة قوية ومستقرة مع تحقيق مردود مالي مجزٍ.

محفظة أصول عالمية ونموذج أعمال واعد

تعد أصولنا عالمية المستوى والبنى التحتية المتطورة واستثماراتنا عوامل جاذبة لمستثمرينا ، بما فيها المرافق الحديثة لمناولة الحاويات وبضائع الدحرجة والبضائع العامة والسفن السياحية. كما تمتلك المجموعة ما يزيد عن 550 كيلومتر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية، بما يعادل ثلثي مساحة سنغافورة، وهي واحدة من نقاط قوتنا في السوق. وتعتزم المجموعة تحويل مدينة خليفة الاقتصادية في أبوظبي "كيزاد" إلى واحدة من أكبر المناطق الحرة الاقتصادية والصناعية في العالم. وتكمن القيمة الرئيسية التي تقدمها المجموعة للمستثمرين في مزيج نماذج أعمالنا كمالك ومشغل للأصول إضافة إلى تنوع مصادر إيراداتنا. ورغم أننا شركة تجارية عالمية، غير أننا نضطلع بدور محوري في مختلف دورات وديناميات السوق ,ونُدير جزءاً كبيراً من أعمالنا بنهج آمن بعيد عن المخاطر.

التفكير الذكي

نواصل توظيف أفضل حلول التكنولوجيا لتعزيز كفاءة عملياتنا ، انطلاقاً من إيماننا بأن الحلول الرقمية المبتكرة هي الركيزة الأساسية لعملياتنا وأنشطتنا وهي اللبنة الرئيسية في تحقيق أفضل قيمة للمجموعة في كل عام. ولعل هذا ما يبرز أهمية بوابة "المقطع"، الشركة التابعة والمملوكة بالكامل لمجموعة موانئ أبوظبي، والتي تتيح للقطاع الرقمي تطوير سلسلة من المنصّات التجارية واللوجستية منذ انطلاقها في عام 2016. ويتمثّل هدف القطاع الرقمي في تطوير حلول رقمية متكاملة تساهم في تحفيز وتيسير حركة التجارة العالمية، معززاً بذلك مساهمته في ترسيخ سمعة المجموعة عالمياً بوصفها مزوداً دولياً بارزاً للخدمات البحرية والحلول اللوجستية.

مركز مالي قوي يدعم تطلعاتنا للنمو

تساهم طبيعة أعمالنا المرتبطة بالتزامات تعاقدية مع متعاملينا، والتي تمتد عادة لأكثر من 15 عاماً، بنحو 75% من إيرادات المجموعة. وبفضل هيكل رأسمالنا المتوازن ومركزنا المالي القوي، حصلت المجموعة على تصنيف (A+) من قبل وكالتي التصنيف الائتماني "فيتش" و"إس آند بي" الدولية، مدعومةً بمحفظة أعمالها المتنوعة ونموذج شراكاتها الفريد. كما أن توقعات المصاريف الرأسمالية العضوية – البالغة قيمتها 15 مليار درهم بين عامي 2023 و2027 والمخصصة لتوسيع ميناء خليفة وتعزيز ربطه بالأسواق والممرات التجارية، ستنعكس إيجابياً على تنويع محفظة قطاعنا البحري ورفع قدراته بل وستدعم تطوير قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، الأمر الذي يؤهل المجموعة لمزيد من النمو .

وفي فبراير 2022، نجحت موانئ أبوظبي في استقطاب رأس مال جديد بقيمة 4 مليارات درهم بعد إدراج أسهمها في السوق المالي، حيث تم توظيف عائدات الإدراج النقدية في تمويل خطط النمو العضوي على المديين المتوسط والطويل وبالنظر إلى المستقبل ، فإننا نسعى إلى تمويل خططنا التطويرية من خلال إصدار السندات، باعتبارها خياراً تمويلاً مفضلاً على الأجل الطويل، خصوصاً وأن التسهيلات الائتمانية المتجددة تُعد رافداً أساسياً لدعم مستويات السيولة في المجموعة.

دعم المساهمين

تنسجم أهداف القابضة (ADQ)، التي تُعد مساهماً رئيسياً في المجموعة بحصة 75.44%، مع خطط نمو مجموعة موانئ أبوظبي، بما في ذلك مساعينا للتوسّع عالميا. وفي أوائل عام 2022، أعلنت "القابضة" (ADQ) نقل حصتها في "أرامكس"، الشركة المتخصصة في خدمات النقل والحلول اللوجستية المتكاملة، البالغة 22.32%، وحصّتها في "شركة الجرافات البحرية الوطنية" بنسبة 10% إلى مجموعة موانئ أبوظبي. وقد نتج عن هذه الخطوة الاستراتيجية إضافة ما يقرب من 2.5 مليار درهم من الأصول إلى ميزانيتنا العمومية. وتلتزم مجموعة موانئ أبوظبي بتحقيق أقصى قيمة ممكنة للمساهمين مستفيدة من منظومة أعمالها الفريدة التي تؤسس مركزا عالميا رائدا متكاملا للموانئ والخدمات اللوجستية ، وبرؤيتها لإرساء معايير التميّز في طليعة صناعة متغيرة.

كفاءات إدارية ذات خبرة

يستفيد المستثمرون من فريق الإدارة ذو الخبرة الواسعة الذي يسعى إلى الاستفادة من أفضل الفرص من أجل تحقيق استراتيجيتنا الطموحة للنمو . وهذا ما انعكس في قرارا فريق الإدارة بالاستحواذ على اثنين من الشركات ذات القيمة التراكمية الكبيرة، وهما "جي إف إس" و"نواتوم". تتمثل إحدى النقاط الحاسمة في نهجنا للنمو غير العضوي في جودة ومستوى الخبرة الإدارية لدى الشركات التي نستحوذ عليها.

نتائج تفوق التوقعات
وتتجاوز التحديات

معالي فلاح محمد الأحبابي

”عززت مجموعة موانئ أبوظبي مكانتها الرائدة كمنصة عالمية متكاملة للخدمات اللوجستية والتجارية وحلول النقل وكمساهم قوي في تسهيل التجارة الدولية في ظل نجاحات استثنائية في مجالات النمو الاستراتيجي والتوسع الجغرافي والأداء المالي القوي خلال عام 2022. وبفضل مثابرتنا ورؤيتنا الواضحة وتفانينا ، حققنا نتائج مالية و تشغيلية استثنائية عززت ثقة مساهمينا الجدد بأدائنا“.

في إنجاز حافل بالدلالات، واصل الاقتصاد الإماراتي نموه رغم حالة عدم اليقين التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال عام 2022، إذ واصلت الإمارات العربية المتحدة مسيرة النمو وسط تحدياتٍ فرضتها اضطرابات سلسلة التوريد العالمية وزيادة التضخم معتمدةً على آليات حوكمة مستقرة وأداء اقتصادي قوي في دلالة واضحة على المرونة والعزيمة على تخطي الصعاب. وقد كان هذا هو العامل الحاسم الذي ساهم في تحقيق المجموعة لنتائج استثنائية في ختام عام 2022.

تعزيز الكفاءة

نجحت المجموعة في تعزيز الكفاءة عبر مختلف قطاعاتها من خلال ترسيخ حضورها العالمي، وإبرام صفقات دمج واستحواذ في أسواق عديدة، واستحداث مسارات تجارية، وإطلاق أصولٍ جديدة، وزيادة الإنتاجية التشغيلية. وقد ساهم الاستحواذ الاستراتيجي على شركة "نواتوم"، المنصة العالمية الرائدة للخدمات اللوجستية المتكاملة المنتشرة في 26 دولة، في توسيع الحضور العالمي للمجموعة بشكل بارز، إلى جانب زيادة حصتها في الأسواق التجارية الشريكة.

كما إن الاستحواذ على حصة 80% في شركة جلوبال فيدر شيبينغ، التي تتخذ من دبي مقراً لها - والتي تعتبر ثالث أكبر شركة للشحن الإقليمي للحاويات عالمياً -، سيعزز مكانة مجموعة موانئ أبوظبي كأكبر مزود وحيد لخدمات الشحن الإقليمي للحاويات في المنطقة، والثالث عالمياً من حيث الطاقة الاستيعابية. أكملت المجموعة أيضاً الاستحواذ على 70% من الشركة التابعة الدولية لنقل البضائع في مصر، مما رفع إجمالي صفقات الاندماج والاستحواذ التي أبرمتها المجموعة إلى سبع صفقات بقيمة 5.9 مليار درهم إماراتي.

يتجلّى أثر التحول النوعي في استراتيجية الاستحواذ التي تتبناها الشركة بشكل واضح في نمو إيرادات القطاع البحري بنسبةٍ لافتة بلغت 253% على أساس سنوي، مدفوعة بتوسع نطاق الخدمات وزيادة الأنشطة في قطاعات أعمال جديدة، شملت الشحن البحري الإقليمي للحاويات، وتأجير السفن، وإعادة الشحن، وخدمات الأوفشور.

كما أدى التآزر والتكامل داخل قطاعات أعمال المجموعة وفي ما بينها إلى دفع عجلة النمو. فقد أثمر قيام قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بدمج مدينة خليفة الصناعية أبوظبي (كيزاد) والمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) تحت مظلة موحدة باسم مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي (مجموعة كيزاد) عن تأسيس أكبر مركز تجاري ولوجستي وصناعي متكامل في المنطقة. وتتهيأ مجموعة كيزاد لطرح العديد من الفرص أمام المستثمرين وتسريع نموذج أعمالها وتطوير بنيتها التحتية ومحفظة أراضيها. وتناغماً مع تلك الخطوة، سجلت إيرادات قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة نمواً بنسبة 6% لتصل إلى 1,658 مليون درهم إماراتي.

وكانت نتائج التآزر والتكامل بين مجموعة كيزاد وقطاع الموانئ إيجابية للغاية، حيث حققت الأخيرة نمواً في الإيرادات السنوية على أساس المقارنة المثلية بنسبة 21%، فضلاً عن نمو بنسبة 28% في حجم مناولة الحاويات. وإلى جانب بدء أعمال بناء محطة حاويات سي إم ايه الجديدة، شهد قطاع الموانئ تدشين مشروع توسعة ميناء خليفة، الذي تضمن تطوير الرصيف الجنوبي للميناء ومنطقة ميناء خليفة اللوجستية.

وبالتوازي مع ذلك، مهد القطاع اللوجستي الطريق أمام امتلاك المجموعة لمنشآت تخزين متطورة ومرافق للتخزين البارد في مجمع كيزاد للخدمات اللوجستية، محققاً تراجع بنسبة 12%. وبالمثل، نمت عائدات القطاع الرقمي، الذي يحقق مستويات متقدمة من التكامل البيني على مستوى المجموعة، إلى 11% في عام 2022، مدعومة بتطوير العديد من الحلول القائمة على التقنيات الحديثة.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

تمثل النتائج التاريخية التي حققتها المجموعة خلال عامٍ من عدم اليقين على مستوى العالم وفي خضم عملية إدراج أسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية شهادة على براعة كوادرها المتمرسة، وجودة خدماتها المبتكرة، وبنيتها التحتية الراسخة، وحلولها الرائدة. وشهد الطرح العام الأولي بيع 1.25 مليون سهم، تمثل 24.58% من حصص ملكية المجموعة، بطلبات اكتتاب تجاوزت المعروض بكثير.

ومنذ الإدراج، أعادت وكالتا ستاندرد آند بورز و فيتش تأكيد التصنيف الائتماني للمجموعة عند A+ أكثر من مرة، وهو ما يبرز نقاط القوة التي تتمتع بها المجموعة كواحدة من الشركات الرائدة التي تدعم القطاعات الرئيسية غير النفطية لاقتصاد أبوظبي وتسهم في تنويع وتعزيز نمو اقتصاد الإمارة. كما ارتفع السعر الافتتاحي للسهم منذ الإدراج وحتى 31 ديسمبر 2022 بنسبة 80% من 3.2 إلى 5.74 درهم إماراتي. وبحلول نهاية العام، ارتفعت القيمة السوقية للمجموعة إلى 29.2 مليار درهم إماراتي. ويعكس هذا الأداء قوة الاستراتيجية التي تبنتها المجموعة لتحقيق أهدافها على صعيد النمو والتوسع الجغرافي والاستثمارات الموجهة.

الاستفادة من الفرص الاقتصادية الواعدة

نسعى من خلال استثماراتنا الاستراتيجية المدروسة إلى تعزيز مكانتنا كمركز لوجستي عالمي رائد، وجعل بنيتنا التحتية أقرب من أي وقت مضى إلى المواقع الفعلية لأنشطة مختلف القطاعات الاقتصادية. ويمكن الآن لأكبر السفن في العالم الوصول إلى مختلف الأسواق الدولية انطلاقاً من أبوظبي بفضل تطوير محطة حاويات "سي إم ايه" الجديدة بميناء خليفة والرصيف الجنوبي للميناء بطول ستة كيلومترات.

إننا نتطلع إلى المستقبل بتفاؤلٍ كبير فالمجموعة اليوم تحقق أداء استثنائيا وتمتلك كافة المقومات التي تمكنها من التوسع عالمياً وتحقيق نمو استثنائي عبر مختلف قطاعات عملها. كما نسعى إلى تعزيز مساهمتنا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية، وخلق فرص العمل، وتعزيز مكانة المجموعة على الساحة الدولية مسترشدةً في ذلك كله بالمستهدفات الاجتماعية والاقتصادية الطموحة التي رسمتها القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تسهيل التجارة العالمية

نسعى إلى العمل مع المنظمات التجارية متعددة الأطراف لدعم وتعزيز التجارة البينية في جميع أنحاء العالم بموجب اتفاقيات جديدة تستهدف الاقتصادات الناشئة والنامية. إلى ذلك، نعمل دون كلل لتسهيل التجارة ودعم تدفق السلع حول العالم - وعبر منطقتنا - لاسيما في ظل استمرار حالة الضبابية الاقتصادية والجيوسياسية على المسرح الدولي.

وختاماً، أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مجلس الإدارة على ما قدموه من مشورة لتوجيه دفة المجموعة ببصيرة نافذة خلال عامٍ حافلٍ بتغييراتٍ جذرية. كما أشكر جميع كوادرنا أعضاء على عملهم الجاد الذي أثمر عن نتائج تشغيلية ومالية استثنائية. وأعرب عن امتناني العميق لقيادتنا الرشيدة التي كانت رؤيتها الثاقبة نبراساً أنار لنا الطريق لسنواتٍ وسنوات نحو مزيدٍ من الإنجازات والنجاحات. ولا يفوتني أن أشكر مسؤولي سوق أبوظبي للأوراق المالية على ما قدموه من دعمٍ لإنجاح الطرح العام الأولي للمجموعة.

معالي فلاح محمد الأحبابي
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة موانئ أبوظبي

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة

نمو قوي رغم ظروف السوق غير المواتية

الكابتن محمد جمعة الشامسي

”رسخنا دورنا الرائد في مجال تسهيل التجارة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بخطى متسارعة، على مدار عامٍ مميز شهدت خلاله مجموعة موانئ أبوظبي تحولاً نوعياً“.

حققت مجموعة موانئ أبوظبي خلال عام 2022 إنجازاتٍ كبرى كان أبرزها نتائجنا المالية القياسية ونجاحنا في تعزيز مكانتنا كمزود إقليمي رائد لحلول سلسلة التوريد المتكاملة، وكبوابة استراتيجية إلى إمارة أبوظبي وإلى الأسواق الأكثر تنوعاً والأسرع نمواً في المنطقة. وبفضل السياسة الحكيمة والرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تمكنا من تسجيل أداء متميز خلال عامٍ سادت فيه حالة من عدم اليقين على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من السياق الدولي غير المواتي واضطرابات سلسلة التوريد المستمرة، حققت قطاعات المجموعة الخمسة نتائج تشغيلية ومالية استثنائية، تتوجت بنمو إجمالي إيرادات المجموعة بنسبة 41% وارتفاع إجمالي صافي أرباحها بنسبة 51%. وجاءت هذه النتائج البارزة مدفوعة بالتحسين المستمر للعمليات الحالية، والاستفادة القصوى من القدرات المتنامية، واستحداث فئات أعمال وخدمات جديدة، بالإضافة إلى الاستحواذ على عدد من الشركات ومنها شركة "دايف تك" وشركة "أليغيتور شيبينغ" وشركة "سفين لخدمات المسح والعمليات البحرية" و"الشركة التابعة الدولية لنقل البضائع" المالكة لشركتي ترانسمار الدولية للنقل البحري ("ترانسمار") و"ترانسكارجو الدولية" ("تي سي آي").

%41

زيادة في إيرادات المجموعة

وانسجاماً مع استراتيجيات إمارة أبوظبي للتنويع الصناعي والتطوير الاقتصادي على المدى الطويل، عملت المجموعة على تعزيز فرص التعاون بين قطاعاتها الخمسة لتوسيع نطاق خدماتها، والاستثمار في منشآت ومرافق جديدة تدعم البنية التحتية اللوجستية، فضلاً عن إتمام سلسلة من عمليات الاستحواذ الهامة، التي اضطلعت بدورٍ قوي في توسيع محفظة خدماتنا البحرية وتعزيز حضورنا العالمي.

عامٌ من الاستحواذات

أعلنت المجموعة عن سبع صفقات دمج واستحواذ خلال عام 2022، بقيمة إجمالية بلغت 5.9 مليار درهم إماراتي، تم استكمال أربع منها خلال العام، في حين نتوقع استكمال باقي الصفقات خلال عام 2023.

ومن أبرز التحركات الاستراتيجية للمجموعة في هذا الصدد، الاستحواذ على نسبة 80% من شركة جلوبال فيدر شيبينغ (جي إف إس) وهي شركة عالمية لشحن الحاويات تتخذ من دبي مقراً لها. وتوفر هذه الخطوة فرصاً كبيرة للتوسع عبر أسواق ومناطق متعددة وتعزز بشكل أكبر مركز المجموعة ونموذج عملها المحوري والفرعي عبر ربط الأسواق الأساسية في جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبحر الأحمر وشرق إفريقيا بموانئها الرئيسية وأصولها في المناطق الاقتصادية، بما في ذلك ميناء خليفة وكيزاد.

كما استحوذت المجموعة على شركة نواتوم الرائدة في الخدمات اللوجستية والمنتشرة في 26 دولة عبر أربع قارات، والتي يبلغ عدد العاملين فيها نحو 2700 موظفاً، في إطار صفقة بقيمة بلغت 2.2

%51

زيادة في إجمالي صافي الأرباح

رسالة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة (يتبع)

مليار درهم إماراتي ويرتقب أن تسهم في توسيع رقعة انتشار المجموعة بشكل كبير، ووضعها في مصاف الشركات الرائدة في مجال الخدمات اللوجستية والشحن على مستوى العالم.

علاوة على ذلك، أسهمت عمليات الاستحواذ الأخرى والشراكات التي عقدناها في توسيع نطاق خدماتنا لتشمل الخدمات اللوجستية البحرية، وخدمات المسح، والخدمات البحرية المتنوعة، بالإضافة إلى تقديم خدمات أكثر تطوراً لقطاع النفط والغاز المزدهر إقليمياً. كما حقق القطاع الرقمي للمجموعة نمواً قوياً، وحققت المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية "أطلب"، النافذة الموحدة للتجارة في أبوظبي، إنجازاً لافتاً تمثل في إتمام أكثر من 100 مليون معاملة رقمية.

تطوير البنية التحتية

في تطور استراتيجي مهم، قام قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بدمج مدينة خليفة الصناعية أبوظبي (كيزاد) والمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) تحت مظلة مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي (مجموعة كيزاد) التي تعد اليوم أكبر مشغل للمناطق الاقتصادية المتكاملة والمتخصصة في المنطقة، حيث توفر خدمات لوجستيّة موحدة وشاملة تدعم الشركات العاملة في القطاعات الرئيسية، لاسيما الخدمات اللوجستية والأغذية والتكنولوجيا الزراعية والمعادن والسيارات والبلاستيك والبوليمرات والكيمياويات المتخصصة.

شهد عام 2022 أيضاً تسارع وتيرة مشاريع تطوير مرافق البنية التحتية للخدمات اللوجستية والقدرات الرقمية والموانئ. وأعلن القطاع اللوجستي في مجموعة موانئ أبوظبي عن إطلاق خط أعمال جديد متخصص في خدمات التوزيع يلبي احتياجات قطاع الرعاية الصحية، ويمهد الطريق أمام تدشين مستودعات ومرافق متطورة للتخزين البارد في كيزاد. بالإضافة إلى ذلك، أدى مشروع توسعة الرصيف الجنوبي في ميناء خليفة، بتكلفة 4 مليارات درهم إماراتي، إلى رفع الطاقة الاستيعابية للحاويات وزيادة قنوات الربط مع الوجهات الدولية للمجموعة بشكل كبير، مما يرسخ مكانة المجموعة كمحرك رئيسي ومتكامل للتجارة الدولية.

وفي ميناء خليفة، تتواصل أعمال تطوير محطة حاويات "سي إم ايه" الجديدة، كما تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة مع شركة ألكسندر جلوبال للخدمات اللوجستية لتأسيس مركز لوجستي متطور لخدمة قطاع صناعة الورق وبناء مكانة راسخة لإمارة أبوظبي كمركز رائد في المنطقة للمنتجات الورقية واللب والخدمات ذات الصلة. وقعت المجموعة اتفاقية مع شركة "إيني أبوظبي"، لتأسيس قاعدة لوجستية بحرية في ميناء مغرق تدعم عمليات الحفر البحرية الخاصة بالشركة في منطقة الظفرة. كما تم إحراز تقدمٍ كبير على صعيد أعمال التطوير في مشروع إنشاء محطة تجارية مخصصة لتخزين السوائل الكيميائية السائبة في ميناء خليفة، لتكون الأولى من نوعها في إمارة أبوظبي وذلك بموجب الاتفاقية الاستراتيجية مع الشركة العربية للمحطات الكيميائية المحدودة، ومقرها المملكة العربية السعودية.

سبع صفقات دمج واستحواذ بقيمة إجمالية بلغت **5.9 مليار درهم إماراتي**

الاستدامة

تعززت الإنجازات التشغيلية الهامة للمجموعة بتقدمها البارز في مجال الاستدامة خلال عام 2022. وكانت أبرز المحطات في هذا الصدد اعتماد أنظمة الطاقة الشمسية، واستخدام مواد العزل المتطورة، وتطبيق أنظمة التبريد المركزية، وتجهيز الأسطول بتقنيات الاتصال عن بُعد، واستخدام السفن التي تعمل بالطاقة الكهربائية، ودمج تقنيات الوقود الثنائي التي تستخدم الهيدروجين والوقود الحيوي لتشغيل السفن الهجينة.

كما أدى تركيز المجموعة على الاستدامة إلى إثراء سجلها الحالي في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال إستراتيجية محدثة تنسجم تماماً مع إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله عام 2023 عاماً للاستدامة تحت شعار "اليوم للغد".

توفر استراتيجية الاستدامة 2023-2025 خارطة طريق للممارسات البيئية المسؤولة، والقدرات المؤسسية، وممارسات الأعمال المسؤولة، ومبادرات إثراء الحياة، والتي تشكل في مجموعها إطاراً لنهج المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الطرح العام

يشتمل إطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة أيضاً على بروتوكولات حوكمة مهمة وأساسية لضمان قدرة المجموعة على مواصلة النمو وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميها. ويشكل قرار إدراج أسهم مجموعة موانئ أبوظبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية جزءاً من خطة المجموعة لخلق القيمة وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل، والاضطلاع بدور محوري في جهود تطوير أسواق رأس المال والتنويع الصناعي في إمارة أبوظبي.

إننا نتطلع إلى خلق قيمة مستدامة لمساهمينا خلال 2023، مستفيدين من الإنجازات الكبرى والمهمة التي حققناها العام الماضي وذلك بمواصلة التوسع العالمي ، وتعزيز حضور المجموعة وأنشطتها في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية في مجالات الشحن والخدمات اللوجستية والموانئ لا سيما في ضوء تمتع المجموعة بإمكانات هائلة للتوسع إقليمياً ودولياً مدعومةً ببنية تحتية قوية وأسطول متطور وتخطيط مستمر للارتقاء بالخدمات التي تقدمها لمتعامليها حول العالم.

الكابتن محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لمجموعة موانئ أبوظبي

نموذج أعمالنا

تباشر المجموعة عمليات وأنشطة متكاملة تتيح لها ترسيخ أوجه التآزر بين قطاعاتها الخمسة الرئيسية.

تتمتع المجموعة بعدد من المزايا التنافسية.

أحد أفضل مراكز الموانئ والتجارة والخدمات اللوجستية المتكاملة والمتطورة،

أصول من الطراز العالمي
أصول متطورة وطاقة استيعابية كبيرة تشمل مرافق متطورة لمناولة الحاويات وبضائع الدحرجة والبضائع العامة والسفن السياحية بالإضافة إلى محفظة من الأراضي التي تزيد مساحتها عن 550 كم مربع من المناطق الصناعية.

حلول تكنولوجية مبتكرة
حلول رقمية مبتكرة قادرة على رفع معدلات الكفاءة ومستويات الإنتاجية في تعاملات القطاع البحري، مما سيعزز الشفافية والوصول الفعلي والمباشر إلى المعلومات، بما في ذلك المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب) بصفتها النافذة الموحّدة الرسمية للتجارة في أبوظبي.

شراكات استراتيجية
مشاريع مشتركة وشراكات قوية، محلياً ودولياً، مدعومة بقاعدة واسعة من الأطراف الفاعلة في القطاعات الصناعية والمؤسسية في إمارة أبوظبي.

سمعة عالمية واسعة
شهرة واسعة بين أوساط العديد من الهيئات الصناعية المرموقة وأبرز اللاعبين الدوليين في قطاع التجارة البحرية والخدمات اللوجستية.

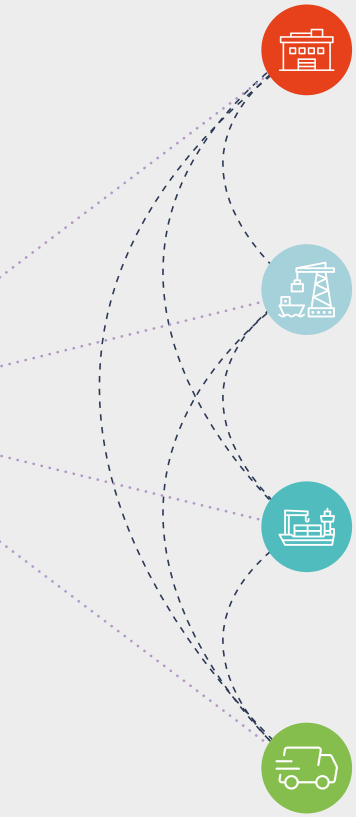

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
يخدم قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة أكثر من 1850 متعاملاً، ويعد مركزاً حيوياً للتصنيع والخدمات اللوجستية والتجارة.

قطاع الموانئ
يمتلك قطاع الموانئ ويدير 10 موانئ ومحطات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعد الموانئ التابعة للقطاع من أكثر الموانئ تطورا في المنطقة من الناحية التكنولوجية.

القطاع البحري
يوفر القطاع البحري خدمات الشحن والخدمات البحرية، ويقدم دورات تعليمية وتدريبية في القطاع البحري وفقاً لأحدث الأسس والتقنيات العالمية، كما ينظم ويشرف على الأنشطة البحرية في أبوظبي.

القطاع اللوجستي
يوفر القطاع اللوجستي للمتعاملين داخل دولة الإمارات وخارجها حلول سلسلة توريد وإمداد وشحن شاملة.

بدعم:

- قيم وثقافة قوية
- إدارة ناجعة للمخاطر

...بما يضمن تحقيق قيمة كبيرة لأصحاب العلاقة

مهمتنا ورؤيتنا

تمتلك المجموعة محفظة واسعة من البنى التحتية والخدمات التي تعزز دورها في رفد التنمية الاقتصادية ومعالجة التحديات والصعوبات التي تشكل عائقاً أمام مسيرة نمو التجارة الدولية والقطاع اللوجستي. ويعمل فريق عملنا، الذي يضم كفاءات وكوادر مخضرمة عبر قطاعات أعمالنا المتكاملة، وهي قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والقطاع الرقمي والقطاع اللوجستي والقطاع البحري وقطاع الموانئ، على تعزيز الربط بين الممرات التجارية البحرية الدولية وشركاء التجارة في جميع أنحاء العالم.

القطاع الرقمي

يوفر قطاعنا الرقمي حلولاً رقمية متقدمة وذكية ومبتكرة لأصحاب العلاقة في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية.

المتعاملون

نحرص على بناء شراكات طويلة ومتينة مع المتعاملين، حيث نتعاون معهم لتحقيق أهدافهم وتزويدهم بخدمات نوعية تحقق لهم قيمة إضافية.

الموظفون

تُعد المجموعة وجهة مثالية للعمل، فهي تعد مكاناً آمناً تعلو فيه قيم الاحترام والإلهام، مما سيمكن الموظفين من مباشرة أعمالهم وتطوير مسيرتهم المهنية.

المستثمرون

تتبنّى المجموعة نهجاً حصيفاً في إدارة المخاطر مع ضمان تحقيق عوائد مجزية للمساهمين، بموازاة الاستثمار في تطوير محفظة أصولنا من أجل تحقيق النمو على الأجل الطويل.

المجتمعات

تضطلع المجموعة بدور محوري في تمكين التجارة والتحوّل الصناعي والتنويع الاقتصادي، بما يخدم طموحات أبوظبي نحو ترسيخ مكانتها مركزاً عالمياً رائداً على خارطة التجارة والخدمات اللوجستية، كما توفر آفاقاً واسعة من فرص العمل وتطوير المهارات وغيرها من البرامج التدريبية في المجتمعات التي ننشط فيها، انسجاماً مع التزامها تجاه رد الجميل للمجتمع وتحقيق الاستدامة البيئية.

الالتزام بتحقيق الاستدامة

الحوكمة المسؤولة

استراتيجية نمو من 3 مراحل تنشد تحقيق مستهدفات ونتائج واضحة

شركة رائدة إقليمياً تمثّل إمارة أبوظبي وتسعى لترقية قدراتها عالمية المستوى والارتقاء بمكانتها لتصبح المزوّد المثالي على المستوى الإقليمي للخدمات التجارية واللوجستية.

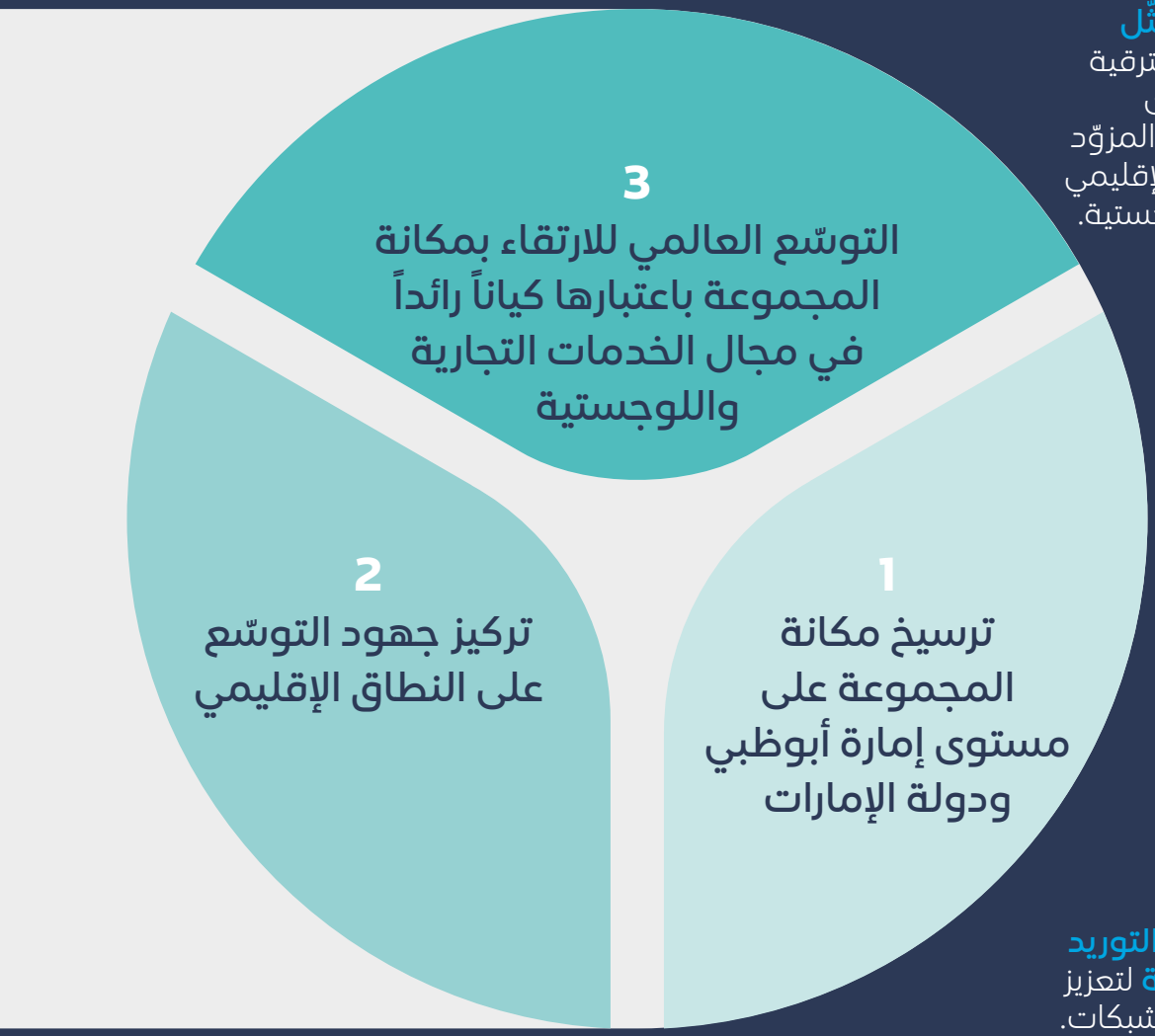

حضور بارز عبر سلاسل التوريد البحرية والبرية الرئيسية لتعزيز الاستفادة من قدرات الشبكات.

التوسّع الإقليمي المرتكز على المتعاملين:

دعم متعاملينا من خلال التركيز على طرق تجارية وسلاسل توريد ومنتجات وخدمات محددة.

الطرق البحرية التجارية الهامة بالنسبة لدولة الإمارات هي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا, والهند ،وجنوب شرق آسيا.

سلاسل التوريد الصناعية ذات الأولوية

وتشمل:

- الآليات والمعدات
- الأغذية والمشروبات المعالجة
- المعادن
- المواد الكيميائية والمنتجات البلاستيكية
- مواد الإنشاء الخام
- السلع الغذائية
- السيارات وقطع الغيار
- الرعاية الصحية والمنتجات الصيدلانية

المخرجات الرئيسية المنشودة

تحقيق نتائج استثنائية في سلاسل التوريد

تعزيز ولاء المتعاملين

تحقيق عوائد مرتفعة وضمان أعلى مستوى من التآزر ضمن المحفظة

الاستراتيجية

انطلاقا من هذا النهج، ستتمكن مجموعة موانئ أبوظبي من .....

توسيع العمل والانتشار الجغرافي

تركيز الجهود على تنويع أنشطة المحفظة

المكاملة الرأسية

الابتكار والتكنولوجيا

رافعات خلق القيمة

ركائز	محور النقاش
	• حضور بارز في السوق الإقليمية أو العالمية • القدرة على المشاركة في التدفقات التجارية بشكل مجدٍ من موانئ المنشأ وموانئ الوجهة
	• عروض متعددة الخدمات بمنطق استراتيجي داعم حول خيارات المحفظة • القدرة على التقليل من المخاطر والتحوّط لتحقيق النمو

ركائز	محور النقاش
	• التمتع بحضور قوي وقدرات متكاملة عبر كامل سلسلة التوريد (من موانئ المنشأ إلى موانئ الوجهة) • القدرة على استقطاب المتعاملين النهائيين والاحتفاظ بهم، وتحسين أداء سلاسل التوريد
	• تعتبر الحلول الرقمية ذات أهمية جوهرية في الهوية المؤسسية (الاستراتيجية والعمليات التشغيلية والدعم) ويدعمها اعتماد ثقافة ابتكار واضحة المعالم • القدرة على التميّز عن المنافسين والتفوّق على مستويات أدائهم

قنوات النمو	الوصف	النشاط المحقّق خلال عام 2022	الخطط المستقبلية
الاستثمار في الارتقاء بمكانة إمارة أبوظبي ودولة الإمارات لتصبح مركزاً عالمياً مرموقاً في الخدمات اللوجستية **التركيز على التوسّع الإقليمي**	**شركة رائدة إقليمياً تمثّل إمارة أبوظبي** ترقية القدرات عالمية المستوى والارتقاء بمكانة المجموعة لتصبح المزوّد المثالي على المستوى الإقليمي للخدمات التجارية واللوجستية	• واصلنا استثمار مليارات الدراهم في البنية التحتية ضمن قطاعات أعمال الموانئ، والمدن الاقتصادية، والمناطق الصناعية. • أحرزنا تقدماً ملحوظاً في تشييد المحطة التابعة للاتحاد للقطارات في ميناء خليفة. • قمنا بتدشين الرصيف الجنوبي وهو مشروع توسعة البنية التحتية لمراسي ومحطات ميناء خليفة. • أبرمنا اتفاقيات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في 4.2 كيلومتر مربع ضمن مناطقنا الصناعية. • عملنا على استقدام منتجات مبتكرة إلى مناطقنا الصناعية: مدينة السيارات ومركز الأغذية ومجمّع المعادن. • عملنا على تعزيز الربط وإضافة طرق تجارية وخدمات عديدة انطلاقاً من ميناء خليفة إلى مصر والمناطق الشمالية من الخليج والبحر الأحمر وشمال أفريقيا.	• سنواصل الاستثمار في تعزيز مسيرة نموّنا غير العضوي عبر صفقات الاستحواذ والدمج، بهدف توسيع نطاق أعمالنا وحضورنا عالمياً. • سنواصل الاستثمار في تطوير محفظة الموانئ، تماشياً مع مستهدفات برنامج النفقات الرأسمالية البالغة قيمتها 15 مليار درهم، والمخطط تنفيذه على مدار السنوات الثلاثة القادمة، والذي سينصب تركيزه بشكل رئيسي على القطاع البحري وقطاع الموانئ وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة.
التركيز على التوسّع الإقليمي	**التوسّع الإقليمي المرتكز على المتعاملين** دعم متعاملينا من خلال التركيز على طرق تجارية وسلاسل توريد ومنتجات وخدمات محددة	• قمنا بالاستحواذ على "نواتوم"، شركة الخدمات اللوجستية العالمية التي تزاول أعمالها في 26 دولة ويعمل لديها ما يزيد عن 2,700 موظف. وقد ساعدت عملية الاستحواذ هذه، والتي بلغت قيمتها 2.2 مليار درهم، في توسعة نطاق الحضور العالمي لمجموعة موانئ أبوظبي بشكل ملحوظ، ورسخّت من مكانة المجموعة بين مصاف الشركات الرائدة عالمياً في مجال الخدمات اللوجستية والشحن. • أبرمنا اتفاقية في الأردن لبدء تشييد محطة للسفن السياحية في العقبة، لتكون أول مشروع من بين 5 مشاريع استراتيجية ضخمة تخطط المجموعة لتنفيذها، دعماً لمسيرة الأردن في بناء قطاعات حديثة ومتطورة في مجالات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل.	• سنواصل البحث عن فرص جديدة في المنطقة، بما يدعم توسعاتنا ونموّنا عبر قطاعات الخمسة الرئيسية. • ستستمر المجموعة في بذل جهود واسعة لتسريع وتيرة توسعها وحضورها في سلاسل التوريد البرية والبحرية الرئيسية، من أجل بناء شبكة اتصالات قوية.

قنوات النمو	الوصف	النشاط المحقّق خلال عام 2022	الخطط المستقبلية
التركيز على التوسّع الإقليمي (يتبع)		• تدعم الأردن كذلك استراتيجية النمو في المجموعة من خلال استفادتها من الموقع الاستراتيجي البارز لمدينة العقبة وإمكاناتها الكامنة الهائلة كمركز عالمي على البحر الأحمر. • بدأنا عملياتنا التشغيلية في مصر من خلال الاستحواذ على 70% من شركتي ترانسمار الدولية للنقل البحري ("ترانسمار")، و"ترانسكارجو الدولية" ("تي سي آي"). ومن شأن هذا الاستحواذ أن يوفّر للمجموعة منصة رائدة على مستوى السوق تضمن لها تحقيق النمو في أحجام مناولة الحاويات والبضائع وعمليات الموانئ في مصر وشمال أفريقيا وسائر أنحاء منطقة البحر الأحمر. • استحوذت المجموعة في شهر فبراير من عام 2022 على "دايفتيك لخدمات الهندسة البحرية"، وهي شركة قائمة في دولة الإمارات تتخصّص في تزويد مختلف الحلول والخدمات البحرية بما يشمل التركيب والفحص والتصليح والصيانة للبنى التحتية في مجال النفط والغاز والشركات الأخرى ذات الصلة. وتساعد هذه الخطوة في تمكين المجموعة من دمج شركة ديناميكية هامة تتمتع بإمكانات هامة في مجال الأعمال ضمن عملياتها التشغيلية. • تماشياً مع استراتيجية التنويع في المجموعة، مهّد القطاع اللوجستي الطريق نحو افتتاح "مجمع كيزاد للخدمات اللوجستية 21"، وهو مركز جديد ومتطوّر للتخزين البارد والخدمات اللوجستية، ليوفّر أفضل منشآت تخزين الأغذية، بما يدعم من الأمن الغذائي الوطني.	• سنواصل تعزيز قدراتنا اللوجستية من أجل تسريع وتحفيز جهود المجموعة في ترسيخ دورها عالمياً والتعاون مع أبرز الأطراف الفاعلة في التجارة العالمية بموازاة تذليل العقبات أمام أنشطة الاستيراد والتصدير، مدعومةً بمستوياتها المتميزة في خدمة أبرز الشركات المحلية النشطة في القطاعات الصناعية الرئيسية.
التوسّع على النطاق العالمي لتصبح المجموعة كياناً رائداً في مجال الخدمات التجارية واللوجستية	**الطرق البحرية التجارية الهامة** تطوير طرق تجارية هامة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا	• من الناحية العضوية، استحوذت المجموعة على أصول هامة للتطوير عبر منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، لتكتسب القدرة على خدمة الأسواق في منطقة شمال أفريقيا والبحر الأحمر، بنهاية عام 2022. • إن الاستحواذ على حصة 80% من شركة "جلوبال فيدر شيبينغ هو خطوة بالغة الأهمية؛ فهي ثاني أكبر شركة متخصصة في إعادة الشحن على صعيد العالم، وتزاول أعمالها ضمن شبكة شاملة تضم 20 خدمة عبر مناطق دول مجلس التعاون الخليجي والبحر الأحمر وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. • اتخذت المجموعة خطوة استراتيجية هامة بدخول منطقتي وسط وشرق أوروبا بعد إبرامها لاتفاقيتين مع "إس إيه جي"، إحدى أكبر شركات النفط والغاز في أوزبكستان. وتحدّد مذكرة التفاهم المبرمة خططاً واضحة لتطوير البنية التحتية للخدمات اللوجستية والشحن وتجارة الأغذية في أوزبكستان من خلال تأسيس شركة جديدة في مجال الخدمات اللوجستية والشحن.	• سنواصل البحث عن فرص ومجالات نمو جديدة، كي نكون شركة عالمية بارعة في قطاعات الخدمات اللوجستية والتجارية. • نركز على تعزيز أوجه التكامل والتحسين المستمر لعملياتنا، وتتمثّل إحدى أولوياتنا في تعزيز أوجه التآزر عبر إبرام صفقات الدمج والاستحواذ بما يضمن تحقيق مكاسب أكبر لصالح أصحاب العلاقة. • تشكل الأسواق الرئيسية ذات إمكانات النمو المرتفعة، مثل جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى، محور تركيز المجموعة.

الاستراتيجية (يتبع)

تستند استراتيجية مجموعة موانئ أبوظبي في صميمها على تعزيز مرونة وقوة سلاسل التوريد والتركيز على سلاسل التوريد الرئيسية

قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

أين يمكن لمجموعة موانئ أبوظبي تأسيس موانئ للوصول إلى أسواق المنشأ و/أو أسواق الوجهة؟

القطاع الموانئ

ما هي الإمكانات اللازمة لخدمة المتعاملين الرئيسيين وسلاسل القيمة، وهل يجب إنشاء تلك القدرات أم شراؤها؟

القطاع البحري

أين تكمن فرص إضافة مناطق صناعية/ اقتصادية إلى الموانئ الدولية لتمكين أنشطة الخدمات اللوجستية؟

القطاع اللوجستي

هل بإمكان مجموعة موانئ أبوظبي توفير الخدمات وبرامج التدريب في الموانئ الدولية المملوكة؟ ما هي الإمكانات الإضافية اللازمة؟

القطاع الرقمي

ما هي الإمكانات الرقمية اللازمة لتمكين الكفاءة وتحسين العمليات وتجربة المتعاملين ضمن سلسلة القيمة؟

الأساس المنطقي الاستراتيجي: تعزيز سلاسل التوريد الاستراتيجية

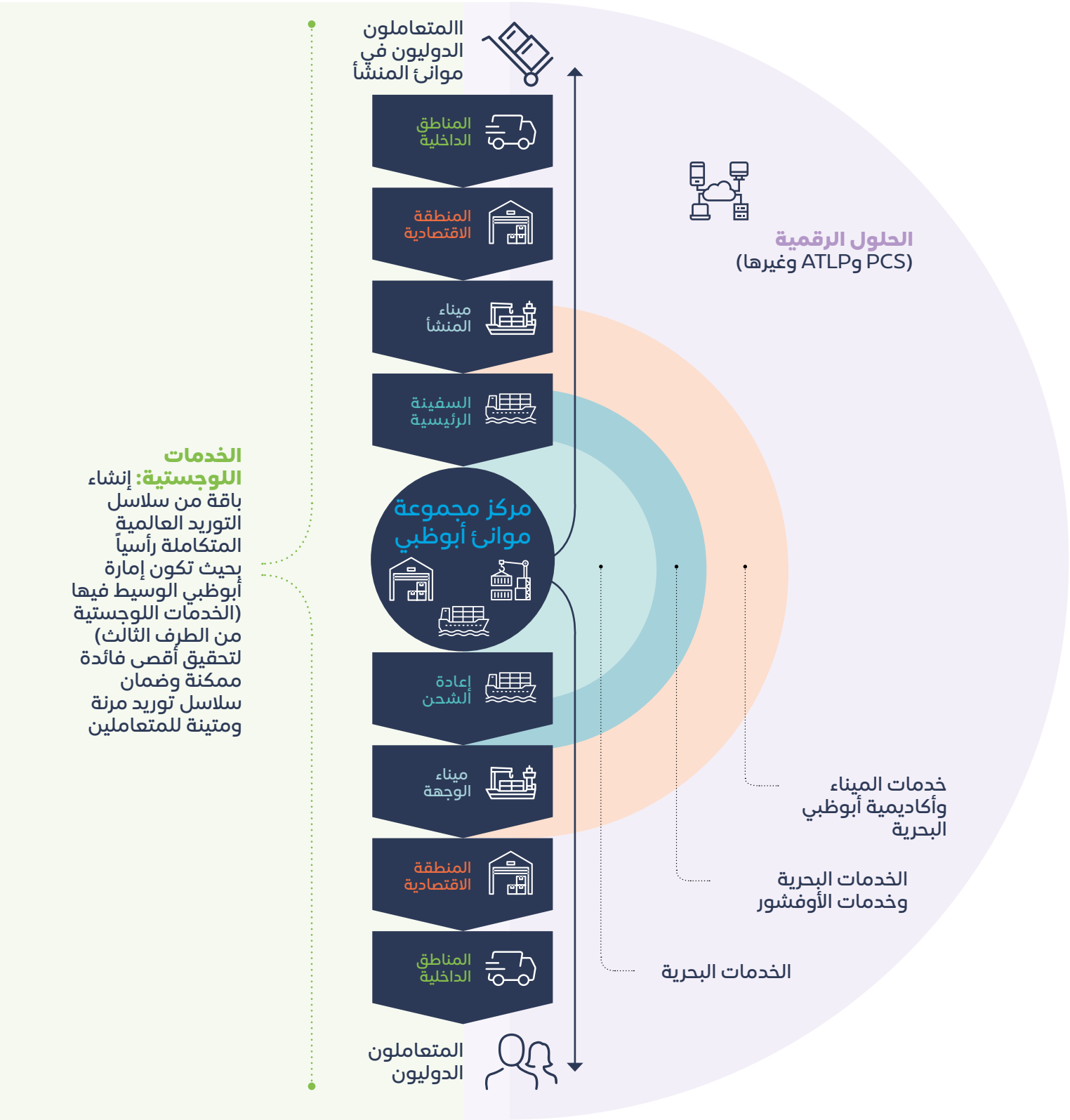

القوى العاملة والتوطين

خلال عام حافل بالتغيّرات التاريخية الهامة شهد استكمال مجموعة موانئ أبوظبي لسلسلة من عمليات الاستحواذ الهامة، وإدراج أسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية، عملت إدارة القوى العاملة والتوطين في المجموعة على وضع مجموعة جديدة ومتكاملة من الاستراتيجيات الخاصة بالموظفين، وقد استلزم ذلك إعادة هيكلة جذرية للإدارة، لدعم خطط التحوّل الحالية والمستقبلية مع التركيز على مساعدة قطاعات أعمال المجموعة على تحقيق أقصى إمكاناتها.

من أهم مقومات الاستراتيجية الجديدة إنشاء مركز موحّد جديد لكافة المعاملات المعيارية الخاصة بالقوى العاملة مستنداً إلى نموذج خدمة مشترك. وتهدف هذه المقاربة إلى تحقيق فعالية تشغيلية مثلى وتوفير خدمة متعاملين عالية الجودة قائمة على أحدث التقنيات وعلى اتفاقيات مستوى الخدمة عالمية المستوى. ودعماً لهذا التحول، عمدت إدارة القوى العاملة والتوطين إلى تطوير أداة متطوّرة لمعلومات الأعمال لتزويد فريق الإدارة العليا والمساهمين ببرامج وضع التقارير وميزة الوصول الفوري للمعلومات الخاصة بالعناصر المرتبطة بالموظفين والعاملين.

رفاه الموظفين

خصّصت استراتيجية القوى العاملة والتوطين نطاقاً للتركيز على رفاه الموظفين ، مع تطوير استراتيجية جديدة يدعمها قسم مكرّس لهذه الغاية، كما تم وقد تشكيل فريق جديد لتولّي إدارة كافة الشؤون المتعلّقة برفاه الموظفين من خلال تعزيز مشاركتهم وارتباطهم بثقافة المؤسسة في هذا المجال.

إدارة المواهب

بالتزامن مع وضع استراتيجية جديدة لرفاه الموظفين، جرى تشكيل مقاربة شاملة لإدارة المواهب للربط ما بين استراتيجية الأعمال والموظفين والنتائج المنشودة. وتحدّد هذه المقاربة توجهاً استراتيجياً واضح المعالم وتضع أسساً راسخة للمبادرات الموحّدة في إدارة المواهب والتي تعد ضرورية في التنفيذ الناجح لاستراتيجية الأعمال الخاصة بالمجموعة خلال السنوات المقبلة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاستراتيجية توفّر توجهاً متكاملاً في إدارة المواهب على المستوى المؤسسي وعبر كل قطاع أعمال ضمن المجموعة.

ويتمثّل هدف هذه الاستراتيجية في تقديم العون والمساعدة لكل قطاع أعمال والشركات التابعة له في الاستفادة من برامج التدريب وتطوير المهارات التي تلبي الاحتياجات الخاصة بكل قطاع، مما يدفع المجموعة ككل لتحقيق الابتكار والحفاظ على مكانتها الرائدة في السوق. وقد عملت إدارة القوى العاملة والتوطين كذلك على تطوير منظومة جديدة من البنى التحتية والسياسات والعمليات مع آليات تفويض ملائمة لتمكين قطاعات الأعمال من إدارة عمليات التخطيط الاستراتيجي لقواها العاملة.

إطار عمل الكفاءات

استناداً إلى القيم المؤسسية واستراتيجية أداء الأعمال في المجموعة، جرى وضع إطار عمل شامل للكفاءات في عام 2022. ويضم إطار العمل هذا مكتبة خاصة بالكفاءات تغطي الكفاءات الأساسية والقيادية والفنية بالتوافق مع مستويات الكفاءة. وتحوي المكتبة ما يلي:

- **الكفاءات الأساسية الجديدة** - الكفاءات استناداً إلى قدرات الأعمال الأساسية واللازمة في التنفيذ الناجح لاستراتيجية أداء الأعمال، وترتبط هذه الكفاءات بكافة المهن والوظائف بغض النظر عن التخصّص التشغيلي للموظف. وستسهم هذه الكفاءات في الارتقاء بروح العمل الجماعي وبناء علاقات تعاونية وطيدة، فضلاً عن التركيز على السلامة والمساءلة الشخصية.
- **الكفاءات القيادية الجديدة** – جرى وضع الكفاءات الجديدة عبر مستويات الإدارة العليا خلال عام 2022 استناداً إلى وتيرة الاستخدام والاحتياجات المستقبلية. وتم إيلاء الأولوية لهذه الكفاءات تبعاً لـ 4 ركائز رئيسية: الركيزة الاستراتيجية، والركيزة التشغيلية، والركيزة الخاصة بالموظفين، والركيزة الشخصية، وتغطي هذه الكفاءات المعارف والمهارات والخبرات والسلوكيات اللازمة لأداء دور القائد وتحقيق المستهدفات التنظيمية. وترتبط هذه الكفاءات بكافة الأدوار القيادية، من مناصب إدارية وفرق تنفيذية، وتشمل السرعة الذهنية، والتركيز على المتعاملين، والارتقاء بمستوى الأداء، والتكيّف، وإلهام الآخرين، والشجاعة والإقدام.
- **الكفاءات الفنية الجديدة** – تم إنشاء هذه الكفاءات في عام 2022 وهي تغطي كافة المجالات الرئيسية والفرعية للوظائف. وتُعدّ هذه الكفاءات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوظيفة وتعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لأي منصب ضمن مجال عمل محدد، وهي تحدد المعارف والمهارات والخبرات والسلوكيات اللازمة لإنجاز الأعمال بكفاءة واقتدار ضمن وظيفة محددة أو مجموعة من المناصب ضمن المجموعة.
-

التدريب والتطوير المهني

تماشياً مع متطلبات المجموعة التي تمّت إعادة هيكلتها مؤخراً، عملت إدارة القوى العاملة والتوطين على تطوير إطار عمل جديد وشامل للتدريب والتطوير المهني، ومحفظة من البرامج التدريبية الهادفة في عام 2022. ويوفّر إطار العمل هذا الموارد والمسارات الخاصة بالتطوير المهني المعزّز وخطط التدريب على المهارات المطلوبة من كل موظف على مستوى المجموعة والشركات التابعة والقطاعات.

مكتبات التدريب

تحظى كافة الأقسام المؤسسية وقطاعات الأعمال الخمسة الآن بإمكانية الوصول إلى مكتبة تدريب فريدة من نوعها تشمل كافة الأدوات والنماذج والرؤى ومواد التدريب الخاصة بالقطاع واللازمة لتطوير مسارات مهنية واعدة لكل موظف.

المسارات المهنية

يخوّل إطار العمل الجديد للتدريب والتطوير المهني كافة الموظفين على مستوى المجموعة والقطاعات العمل مع مدرائهم المباشرين على تحديد مسار مهني ملائم وشخصي وواضح المعالم، إذ تم تصميم كافة برامج التطوير المهني بما يضمن تلبية احتياجات كل فرد، واحتياجات المجموعة ككل على المدى البعيد.

المسؤولية الإدارية

يمثّل التعلّم المتواصل جزءاً جوهرياً من قدرة المجموعة على التطوّر والتقدّم، ويعتبر ميزة تنافسية بارزة بالنسبة لموظفي المجموعة. ومن هذا المنطلق، يوفّر إطار العمل الجديد أحكاماً وشروطاً محددة لضمان مسؤولية المدراء المباشرين عن برنامج التدريب الفني تجاه فرقهم، كما يتيح لهم الحرية والمرونة في العمل بشكل وثيق مع موظفيهم لتشجيعهم على مواصلة التعلّم.

نموذج 70 – 20 – 10

تم تصميم نموذج التدريب والتطوير المهني 70 – 20 - 10 الذي برز مؤخراً لضمان الاستدامة، فهو شامل ويجمع ما بين عدّة طرق تعلّم نشطة وغير نشطة وتعاونية. يمكّن هذا التوجّه الموظفين من اكتساب نظرة واسعة النطاق عن الوظيفة المنوطة بهم وإمكاناتها الكامنة، ضمن الشركة، ويضمن قيام القوى العاملة المدرّبة بخدمة طموحات المجموعة في مجال الاستدامة على المدى البعيد.

التعلّم الإلكتروني

يعتبر التعلّم الإلكتروني وسيلة هامة لإرساء ثقافة التعلّم السريع والمرن، إذ يشجّع الموظفين على مواصلة تعلم معارف ومهارات جديدة والسعي لاكتسابها ومشاركتها وتطبيقها في مسيرتهم المهنية. وعليه، حرصت المجموعة على الاستثمار في باقة من حلول التعلّم الإلكتروني، بما فيها "هارفرد مانيجر مينتور"، و"لينكدإن ليرننغ"، و"يوديمي"، و"كورسيرا". وقد عمل فريق إدارة المواهب على تحديد ومطابقة حلّ التعلّم الإلكتروني مع كل موظف عبر أقسام وقطاعات المجموعة ضماناً لتلبية المتطلبات الخاصة لكل موظف. وأظهرت التقارير أن كل متعلّم يقضي أكثر من 10 ساعات كمعدل وسطي في الشهر على برامج وأدوات التعلّم الإلكتروني.

%70

حين يتعلّم ويتطوّر الموظفون من خلال الخبرات والتجارب.

%20

حين يتعلّم ويتطوّر الموظفون من خلال عملهم مع غيرهم من الموظفين، بالاستفادة من الآراء والتواصل ما بين مجالات الأعمال والتعلّم من الأقران والتوجيه والإرشاد والتواصل بشكل دوري ودائم مع الأشخاص الذين يعتبرونهم قدوة لهم.

%10

حين يتعلّم ويتطوّر الموظفون من خلال المناهج والدورات المنظّمة مثل التدريب في القاعات الدراسية (وجهاً لوجه) والتدريب الإلكتروني وورش العمل العملية وبرامج الشهادات والمطالعة والدراسات الخارجية (مثل التوجه المعتمد في كليات إدارة الأعمال والكليات الفنية).

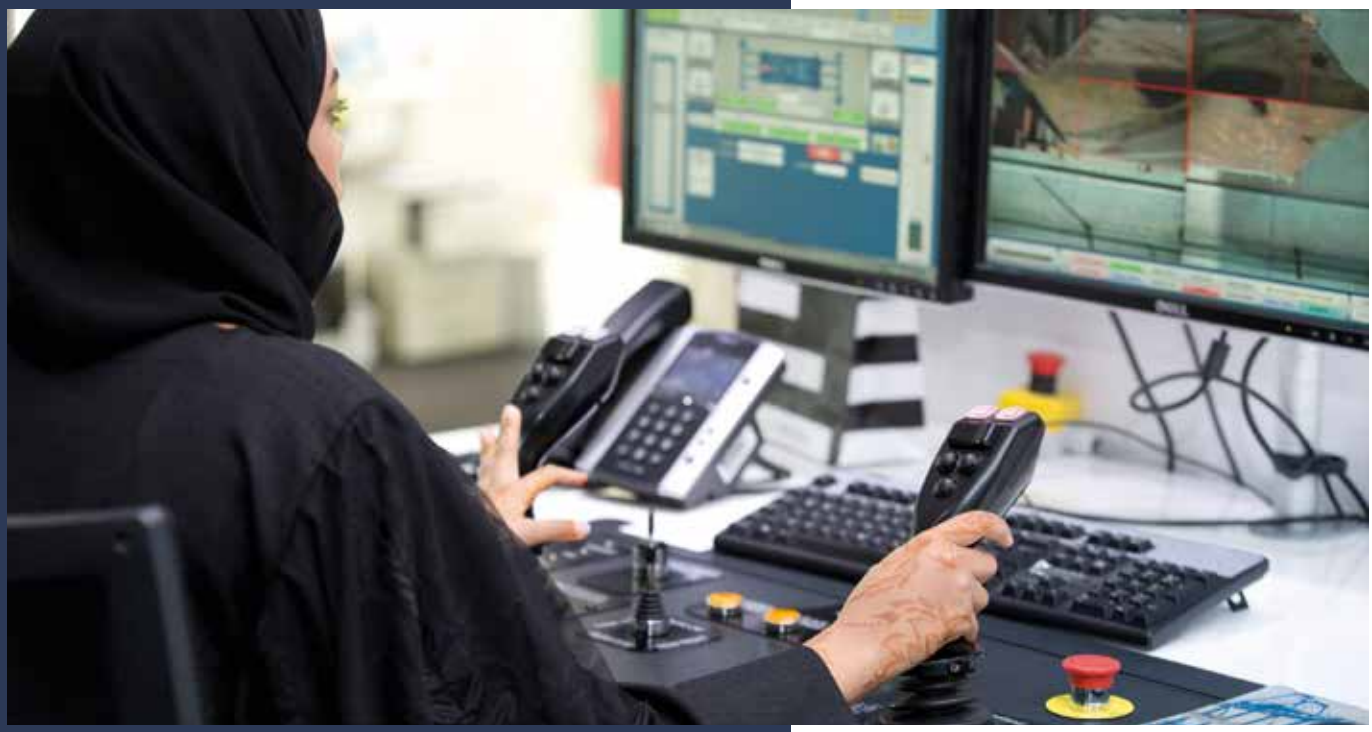

القوى العاملة والتوطين

إدارة المعارف
تركّز استراتيجية القوى العاملة والتوطين على إنشاء قاعدة للمعارف التنظيمية وتطوير إمكانات وقدرات الموظفين في اكتساب مزايا تنافسية والحفاظ عليها. وقد أخذت تتوضّح معالم المهمة التي تسعى إدارة المعارف لتنفيذها، والتي تتمثّل في تسهيل نقل ومشاركة المعارف عبر عدة أدوات وقنوات مخصّصة، نذكر منها:

1. قناة رواد المعرفة: تجمع أفراداً من مختلف التخصصات والوظائف تحت سقف واحد.

2. تتيح منصة الدروس المستقاة للموظفين التعلّم من تجاربهم السابقة ومشاركتها مع زملائهم، وهو الأمر الذي سيساعد في نهاية المطاف على الارتقاء بجودة عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي ترسيخ ثقافة مشاركة المعارف عبر أقسام وقطاعات المجموعة.

وقد حرصت المجموعة أيضاً على أن تكون كافة الأنشطة والفعاليات الخاصة بالقوى العاملة وأفضل الممارسات والإجراءات والإرشادات التوجيهية متاحة ومتوفرة للموظفين على اختلاف مستوياتهم من خلال إنشاء صفحة مخصصة للقوى العاملة والتوطين على الشبكة الإلكترونية الداخلية، مما سيساعدهم في إنجاز واجباتهم على أكمل وجه.

مكتب إدارة المشاريع
قامت إدارة القوى العاملة والتوطين بإنشاء قسم استراتيجي باسم مكتب إدارة المشاريع وإليه توكل مهمة تنظيم وضبط وإرشاد ودعم كافة مبادرات وبرامج القوى العاملة في المجموعة بالتوافق مع مستهدفاتها الاستراتيجية المنشودة.

النتائج المحقّقة في مجال التدريب والتطوير المهني

خلال عام قياسي حافل بالنجاح في مجال التدريب والتطوير المهني، استكمل إطار العمل الجديد في التدريب والتطوير المهني للقوى العاملة أكثر من 38 ألف ساعة من برامج التدريب في عام 2022، وأتاح العديد من الفرص الهامة للنساء والقادة، كما هو موضّح أدناه.

"رحلة الاستكشاف" (المعروف سابقاً باسم "برنامج ناشدي التطوّر") هو برنامج مكثّف يمتد على فترة 12 شهراً مكرّس لاستقطاب وتطوير المهارات الإماراتية البارزة في القطاع البحري. ويُشار إلى أن 109 مواطنين إماراتيين استكملوا البرنامج حتى الوقت الحاضر، فيما استقبل عام 2022 ما يصل إلى 20 خريجاً جديداً خضعوا لعملية تقييم واختيار صارمة لدخول البرنامج. وعلاوةً على ذلك، استقطب برنامج ATLAQ للتدريب الداخلي، وهو برنامج مصمّم خصيصاً للإماراتيات العاملات في المجال التقني، الاهتمام من أكثر من 4 آلاف خريجة إماراتية، واستكملت نحو 170 امرأة موهوبة البرنامج بنجاح في عام 2022.

يمثّل برنامج التدريب والتطوير المهني جزءاً لا يتجزأ من توجّه المجموعة نحو تحقيق النمو المستدام، باعتباره عامل تمكين أساسي في تخطيط التعاقب الوظيفي. وقد قامت المجموعة في عام 2022 بتنفيذ برنامج مكثّف وصارم في تخطيط التعاقب الوظيفي صُمّم خصيصاً لترسيخ فهم مشترك حول التوقّعات المنتظرة من المناصب القيادية الحساسة. وقد ساعد البرنامج أيضاً في تقييم المرشحين قياساً للمتطلبات اللازمة لتحديد فيما لو كانوا يمتلكون الإمكانات الضرورية لتولي تلك المناصب.

تركّز عملية تخطيط التعاقب الوظيفي في جوهرها على إدارة ودعم وإعداد الجيل المقبل من المدراء والقادة ضمن المجموعة والقطاعات الخمسة التابعة لها. واستلزمت العملية تحديد المناصب الحساسة في المجموعة من منظور المخاطر واستمرارية العمل. وتوصّل البرنامج إلى أن 10% من الوظائف الفريدة تعتبر حساسة بطبيعتها، كما تمّ خلال البرنامج وضع المناصب ضمن فئات محددة هي: المواهب الممتازة، والمواهب العليا، والمواهب الناشئة، بما يتيح رؤية أوضح على مجموعة المواهب ضمن المجموعة.

38,418
من ساعات التدريب تم استكمالها

38 موجه
يسعون للحصول على تأهيل شهادة معهد التدريب والقيادة "ILM"

10 موجهين
حصلوا على تأهيل شهادة معهد التدريب والقيادة "ILM"

22 امرأة
تخرجن من برنامج تعزيز الفرص القيادية للمرأة الإماراتية "GLOW"

4,000
عدد الخريجات الإماراتيات اللواتي أبدين اهتمامهن ببرنامج ATLAQ للتدريب

170
عدد المتقدّمات إلى برنامج ATLAQ للتدريب

7
عدد الموظفين من القيادات العليا الذين استكملوا برنامج إدارة المحطات الدولي لتعزيز الفرص المهنية الواعدة على الصعيد الدولي.

برنامج التوجيه والإرشاد حسب الطلب

تمّ إطلاق إطار عمل جديد للتوجيه والإرشاد بحيث يضم 100 ساعة من برامج التدريب والتطوير المهني.

التنوّع والشمولية

بوجود أكثر من 77 جنسية و15 امرأة في المناصب القيادية العليا، أطلقت المجموعة في شهر أكتوبر من عام 2022، وللعام الثاني على التوالي، برنامج تعزيز الفرص القيادية للمرأة الإماراتية "GLOW" وهو مسرّع قيادي ضمن المجموعة بالتعاون مع "Aurora50". يمتد البرنامج الذي جرى تصميمه خصيصاً للمجموعة على مدار ثمانية أسابيع ويركّز على التنمية الشخصية والقدرات الفنية لدى الموظفات الإماراتيات. ويعمل هذا البرنامج على تحضير وإعداد الإماراتيات وتعزيز ثقتهن لتولي أدوار ومناصب قيادية، وتقديم العون لهم في تطوّرهن المهني بما يضمن لهن أن يشعرن بمدى قيمتهن في المجموعة.

التدريب التوجيهي للموظفين الجدد

في عام 2022، جرى تطوير وإطلاق تجربة معزّزة ومتكاملة في التدريب التوجيهي للموظفين الجدد . ويحوي التوجّه الجديد لهذه التجربة عدّة مناهج تأخذ الموظف في رحلة شاملة عبر أقسام وقطاعات المجموعة لتسلّط الضوء على كافة جوانب العمل، مع إتاحة الوصول لكافة المعلومات التي يحتاجها الموظفون الجدد للمضي قدماً في مسيرتهم المهنية الجديدة. وتعرّف عملية التدريب التوجيهي للموظفين الجدد بمقاربة المجموعة تجاه التطوير المهني والتدريب، وكيفية التفاعل مع مدرائهم المباشرين لاكتساب فرص تعلّم هامة طوال مسيرتهم المهنية.

إدارة الأداء

تم تطوير نظام جديد معزز لإدارة الأداء عام 2022 يتيح تحقيق النجاح على المدى البعيد، وإيلاء تركيز أكبر وأوضح لاستراتيجيات ومؤشرات قياس أداء المجموعة. ويحوي النظام الجديد إطار عمل متسقاً لمعايير الأداء يتمحور حول مجموعة أساسية من الكفاءات المتوائمة مع متطلبات الأعمال، وصياغة مستهدفات الموظفين بما يتوافق مع أولويات المجموعة، واعتماد أداة موحّدة لتصنيف الموظفين. ويُذكر أن مكاملة إطار عمل الكفاءات مع عملية إدارة الأداء ستتواصل خلال عام 2023.

جرى في عام 2022 تنظيم جلسات تدريبية بهدف الارتقاء بعملية إدارة الأداء نحو توجّه يحثّ على التعاون والتوجيه والتطوير، ويستند إلى ثقافة عمل قائمة على معدلات النمو المرتفعة. وشملت تلك العملية تطوير آليات محددة في الحوكمة ومعايرة الأداء لضمان التطبيق المتناسق والعادل لمعايير الأداء عبر أقسام وقطاعات المجموعة. وقد أدت تلك العملية إلى تسجيل 39% من مواهب المجموعة في عام 2022 لتصنيف أداء فاق المعدل الوسطي.

الثقافة المؤسسية

إثر عمليات الاستحواذ العديدة التي استكملتها المجموعة في عام 2022، أضحى من الضروري اعتماد عملية مواءمة وتكامل لثقافة المجموعة. وللمساعدة في عملية التكامل الثقافي هذه، أرست إدارة القوى العاملة والتوطين الأسس لثقافة مؤسسية راسخة ومتينة من خلال القيم المشتركة والتحديد الواضح للموظفين الفذين الناجحين. تحرص المجموعة على أن يكون كل موظف من موظفيها الذين ينتمون لأكثر من 77 جنسية مسؤولاً مؤتمناً عن إرساء ثقافة لائقة في مكان العمل تعزّز انتماءهم للمجموعة. وقد أظهر الاستطلاع الخاص برضا موظفي المجموعة لعام 2022 النتائج التالية:

- بلغ المعدل الكلي لرضا سعادة الموظفين – 84%.
- أعرب – 92% من موظفي المجموعة عن فخرهم بالعمل لدى المجموعة
- بلغت نسبة التزام المجموعة بالأهداف الاستراتيجية – 87%.
- بلغت نسبة دعم المجموعة للابتكار والتفكير الإبداعي – 88%.
- بلغت نسبة حرص المجموعة على توفير بيئة عمل آمنة والحفاظ عليها – 87%.

التعويضات والمكافآت

يعتبر وجود استراتيجية خاصة بالتعويضات والمكافآت تتسم بالتنافسية وتستند إلى مستويات الأداء وتقوم على الجدارة والاستحقاق عنصراً جوهرياً في الحفاظ على القوى العاملة لدى المجموعة. ومن هذا المنطلق، قامت إدارة القوى العاملة والتوطين بتطوير خطة طويلة الأمد للحوافز للاحتفاظ بالمسؤولين التنفيذيين من أصحاب الأداء العالي، إلى جانب خطة الحوافز قصيرة الأمد المعتمدة حالياً بالنسبة لكافة الموظفين. ويتمّ الآن العمل ببرنامج جديد ومحسّن للتعويضات والمكافآت، بالتزامن مع عملية إعادة تقييم ومواءمة الوظائف، بحيث يكون كل منصب متوافقاً مع المعايير المعتمدة في القطاع بما يضمن للمجموعة مزاياها التنافسية الاستثنائية.

الاعتمادات

نالت المجموعة في عام 2022 مجموعة من شهادات الاعتماد الجديدة بما فيها:
"المستثمرون في الموارد البشرية – الاعتماد البلاتيني (أعلى وسام تقدير)
شهادة الأيزو في إدارة المعارف – 30401:2018

نظرة مستقبلية

فيما تسعى المجموعة لمواصلة النجاحات التي حققتها في عام 2022، تواجه إدارة القوى العاملة والتوطين مجموعة من الفرص الواعدة والتحديات الماثلة، حيث يتوجب عليها ضمان المواءمة والتآزر المتواصلين عبر كافة قطاعات أعمال المجموعةمن خلال اعتماد المنصات والعمليات والبرامج المشتركة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تكون عملية المواءمة تلك متوافقة مع الأولويات المختلفة لكافة الأفراد على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

أما الأولويات الأخرى لعام 2023 فتشمل الحاجة للقيام بما يلي:

- تبنّي واعتماد القدرات التحليلية للمواءمة مع المسؤوليات المستقبلية
- ضمان توفير مجموعة قوية من المواهب القادرة على تلبية الطلب على المشاريع سواء تلك المخطط لها أو السانحة.
- تعزيز السلوكيات القيادية وترسيخها من خلال تطوير وصقل مهارات قيادية متنوّعة ومتميزة عن بعضها البعض.
- التطوير الكمّي والنوعي لخبرات أصحاب المواهب لمواكبة النمو المستقبلي.
- تقييم جودة القوى العاملة وهيكليتها، والأصول المتاحة لأصحاب المواهب جراء عمليات الاستحواذ المتعددة لاحتضان المواهب من الشركات المستحوذ عليها وإطلاق العنان لقدراتها.
- إعداد وتطوير مجموعة دولية من أصحاب المواهب، سواء من المواطنين أو الوافدين.
- تنشئة وإعداد قوى عاملة تتسم بالمرونة وسرعة البديهة والقدرة على تسليم المشاريع وتنفيذ المهام في إطار الخطط المتسارعة لتوسعة نطاق الأعمال من خلال اعتماد سلسلة قيمة متكاملة وسوق داخلية لأصحاب المواهب.
- ترسيخ ثقافة الأداء التشغيلي.
- الارتقاء بمكانة العلامة التجارية للمجموعة وتعزيز التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاستقطاب أبرز المواهب الدولية الفذة.
- تحسين استراتيجية الاستحواذ وبرامج التأهيل الوظيفي والتواصل لدى المجموعة سعياً لاستقطاب المواهب المناسبة على المستويين المحلي والدولي والحفاظ عليها.

المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

شهدت المدن الاقتصادية والمناطق الحرة خلال السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً واتسع نطاق أهدافها، ويُعزى ذلك بشكل جزئي إلى تطوّر الرؤى الاقتصادية الوطنية والتغيرات الحاصلة في التركيبة السكانية وإعادة ترتيب أولويات التنويع وغيرها من التحولات الجارية في نماذج الأعمال. كما تضطلع القطاعات الجديدة، مثل المطابخ السحابية وغيرها من المراكز الترفيهية ,ومراكز التوزيع وإيفاء الطلبات ، بدور كبير في تغيير ملامح مفهوم استخدام قطع الأراضي كما تساهم بشكل مؤثّر في إعادة صياغة النموذج التشغيلي للمناطق الاقتصادية، بما في ذلك أغراضها وآلياتها في خدمة المتعاملين.

ولا يمكننا إغفال الطموحات والخطط الوطنية، مثل تحقيق صافي انبعاثات صفري والأمن الغذائي، والتي تُعد بمثابة حافزاً أساسياً للابتكار وتطوير بنى تحتية تلبي احتياجات العصر.

وعقب تخفيف الإجراءات الصارمة المتعلقة بجائحة كوفيد-19، انتعش النشاط التجاري والاقتصادي مصحوباً بارتفاع الطلب على المساحات الصناعية والتخزين وغيرها من خدمات المناطق الحرة المتخصصة. وقد أشارت إحدى الدراسات البحثية أن السوق الدولية لتأجير المستودعات والمخازن بصدد تحقيق نمو بنحو 88 مليار دولار بين عامي 2022 و2026، أي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 7.4%.

كما تمثّل التطورات الحالية مثل الخدمات الرقمية والمخازن الخضراء والخدمات اللوجستية المتكاملة، ميزةً تنافسيةً كبيرة في المدن الاقتصادية والمناطق الحرة حول العالم.

المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

يساهم قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بإيرادات هامة لمجموعة موانئ أبوظبي، بفضل العقود طويلة الأمد في القطاعات الصناعية الهامة على الصعيد الوطني والتي تساهم بدورها في تحفيز خطط النمو من خلال التآزر ما بين القطاعات والاستفادة من المنظومة الفريدة للقطاع للدفع قدماً بمسيرة نمو الاقتصاد الوطني.

إثر عام قياسي حافل بالنجاحات والإنجازات شهد استكمال قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة لدمج كيزاد و"زونزكورب" ضمن كيان واحد راسخ ومنظّم باسم مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي "مجموعة كيزاد"، أصبحت هذه المجموعة مسؤولة الآن عن إدارة والإشراف على أكبر مركز للتجارة والخدمات اللوجستية والصناعة على صعيد المنطقة؛ كما أمست في الوقت الحاضر أكبر مشغّل للمناطق الاقتصادية والمدن السكانية للعمال والمصمّمة لتلبية الاحتياجات الخاصة على صعيد المنطقة.

%55

من إجمالي المساحة المخصصة للأغراض الصناعية في دولة الإمارات

أحرز قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة تقدماً في عام 2022 في توسعة قاعدة أصوله من خلال عمليات الاستحواذ والدمج. وكان من شأن النجاحات التي حققها القطاع دعم توسّع المنظومات المكرّسة للصناعات الاستراتيجية في دولة الإمارات، وتعزيز الوصول إلى الأسواق الدولية، وإدماج التقنيات المتطورة، وتسريع الانتقال نحو الاقتصاد الدائري. وتمكّن القطاع خلال عام 2022 من تحقيق تقدّم بارز وملحوظ في خططه الرامية للتحوّل إلى مزوّد متكامل للمنظومات من خلال توفير باقة متنوّعة من الخدمات والمنتجات، بما يشمل المرافق والأصول المخصّصة والمستودعات، الأمر الذي ساعد في استقطاب شركات وقطاعات جديدة.

العناوين الاقتصادية الرئيسية

في عام 2022، حقّق قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة زيادة في إيراداته بنسبة 6% لتصل إلى 1,658 مليون درهم، عن الإيرادات التي تم تحقيقها في عام 2021 والتي بلغت 1,568 مليون درهم. وقد ساهم القطاع بما نسبته 28% من إيرادات المجموعة في عام 2022، أما أرباح القطاع قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك فبلغت 1,087 مليون درهم، مما يشير إلى تحقيق القطاع لهامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 66%.

"مجموعة كيزاد"

أعلنت المجموعة في شهر سبتمبر من عام 2022 عن دمج مدينة خليفة الصناعية للوجستيات (كيزاد) والمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) لتشكيل مناطق خليفة الاقتصادية أبوظبي "مجموعة كيزاد" الجديدة، وذلك في إطار الخطط الموضوعة لمكاملة وتعزيز عروض المدن الاقتصادية والمناطق الحرة. وتتألف "مجموعة كيزاد" من 12 منطقة اقتصادية بمساحة إجمالية قدرها 550 كيلومتر مربع، بما يشمل مساحة 100 كيلومتر مربع مخصصة للمناطق الحرة.

تم تأسيس "مجموعة كيزاد" بما يتماشى مع الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي واستراتيجية أبوظبي الصناعية التي تم إطلاقها مؤخراً سعياً لمضاعفة حجم القطاع الصناعي في الإمارة ليصل إلى 172 مليار درهم، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى 179 مليار درهم بنسبة 148%، وتوفير ما يزيد عن 13 ألف فرصة وظيفية بحلول عام 2031. ومن خلال اتباعها لهذه الاستراتيجيات، تمضي المجموعة قدماً في مسيرتها التطويرية نحو توفير مراكز اقتصادية متكاملة عوضاً عن مناطق صناعية مستقلّة قائمة بحد ذاتها، وتزويد فرص واعدة للشركات الساعية إلى إضفاء التحسين على كل مكوّن من مكوّنات سلسلة التوريد. وسيساعد دمج "كيزاد" و"زونزكورب" كذلك في إتاحة مقاربة موّحدة ومتكاملة للشركات في القطاعات الحساسة، بما فيها الخدمات اللوجستية والأغذية والتقنيات الزراعية والمعادن والسيارات والمواد البلاستيكية والبوليميرات والمواد الكيميائية المتخصّصة، من خلال توفير حلول وبنى تحتية محددة للارتقاء بمستوى تنافسية القطاع ككل.

وبعد تشكيلها بفترة وجيزة، أعلنت "مجموعة كيزاد" في شهر نوفمبر من عام 2022 عن إبرامها لاتفاقية مع توتال للطاقة لتوليد الطاقة المتجددة الموزعة في الشرق الأوسط وأفريقيا، التابعة لشركة توتال للطاقة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى استطلاع فرص نشر الطاقة الشمسية في الأصول المبنية الموجودة على امتداد منظومة "مجموعة كيزاد" الصناعية.

12 منطقة اقتصادية في أبوظبي

550 كم مربع
إجمالي مساحة أراضي قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

أكثر من **1,850** متعاملاً

توفير أكثر من **70 ألف** وظيفة في المناطق الحرة

شبكة ربط متعدد
الوسائط تشمل الوسائل البحرية والجوية والبرية والسكك الحديدية

أكثر من 40 مدينة سكن عمالي

420,000+
القدرة الاستيعابية لإسكان الموظفين

نظرة حول أداء الأعمال (يتبع)

المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (يتبع)

وتمتد المنظومة الاقتصادية لـ "مجموعة كيزاد": على مساحة 550 كيلومتراً مربعاً منها 100 كيلومتر مربع مخصصة كمناطق حرة، وهي تتمتع بموقع يتيح لها تقديم فوائد ملموسة من أنظمة الطاقة الشمسية الموزعة لشركة توتال للطاقة، والتي ستمكّن المجموعة من توليد طاقة نظيفة على امتداد جميع المواقع التابعة لها. وسيساهم توليد الطاقة الشمسية كذلك في تحسين القيمة التي تقدمّها المجموعة لمتعامليها والمستثمرين لديها، فضلاً عن دعمها لأهداف إمارة أبوظبي ودولة الإمارات في مجال الاستدامة، وتحفيز مساعيها الرامية إلى أن تمسي جهة مصدّرة لموارد الطاقة النظيفة.

إن وجود "مجموعة كيزاد" ككيان متكامل حديث يطلق العنان للعديد من الفرص الواعدة في توسعة نطاق الشركات المقترنة بالمجموعة مثل "كيزاد للمجمّعات" التي توفّر حلولاً متكاملة للمجمّعات السكنية للعمال والموظفين، وتمكّن المجموعة من تحقيق أقصى قيمة ممكنة من رصيدها الكبير من الأراضي.

كيزاد للمجمّعات

في إطار خططها الساعية تعزيز عمليات إسكان بإسكان العمال والموظفين، أعلنت المجموعة عن دمج "كيزاد للمجمّعات" مع "الإسكان الجماعي"، الشركة المتخصصة في إدارة وتطوير العقارات المرتكزة على مفهوم الاستدامة. وبهذا الدمج، تم تشكيل أكبر شركة متكاملة خاصة بسكن الموظفين في أبوظبي، وتمتلك المجموعة حصة الأغلبية فيها.

تقوم "كيزاد للمجمعات" بتزويد متعامليها بحلول متكاملة في إسكان الموظفين. ويُشار إلى أن "كيزاد للمجمّعات" تدير أكثر من 40 مدينة سكنية بطاقة استيعابية تبلغ أكثر من 420 ألف سرير، مع باقة واسعة من المرافق بما فيها المراكز الطبية، والحدائق والمتنزهات، والمناطق الرياضية، وصالات تناول الطعام، والمساجد، فضلاً عن الخدمات مثل متاجر السوبرماركت ومنشآت غسيل الملابس.

الحلول المخصّصة

في إطار تركيزها الاستراتيجي على تطوير بنى تحتية وحلول مصمّمة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل متعامل، أبرمت "مجموعة كيزاد" اتفاقية لتصميم وتطوير وتأجير أكبر مركز للتوزيع وإيفاء الطلبات لصالح شركة "نون" (noon.com). تمتد الاتفاقية على مدار 15 عاماً، وتوّفر حلول البناء والتطوير المخصّصة لتشييد المركز بمساحة 115 ألف متر مربع على قطعة أرض تبلغ مساحتها 252 ألف متر مربع. يجري تطوير المنشأة، والمقرّر تسليمها في عام 2024، كمبنى مستدام يراعي تصنيف لؤلؤتين حسب نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ للمباني من برنامج "استدامة". ويشتمل المبنى على مبادرات هادفة تضمن استهلاك المياه والطاقة، وخفض النفايات إلى الحد الأدنى؛ أما استخدام المواد الموّردة محلياً فيساهم في تقليل الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل، ويدعم الاقتصاد المحلي.

ستحتوي المنشأة الجديدة على تقنيات مؤتمتة في تخزين ونقل وفرز وتصنيف المواد، مما سيمكنّها من تسليم المنتجات بسرعة فائقة للملايين من متعاملي "نون" في كافة أرجاء الدولة، فضلاً عن أنها ستدعم الاقتصاد المحلي بإضافة 15 ألف فرصة عمل جديدة إلى السوق. وستخوّل حلول البناء والتطوير المخصصة واستراتيجيتها القائمة على التجميع الصناعي "مجموعة كيزاد" من تنسيق وترتيب القطاعات الداعمة وشركات تزويد الخدمات ضمن مناطق مخصّصة استناداً إلى قدرتها على خدمة ودعم بعضها البعض على أكمل وجه. وبالمقابل، فإن جمع الخبرات المشتركة سيتيح للمجموعة خلق قيمة مضافة بالاستفادة من المتعاملين الأساسيين وتيسير فرص التآزر، بما يدعم من سلاسل القيمة ويساعد في تحفيز أصحاب المواهب والمهارات.

كيزاد للمرافق

يساعد إطلاق "كيزاد للمرافق" في إثراء وتعزيز سلاسل القيمة عبر أرجاء الدولة، حيث ستقوم بتزويد المؤسسات بشبكات فائقة التطور من البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة والمياه النقية والغاز ضمن الموقع. وقد جرى تصميم "كيزاد للمرافق" وخططها المتواصلة لتوسعة نطاق شبكة الغاز بما يضمن تزويد مصدر طويل الأمد للغاز يمتاز بالكفاءة والتكلفة المقبولة لكافة أنشطة التصنيع والتخزين والتوزيع، سعياً لدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية مستقبلاً.

أهم العقود والاتفاقيات الجديدة

بالاستفادة من خبرتها المعمّقة وتوجّها المتكامل في أداء الأعمال، أبرمت "مجموعة كيزاد" في عام 2022 اتفاقية تأجير ضخمة مع "الروابي"، شركة الألبان والعصائر الرائدة في دولة الإمارات. وتؤكد هذه الاتفاقية التزام المجموعة الثابت بدعم الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الدولة من خلال الدعم الذي تقدمه لتوفير منتجات غذائية ومشتقات ألبان عالية الجودة، إلى جانب المساهمة في تطوير القطاع الصناعي في الدولة. وبموجب الاتفاقية، ستقوم "الروابي" بتطوير منشأة لإنتاج الألبان على مساحة كيلومترين مربعين، على أن يتم تخصيص مساحة 3 كيلومترات مربعة للتوسّع المستقبلي. تبلغ تكلفة المنشأة 650 مليون درهم وستضم 10 آلاف رأس بقر من شركة "الروابي".

وأبرمت المجموعة في عام 2022 أيضاً اتفاقية تأجير مع شركة "يورو أوكشنز الشرق الأوسط" التابعة لمجموعة "يورو أوكشنز"، لإنشاء أكبر دار مزادات تابع لها في المنطقة متخصص في المصانع ومعدات البناء والآلات الزراعية. وبموجب الاتفاقية، ستعمل "يورو أوكشنز الشرق الأوسط" على توسيع عملياتها الحالية في الدولة من خلال بناء منشأة جديدة تبلغ مساحتها أكثر من 43 ألف متر مربع في "كيزاد"، ومن المقرر انطلاق العمليات في المنشأة الجديدة خلال الربع الأول 2023. وسيوفّر تطوير مشروع "يورو أوكشنز" للمتعاملين الحاليين والمستقبليين المرافق اللازمة والقادرة على دعم احتياجات أعمالهم من خلال منشأة عالمية تتبنّى أفضل الممارسات، لتسهيل التخزين والنقل، وإجراءات مزايدة تتسم بالشفافية والنزاهة.

نظرة مستقبلية

سينصب تركيز قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بشكل رئيسي على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال الفترة المقبلة، وذلك بالاستفادة من أوجه التآزر وفرص تطوير الأعمال الجديدة جراء تأسيس "مجموعة كيزاد"، والتي تلتزم التزاماً تاماً بإنشاء منظومات أعمال تنافسية تدعم خطط النمو المستدام عبر بيئة مفتوحة ومتكاملة تمتاز بالمرونة والسرعة.

وسينشد القطاع كذلك الاستفادة من القدرات الهائلة للاتفاقية التي تجمعه بشركة توتال للطاقة لتوليد الطاقة المتجددة الموزعة. وتندرج هذه الاتفاقيات تحت استراتيجية أوسع نطاقاً لتنويع موارد الإيرادات عبر إضافة خدمات جديدة، كإدارة النفايات على سبيل المثال، ومن خلال تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق عالية القيمة مثل المواد الكيميائية وعلوم الحياة والتجارة الإلكترونية والمعادن والسيارات. وسيكون لهذا التوجّه الشامل في المكاملة وتنويع مصادر الإيرادات دور جوهري بالغ الأهمية في تعزيز قدرة المجموعة على الإسهام في تحقيق استراتيجية أبوظبي الصناعية والمخرجات الاجتماعية الاقتصادية المنوطة بهذه الاستراتيجية.

قطاع

الموانئ

أثرت جائحة كوفيد-19 ،على عمليات الموانئ في جميع أنحاء العالم، سواءً على مستوى معدلاتها الإنتاجية أو تقديم خدماتها. وربما هذا ما دفع طرق التجارة الدولية، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاعتماد على البنى التحتية المتطوّرة في الموانئ والاستفادة من قدراتها التشغيلية التي تحقق وفورات في التكلفة وتعزز مستويات الكفاءة والتكامل الرقمي ضمن إطار عمل لوجستي شامل. وباختصار، أصبحت أنشطة وخدمات الموانئ في مرحلة ما بعد الجائحة أكثر تطوّراً ، إذ تجمع الآن بين مقومات سلاسة العمليات وتكامل الخدمات والقدرة على استيعاب الطلب.

وترسيخاً لمكانة أبوظبي في الصدارة، استثمر قطاع الموانئ التابع لمجموعة موانئ أبوظبي مليارات الدولارات في تطوير بنية موانئ جديدة كما أبرم شراكات جديدة مع أطراف دولية فاعلة ومؤثّرة في القطاع، بهدف تزويد التجارة العالمية بحلول مبتكرة ومتطوّرة. كما لعبت الاتفاقيات الاستراتيجية وصفقات الاستحواذ الحيوية دوراً محورياً في توسيع نطاق حضور قطاع الموانئ عالمياً وتعزيز جهوده في تنويع محفظة أعماله وخدماته بشكل أكبر.

وكما نعلم جميعاً، تشهد الموانئ الدولية تحوّلاً بفعل التوجهات المتسارعة نحو التحوّل الرقمي وتقليل بصمة الانبعاثات الكربونية. ويعمل قطاع الموانئ، عبر بوابة المقطع واستثماراته في إيجاد حلول نظيفة وصديقة للبيئة، على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة ضمن أعماله وخدماته بجانب استخدام أنواع الوقود النظيف مثل منتجات الهيدروجين والأمونيا الخضراء.

نظرة حول أداء الأعمال

قطاع الموانئ

بالتزامن مع الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس ميناء زايد والذكرى السنوية العاشرة لتأسيس ميناء خليفة، كشف قطاع الموانئ عن تحقيقه معدلات مرتفعة من النمو العضوي وغير العضوي في عام 2022، بما ساهم في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد في مجال التجارة.

يتمتّع ميناء خليفة بموقع استراتيجي هام ما بين إماراتي أبوظبي ودبي، متيحاً لمتعامليه إمكانية الوصول إلى 25 من أبرز خطوط الشحن مع ميزة الربط المباشر مع أكثر من 70 وجهة دولية. ويعتبر ميناء خليفة مرفقاً متعدّد الأغراض بعمق غاطس مثالي يبلغ 18.5 متراً، ويحتوي محطتين تشغيليتين للحاويات ومحطة لشحن البضائع المدحرجة، كما يتمتّع بقدرات رائدة على الصعيد الإقليمي في مناولة الشحنات السائبة والعامة وتلك الخاصة بالمشاريع، وهي مرافق مدمجة إدماجاً تاماً مع "مجموعة كيزاد"، لتتيح بوابة نحو الأسواق الدولية من خلال سبل الربط متعدد الوسائط، بما يشمل شبكة للسكك الحديدية في المستقبل.

طن

31.7 مليون

حجم الشحنات العامة التي تمت مناولتها.

حاوية نمطية

8.5 مليون

الطاقة الاستيعابية الكلية للحاويات.

عدد ركاب السفن السياحية

237,000+

الذين استقبلتهم إمارة أبوظبي.

إثر جهوده الرامية إلى تنويع باقة الخدمات، ومن خلال إبرام شراكات وطيدة مع كبرى الشركات الرائدة في الأسواق المحلية والعالمية، تمكّن قطاع الموانئ في عام 2022 من توسعة نطاق عملياته للتغلّب على التحديات التي تواجه سلاسل التوريد العالمية. وبحلول نهاية العام، استطاع القطاع تجاوز الأهداف المنشودة للعام، فضلاً عن إتمامه لعملية مكاملة منشآته وخدماته تلبيةً للاحتياجات المتنوعة لمتعامليه من كافة أنحاء العالم.

برغم المشاكل المرتبطة بسلاسل التوريد ما بعد الجائحة، وفي ظل الأثر المتنامي لأسعار الشحن المرتفعة على التدفقات التجارية (والتي وصلت إلى ذروتها منتصف العام ثم تراجعت بشكل منتظم)، تمكّن قطاع الموانئ من التغلّب على الظروف غير المواتية التي واجهته من خلال نجاحه في إبرام صفقات جديدة، ومواصلته تنويع قاعدة متعامليه. واستأثر القطاع بحصة أكبر من الأعمال في المنطقة، وعمل على توطيد علاقاته مع الكيانات والمؤسسات الدولية في الدول المجاورة، وفي الخارج.

انسجاماً مع المكانة الاستراتيجية لمجموعة موانئ أبوظبي باعتبارها مزوّداً متكاملاً رائداً لحلول التجارة العالمية، حرص قطاع الموانئ على تسريع خطاه في تنفيذ استراتيجية تنويع خدماته في عام 2022، بإضافة أفضل خدمات الشحنات السائبة الجافة، وخدمات السفن السياحية، وشهدت معدلات النمو العضوي زيادة ملحوظة في فئة الفولاذ وغيره من فئات الشحنات السائبة الجافة عالية القيمة.

العناوين الاقتصادية الرئيسية

نما إجمالي إيرادات قطاع الموانئ في عام 2022 بنسبة 7% على أساس سنوي ووصلت إلى 1,135 مليون درهم، مقارنةً بـ 1,063 مليون درهم في عام 2021. وقد ساهم قطاع الموانئ بنسبة 20% من إيرادات المجموعة للمجموعة؛ أما أرباحه قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك فنمت بنسبة 9% إلى 639 مليون درهم، مقارنة بـ 587 مليون درهم في عام 2021.

أحجام مناولة الحاويات

ساهمت مجموعة من المشاريع المشتركة في مجال مناولة الحاويات في تحفيز خطوط الشحن على تجميع أحجام المناولة في المحطات التي تمتلك تلك الخطوط حصص أسهم فيها، الأمر الذي ساعد في زيادة أحجام المناولة في ميناء خليفة. ونتيجةً لذلك، تمكّن الميناء من استكمال عمليات مناولة بلغت 4.33 مليون حاوية نمطية من قياس 20 قدماً، وهو رقم قياسي مقارنةً بـ 3.39 مليون حاوية نمطية في عام 2021، ليرتقي ميناء خليفة بذلك إلى مصاف أفضل 50 ميناء لمناولة الحاويات في العالم. وعلاوةً على ذلك، حلّ ميناء خليفة في المركز الخامس عالمياً من حيث الكفاءة في مناولة البضائع، وفق أحدث مؤشر لأداء موانئ الحاويات العالمي صدر عن البنك الدولي، علماً أن أقرب منافسي ميناء خليفة في دولة الإمارات حل في مراكز الثلاثينيات.

توسعة ميناء خليفة

في لحظة تاريخية شهدها ميناء خليفة، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله" بتدشين مشروع توسعة الميناء في ديسمبر من عام 2022. بإضافة الرصيف الجنوبي الجديد تمثل إضافة الرصيف الجنوبي الجديد نقطة تحول نقطة تحوّل هامة في تعزيز قدرات دولة الإمارات في مجال التجارة العالمية والخدمات اللوجستية، وترسيخ مساهمة المجموعة في تنمية الاقتصاد الوطني للدولة وتنويع مصادره.

وشمل مشروع توسعة ميناء خليفة تطوير الرصيف الجنوبي مما أسهم في توسيع مساحة الميناء من 2.43 إلى 8.63 كيلومتر مربع، في حين زاد طول جدار رصيف الميناء من 2.3 إلى 12.5 كيلومتراً، وأصبح الميناء بفضل هذا المشروع الطموح يضم 21 رصيفاً ويتمتع بالإمكانيات اللازمة لتقديم خدمات مخصصة إلى قطاعات استراتيجية رئيسية ما يجعله ضمن أبرز موانئ المياه العميقة في العالم وبقيمة تُقدّر بنحو 20.4 مليار درهم. فضلاً عن ذلك، يقدّم المشروع إضافة مهمة إلى مساعي مجموعة موانئ أبوظبي لزيادة الطاقة الاستيعابية لميناء خليفة لتصل إلى 15 مليون حاوية نمطية، وإلى 25 مليون طن من الشحنات العامة بحلول عام 2030.

نظرة حول أداء الأعمال (يتبع)

قطاع الموانئ (يتبع)

تم كذلك في عام 2022 البدء بأعمال تشييد المحطة الجديدة لمناولة الحاويات، "سي أم إيه سي جي م تيرمينالز ميناء خليفة"، إذ شهدت المرحلة الأولى تركيب أول قطعة خرسانية بوزن 90 طناً من جدار الرصيف الخاص بالمحطة التي من المقرّر أن تبدأ العمليات فيها بحلول النصف الأول من عام 2025. هذا وستقوم المجموعة بتوفير الدعم في تطوير مجموعة واسعة من البنى التحتية البحرية تشمل كاسر أمواج منفصلاً، ومحطة للسكك الحديدية كاملة التجهيز، وساحة حاويات مخصصة للمحطة تمتد على مساحة مليون متر مربع. وعند استكمالها، ستساهم المحطة الجديدة في تعزيز ربط ميناء خليفة مع الأسواق العالمية، وزيادة أحجام التجارة، وإضافة خطوط تجارية جديدة مع الموانئ الأخرى رفيعة المستوى، مما سيدفع قدماً باقتصاد الدولة.

البنية التحتية للميناء

أبرم قطاع الموانئ في شهر مايو من عام 2022 اتفاقية تاريخية مع شركة "ألكسندر جلوبال للخدمات اللوجستية"، المزوّد العالمي الرائدة للخدمات اللوجستية. وتنصّ اتفاقية الشراكة الاستراتيجية هذه على تعاون الجانبين بشكل وثيق لتأسيس وإطلاق مركز إعادة الشحن متخصّص في مناولة لب الخشب والمنتجات الورقية، حيث سيعمل المركز انطلاقاً من ميناء خليفة.

وتشكّل هذه الاتفاقية محطة فارقة في مسيرة التطورات المتلاحقة التي يشهدها ميناء خليفة بهدف دعم خطط التحول الصناعي في دولة الإمارات، كما تُعد خطوة هامة ضمن جهود إمارة أبوظبي لتمسي مركزاً إقليمياً رائداً في مجال لب الخشب والمنتجات الورقية. وضمن المرحلة الأولى في إطار الاتفاقية، والتي جرى استكمالها في الربع الثالث من عام 2022، تم تشييد 20 ألف متر مربع من مستودعات التخزين على رصيف ميناء خليفة، وسيجري من خلالها توزيع المنتجات والمواد الخاصة بصناعة الورق ضمن منطقة الخليج العربي وخارجها.

وتم كذلك إحراز تقدّم ملحوظ في تشييد أول محطة تجارية لتخزين المواد الكيماوية السائبة، وذلك في إطار اتفاقية استراتيجية جمعت ما بين مجموعة موانئ أبوظبي والشركة العربية للمحطات الكيميائية المحدودة "إيه سي تي".

وبالمثل، جرى توقيع اتفاقية جديدة مع "إيني أبوظبي" لتأسيس قاعدة لوجستية بحرية في ميناء مغرق تدعم عمليات الحفر البحرية الخاصة بالشركة في منطقة الظفرة. وسيتم في إطار المشروع بناء جدار رصيف مخصص وساحة لتنظيم العمليات، إضافة إلى الدعم بالموارد البشرية والمعدات اللوجستية اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن ميناء مغرق حصل في عام 2022 على تصنيف ميناء دولي من وزارة الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات بمقتضى أحكام المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية.

العقبة - الأردن

تم إحراز تقدّم ملحوظ في تشييد أول محطة للسفن السياحية في مدينة العقبة الأردنية في عام 2022. وتُعدّ المحطة التي تم تدشينها رسمياً في شهر يناير من العام الجاري أول مشروع من بين 5 مشاريع استراتيجية ضخمة تخطط المجموعة لتنفيذها، وذلك في إطار خطط الدولة لتعزيز قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل. وستقوم محطة العقبة للسفن السياحية بتوفير فرصة غير مسبوقة للاستفادة من قطاع الرحلات البحرية الدولية سريع النمو، كما ستدعم استراتيجية المجموعة للتوسع العالمي عبر توظيف الموقع الاستراتيجي لمنطقة العقبة وإمكاناتها الواعدة كمركز إقليمي ضمن منطقة البحر الأحمر.

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين

في شهر ديسمبر من عام 2022، تعاونت مجموعة موانئ أبوظبي مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للاحتفال بتدشين صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله" لمشروع توسعة ميناء خليفة، وذلك بإصدار ألف مسكوكة تذكارية من الفضة تزامناً مع الذكرى الخمسين لإنشاء ميناء زايد ومرور عشرة أعوام على افتتاح ميناء خليفة.

تحمل المسكوكات التذكارية اسم ميناء زايد وميناء خليفة، إلى جانب رسم لميناء خليفة، وقد تم تصميمها لتعكس مدى أهمية هذين المرفقين ودورهما البارز في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز إقليمي وعالمي رائد.

نظرة مستقبلية

سيواصل قطاع الموانئ خلال الفترة المقبلة تسريع خطاه نحو إضفاء التنويع على عروضه وإمكاناته في الخدمات اللوجستية، دعماً لمكانة المجموعة باعتبارها مزوّداً متكاملاً ورائداً للخدمات والمنتجات عبر مختلف طرق التجارة العالمية. وبحلول نهاية العام 2022، كان العمل جارٍ لبناء شبكة أنابيب لنقل مصادر الطاقة الخضراء مثل الأمونيا الخضراء ومنتجات الهدروجين، فضلاً عن إضافة قدرات لوجستية جديدة في مجال الشحنات السائبة الجافة.

وسيتم كذلك تشييد منشآت إضافية في الرصيف الشمالي من ميناء خليفة، وبالمقابل، من المتوقّع أن تكتسب العمليات التشغيلية في المناطق الرئيسية، وتحديداً الأردن ومصر والعراق، زخماً كبيراً. هذا وسيستثمر القطاع كذلك في حصص الأسهم واتفاقيات الامتياز، وسيعمل على مكاملة الاستحواذات الجديدة وتحديد مجالات تآزر واعدة عبر أقسام وقطاعات المجموعة والارتقاء بمستوى محفظته القائمة.

البحري

تنضوي تحت مظلة القطاع البحري شركة «أبوظبي البحرية»، الجهة المسؤولة عن تنظيم الممرات البحرية والمنظومة البحرية في إمارة أبوظبي.

وتضم هذه الشركة فريق عمل من الكفاءات والكوادر المتميزة الذي يعمل على مدار الساعة عبر موانئ أبوظبي وخارجها لتقديم خدمات عالية الجوّدة وميسورة التكلفة، مثل إرشاد السفن وإمداد السفن بالوقود حذف القاطرة وعمليات القطر والسحب وغيرها من خدمات حركة السفن. كما تقدم الشركة خدمات إعادة الشحن وعمليات المسافنة، وغير ذلك من الحلول اللوجستية البحرية والبرية، وخدمات الدعم، وحماية الممرات المائية في أبوظبي.

خلّفت جائحة كوفيد-19 كوفيد-19 في عام 2020 سلسلة من التداعيات والتحديات، والتي انعكست سلباً على تدفقات التجارة البحرية العالمية حيث سجّلت تراجعاً في معدل النمو بنسبة 3.8٪. وبينما كان التباطؤ سريعا، كذلك جاء التعافي من تداعيات الأزمة. ولكن مع عودة ارتفاع مؤشرات ثقة المستهلكين وانتعاش حركة التجارة، زادت التدفقات التجارية بنسبة 3.2٪ في عام 2021 ، مما أضاف 11 مليار طن إلى التجارة البحرية العالمية.

ورغم ذلك، استمرت وتيرة تعافي التجارة البحرية بمواجهة بعض التحديات المعهودة، مثل تراكم البضائع والشحنات بشكل غير مسبوق في الموانئ واختناقات قطاع الخدمات اللوجستية العالمية، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الشحن وانخفاض مستويات جودة الخدمات المقدمة.

كما أن هشاشة انتعاش الاقتصاد العالمي تعود إلى حد ما إلى تداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا بموازاة ظهور موجات جديدة من جائحة كوفيد-19، والتي تسببت بدورها في تباطؤ سلاسل التوريد، خصوصاً في الصين. وتفيد المؤشرات والتحليلات المبكّرة أن معدل نمو التجارة البحرية ربما قد انخفض إلى 1.4% في 2022، في ضوء التحولات والتغييرات الحاصلة في أنماط التجارة والشركاء بشكل عام. ومع ذلك، يظل هذا المعدل بمثابة نمو ولا يمكن اعتباره تراجعاً.

وبالنظر إلى المستقبل القريب، قد نستمر بمواجهة تحديات مرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية المتنامية، وقد ينجم عن ذلك في بعض مناطق العالم الاعتماد على المنتج المحلي وتراجع معدل التبادل التجاري الدولي. لذا، فإن القطاع البحري بحاجة للتأقلم مع مستويات الطلب واكتساب مزيد من المرونة والاستدامة، بما في ذلك ضرورة خفض الانبعاثات الكربونية والتحوّل إلى مصادر طاقة بديلة.

القطاع البحري

سجّل القطاع البحري نمواً في الإيرادات بواقع ثلاثة أضعاف تقريباً، محققاً قفزةً نوعية في أدائه خلال عام 2022، مما أدى إلى ترسيخ دوره المتكامل في تسهيل حركة التجارة العالمية وتطوير الأصول البحرية في إمارة أبوظبي.

كان عام 2022 محطة مميزة في مسيرة القطاع البحري، خصوصاً بعدما سجّل تحوّلاً سريعاً وأصبح مزوّداً أكثر شمولاً للخدمات والحلول البحرية، مدعوماً بمحفظة قوية من الأصول ضمن مختلف دورات السوق، مما يعزز قدرته على التأقلم مع تقلب الأسواق والتحديات الاقتصادية. وقد أدى تسارع وتيرة ازدهار أعمال القطاع البحري بشكل كبير إلى ارتفاع إيرادات المجموعة ونمو أرباحها، مساهماً بنسبة 36% من إجمالي إيرادات المجموعة. وجاء هذا النمو مدفوعاً بجمُلة من العوامل، أبرزها صفقات الاستحواذ الجديدة والدخول في مشاريع مشتركة والتوسّع في أسواق جديدة بموازاة تعزيز محفظته من الخدمات والحلول.

وقد شملت أبرز إنجازات القطاع البحري خلال العام 2022 إبرام العديد من صفقات الاستحواذ، وتوسيع أسطوله من السفن (الحاويات والشحنات السائبة)، وضم أصول بحرية جديدة، والتوسّع في قطاع خدمات الغوص التجارية. هذا بالإضافة إلى تقديم خدماته البحرية في المملكة العربية السعودية والكويت بجانب شبكة مرافق الشحن التي تربط بين جنوب شرق آسيا والبحر الأحمر، وجميعها مؤشرات إيجابية تؤكد توسّع ونمو أنشطة المجموعة بوتيرة متسارعة في جميع أنحاء العالم.

أبرز النتائج المالية

نمت إيرادات القطاع البحري بنسبة 253% لتصل إلى 2,141 مليون درهم في عام 2022، ارتفاعاً من 607 مليون درهم في 2021، كما ساهم في عام 2022 بما نسبته 36% في الإيرادات الموحّدة للمجموعة، مسجلاً أرباحاً قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بقيمة 648 مليون درهم، مما يعني تحقيق هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 30%.

ارتفاع الإيرادات بنسبة **253%**

20 سفينة حاويات وبضائع سائبة

تطوير محفظة الخدمات والمنتجات

نجحت مجموعة سفين في تنويع محفظتها من السفن والخدمات البحرية، بعدما حققت توسعاً كبيراً في خدماتها خلال العام 2022 بشكل عضوي وغير عضوي. إذ استحوذت على عدد من الأصول لتشغيلها في منطقة الخليج وشبه القارة الهندية، مع تزايد قدرة المجموعة على تلبية خدمات الأسواق بدءاً من الصين ومروراً بشرق أفريقيا وصولاً إلى البحر الأحمر بنهاية العام.

فضلاً عن ذلك، أضاف القطاع البحري إلى محفظة خدماته من حلول إعادة الشحن كلاً من الشحنات السائبة والنفط والمواد السائلة، مما عزز إمكانات نمو المجموعة. وعلى الرغم من إمكانات النمو الأولية في خدمات الغوص التجارية التي تتمثّل بشكل كبير في حقول النفط والغاز البحرية، إلا أن لدى القطاع البحري فرصة أكبر لمواصلة تطوير محفظة الخدمات التكميلية والحلول البحرية الجديدة، وهو ما سينعكس إيجابياً على قدرة المجموعة على تقديم محفظة متكاملة وشاملة ومتنوعة من الخدمات والحلول عبر طرق التجارة العالمية.

وقد باشرت "أبوظبي البحرية"، المنضوية تحت محفظة القطاع البحري، إدارة وتشغيل خدمات العبّارات في الممرات المائية في أبوظبي خلال عام 2022. وبالتعاون مع دائرة البلديات والنقل، قامت أبوظبي البحرية بدمج عمليات النقل بالعبّارات التابعة لمركز النقل المتكامل ضمن نطاق خدماتها.

وبموجب هذه المهمة الجديدة، يتولّى القطاع البحري إدارة وتنظيم العمليات اليومية الخاصة بالخطين الرئيسيين للعبارات البحرية في الإمارة والإشراف على أعمالهما، وهما خدمات النقل البحري إلى جزيرة دلما التي تربط بين جزيرة دلما وميناء جبل الظنة، وخدمة النقل البحري العام إلى جزيرة العالية التي تربط بين جزيرتي العالية والسعديات. وتسهم هذه الخطوة في تعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لإمارة أبوظبي من خلال إثراء تجربة المتعاملين واستقطاب المزيد من الأفراد والمؤسسات المحلية والعالمية لاستكشاف الخدمات المتميزة والفرص الواعدة التي يتيحها القطاع البحري في الإمارة.

التوسّع الجغرافي

يُعد التوسّع الجغرافي مكوّنا أساسياً ضمن الخطة الاستراتيجية للمجموعة، الأمر الذي اتضح جلياً في توسع القطاع البحري في مناطق جغرافية جديدة. وفي هذا الصدد، أبرمت المجموعة اتفاقية شراكة مع "كي إم تي إف" (كازمورترانسفلوت)، شركة الخدمات البحرية واللوجستية التابعة للشركة الكازاخستانية الوطنية للنفط "كاز موناي غاز"، مما يعزز حضور المجموعة في سوق واعدة زاخرة بفرص نمو كبيرة في بحر قزوين.

وسيتضمن هذا التعاون تأسيس مشروع مشترك سيعمل على استطلاع الفرص الاستثمارية المتاحة وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات، بما فيها حلول دعم سفن الخدمات البحرية والخدمات اللوجستية البحرية المتكاملة وخدمات الغوص التجارية، كما سيتضمن المشروع، في مرحلة لاحقة، توفير خدمات إعادة شحن الحاويات والبضائع المدحرجة ونقل النفط الخام في بحر قزوين والبحر الأسود.

وتتضمن اتفاقية الشراكة مع "كي إم تي إف" كذلك تمكين مجموعة موانئ أبوظبي من دعم أعمال التطوير الجارية حالياً للأساطيل والمنشآت في منطقة بحر قزوين، وغيرها من المشروعات البحرية الرئيسية، مثل مشروع توسيع حقل كاشاغان النفطي البحري بتكلفة تبلغ عدة مليارات من الدولارات. كما وقعت مجموعة موانئ أبوظبي وشركة "كي إم تي إف" اتفاقية مدتها سبعة أعوام، يقوم من خلالها المشروع المشترك بتوفير عدة ناقلات لنقل النفط الخام على الصعيد الدولي.

نظرة حول أداء الأعمال (يتبع)

القطاع البحري (يتبع)

صفقات استحواذ ومشاريع مشتركة

أبرم القطاع البحري سلسلة من الصفقات مع عدد من المؤسسات الرائدة على امتداد سلسلة القيمة البحرية خلال العام 2022، مما عزز قدرته على الوصول المباشر والفوري إلى أسواق وخدمات جديدة.

ولاحقاً، وتحديداً خلال شهر فبراير 2022، استحوذت مجموعة موانئ أبوظبي على دايف تيك لخدمات الهندسة البحرية، مزودة حلول المنصات البحرية والخدمات تحت سطح البحر والتي تقدم مجموعة واسعة من خدمات التركيب والفحص والإصلاح والصيانة إلى الموانئ والمؤسسات المختلفة العاملة في المجال البحري. ويُعد هذا الاستحواذ بمثابة فرصة استراتيجية للنمو ويتيح ضم شركة ذات قدرات متميزة في هذا النوع من العمليات. كما تسهم هذه الصفقة في تمكين القطاع البحري من تقديم خدمات شاملة ومتكاملة تشمل عمليات الفحص والصيانة والإصلاح تحت سطح البحر.

وفي يوليو 2022، وقعت مجموعة موانئ أبوظبي وشركة الجرافات البحرية الوطنية اتفاقية لتأسيس شركة "سفين لخدمات المسح والعمليات البحرية"، والتي ستتولى خدمات المسح البحرية خدمات الغوص التجارية في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى عدد من الأسواق العالمية. وستقدم الشركة الجديدة مجموعة من النشاطات والعمليات بما فيها خدمات المساحة البرية والبحرية الجيوفيزيائية والجيوتقنية، بالإضافة إلى خدمات الدعم في أعمال الحرف البحرية. علاوةً على ذلك، ستوفر هذه الشركة الجديدة خدمات عمليات بحرية متكاملة مثل خدمات الغوص التجارية، والمركبات التي تعمل عن بعد تحت الماء، إضافة إلى تقديم حلول مبتكرة في العمليات البحرية في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة.

فخلال شهر سبتمبر الماضي، أعلنت المجموعة عن إنجاز أولى صفقات الاستحواذ عندما توصلت إلى اتفاق للاستحواذ على 70% من شركتي "ترانسمار الدولية للنقل البحري" ("ترانسمار")، و"ترانسكارجو الدولية" ("تي سي آي")، مما سيعزز نموّه وحضورها في عمليات الحاويات والبضائع والموانئ في مصر وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج ومنطقة البحر الأحمر بالكامل.

وفي نوفمبر 2022، أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي عن صفقة استحواذها على 80% في شركة "جلوبال فيدر شيبينغ" ("جي إف إس")، وهي صفقة الاستحواذ الأكبر في تاريخ المجموعة. ويساعد تكامل خدمات "جي إف إس" مع "سفين فيدرز" و"ترانسمار" في جعل مجموعة موانئ أبوظبي أكبر مزود وحيد لخدمات الشحن الإقليمي للحاويات في العالم من حيث عدد السفن المملوكة، والثالث عالمياً من حيث طاقة الحمولة مع امتلاك 35 سفينة توفر سعة استيعابية تبلغ 100,000 حاوية نمطية. ويمكّن هذه الاستحواذ المجموعة من التوسّع والانتشار عبر شبكة موسعة من خطوط الشحن، كما يعزز نموذج النقل المحوري الذي تتبناه المجموعة عبر ربط الأسواق الرئيسية في منطقة الخليج والهند والبحر الأحمر وتركيا بموانئ رئيسية مثل ميناء خليفة.

وبالنسبة للالتزامات التعاقدية طويلة الأجل، كما وقّعت المجموعة اتفاقية لمدة 15 عاماً مع حديد الإمارات، وغيرها من اتفاقيات الخدمات البحرية الأخرى على المدى المتوسط.

وكان من بين الإنجازات الأخرى، التي سجّلها القطاع البحري خلال العام الماضي، توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين مجموعة موانئ أبوظبي وشركة إنفيكتوس للاستثمار لإطلاق خدمة عالمية جديدة لشحن البضائع الصب الجافة. وتحظى هذه الاتفاقية بأهمية كبيرة بالنسبة لمجموعة موانئ أبوظبي، إذ تتماشى مع سعيّها لتوسيع وتنويع خدمات الشحن العالمي للبضائع الصب الجافة بما يلبي احتياجات المتعاملين ويدعم الأمن الغذائي في المنطقة وحول العالم. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم هذا المشروع المشترك خدمات الشحن التجاري للبضائع السائبة إلى متعاملين من الشركات الأخرى على الصعيد العالمي، حيث ستركز أعمالها مبدئياً على ممرات النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهادئ، وشبه القارة الهندية، إلى جانب خط الشحن البحري في منطقة البحر الأسود.

وخلال شهري أبريل وسبتمبر 2022، وقع القطاع البحري سلسلة من الاتفاقيات طويلة الأجل مع شركة سيف باور تيك المحدودة في بنغلاديش، بما في ذلك اتفاقية تعاون الجانبين في مجال خدمات شحن البضائع بين الفجيرة وبنغلاديش لمدة 15 عاماً، حيث ستقوم سفين فيدرز بتوفير 8 ناقلات بضائع سائبة من فئة "سوبراماكس" ذات حمولة تبلغ 55,000 طن لشركة سيف باور تيك.

الأسعار والمرونة

على الرغم من نتائج المجموعة الاستثنائية التي كللت أدائها خلال عام 2022، غير أن هذه النتائج العام في القطاع البحري تشير إلى تراجع قوي في أسعار شحن الحاويات خلال النصف الثاني من العام الماضي. وعلى النقيض، سجلت أسواق الناقلات والخدمات البحرية نشاطاً قوياً خلال الفترة ذاتها، مما يُبرز أهمية تقديم محفظة متنوعة من المنتجات والخدمات التي توفر مستويات أعلى من المرونة والقدرة على التأقلم مع دورات السوق المختلفة. ومن المتوقع أن تستقر أسعار شحن الحاويات على المدى القريب.

وانطلاقاً من الحرص على قدر أكبر من الاستقرار في أعمال المجموعة على الأجل الطويل، فإن النموذج المتنوع والمتكامل الذي تتبنّاه المجموعة سيعزز صمودها في ظل الظروف الجيوسياسية الراهنة وحالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي، كما سيمنحها مرونة كبيرة في التعامل مع المشهد المتذبذب في أنشطة الأعمال الفردية. كما أن توسّع المجموعة وانتشارها عبر سلسلة التوريد في الأسواق الأخرى بجانب قدرتها على توصيل أصول الطاقة لعملائها داخل المنطقة، يمنحها مستويات عالية من المرونة خلال الفترات الاقتصادية التي تشوبها حالات من عدم الاستقرار.

الاستدامة

بالتزامن مع تطوير استراتيجية شاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، نفّذ القطاع البحري سلسلة من المبادرات المبتكرة على مدار عام 2022، بما في ذلك تدشين مشروعين تجريبيين للوقود النظيف يشتملان سفن تعمل بالطاقة الكهربائية بالإضافة إلى تقنيات الوقود المزدوج التي تمزج بين الهيدروجين والوقود الحيوي للسفن الهجينة.

وتنسجم هذه التطورات، بجانب الاستراتيجية الشاملة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة، مع مبادرة رئيس دولة الإمارات بإعلان 2023 "عاماً للاستدامة". وتتزامن هذه المبادرة الوطنية مع مؤتمر COP28، الذي يُبرز التزام دولة الإمارات ودورها المحوري في تعزيز تضافر الجهود الدولية في إيجاد حلول مبكرة قادرة على معالجة التحديات، مثل الطاقة والتغير المناخي والقضايا الملحة الأخرى المرتبطة بالاستدامة.

فريق العمل والقدرات التشغيلية

تماشياً مع التزام المجموعة بسياساتها وإجراءاتها المتبعة في إدارة مواردها البشرية، قام القطاع البحري بتنفيذ سياسته المعنية بالموظفين من خلال تطوير إمكاناته الداخلية واستقطاب العديد من الكوادر والكفاءات المتميّزة من المنطقة وجميع أنحاء العالم.

وفي إطار دورها الريادي، ساهمت أكاديمية أبوظبي البحرية في إدارة الكوادر وتطويرها خلال العام 2022. وتوفر هذه الأكاديمية، التي تأسست عام 2019، مناهج تعليمية بحرية عالمية المستوى اوغيرها من الدورات التدريبية المتقدمة لإعداد الجيل القادم من قادة القطاع البحري في دولة الإمارات والمنطقة، حيث يتمثّل هدفها في صقل مهارات المواهب المتميزة، محلياً ودولياً، ضمن مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة في القطاع البحري من خلال اعتماد مناهج متطورة وبناء شراكات تعليمية عالمية وتطوير بنية تحتية متطورة.

وقد اضطلعت أكاديمية أبوظبي البحرية بدور محوري في توسعة آفاق البحث والتطوير مع إبرامها لسلسلة من الاتفاقيات والشراكات الجديدة خلال العام 2022، بما فيها اتفاقية "جاهزية"، الشركة التابعة لمجموعة "ايدج" المزود الشامل للحلول الدفاعية وخدمات الاستجابة للطوارئ. وبموجب هذه الاتفاقية، سيقوم الطرفان بتقديم مجموعة شاملة من دورات السلامة من الحرائق والتدريب البحري والترويح لها داخل دولة الإمارات وخارجها. وسيتيح التعاون للمؤسستين رفع مهارات الطلاب من خلال الأكاديمية كي يكونوا مؤهلين وعلى أتم الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ بسرعة وسلامة وفعالية.

نظرة مستقبلية

استهل القطاع البحري عام 2022 بتحديد الفرص المتاحة ضمن عدد محدد من مجالات تطوير الخدمات والمنتجات البحرية، وبالفعل، أتت هذه الجهود ثمارها وأصبح الآن في وضع قوي يجعله قادراً على الاستفادة من مكاسب التحوّل خلال العام 2022 ومواصلة خطته الطموحة للنمو عالمياً، لاسيّما وأنه يتمتع بكافة الإمكانات والمقومات الاستثنائية التي ستدعم تسريع وتيرة عملياته في جميع أنحاء العالم.

وإذ نتطلع إلى عام 2023، سيواصل القطاع البحري الاستفادة من فرص النمو عبر تعزيز نمو مبيعاته وعمليات الاستحواذ والدمج، في العديد من المناطق الجغرافية، إضافة إلى توسيع محفظته من السفن والخدمات والحلول البحرية، ضمن محالات متنوعة مثل شحن المواد السائلة والأنشطة البحرية وخدمات الغوص التجارية وشحن الحاويات لمسافات قصيرة ومتوسطة والشحنات السائبة.

اللوجستي

في ظل التحديات التي تلقي بظلالها على سلاسل التوريد بفعل جائحة كوفيد-19 واتساع نطاق الثورة الرقمية، فقد طرأت عدةتطورات أعادت رسم ملامح كل قطاع وأحدثت تحولات جذرية في الممرات والطرق التجارية خلال السنوات الثلاثة الماضية. ومن المتوقع أن تصبح الخدمات اللوجستية التجارية، مدعومة بالاستثمارات في تطوير بنى تحتية فعلية والحلول الرقمية المبتكرة، أكثر حداثةً وأسرع وتيرةً وأكثر كفاءةً على مستوى قدراتها وإمكاناتها المتخصصة.

وتستفيد أبوظبي من موقعها الجغرافي الفريد واتصالها بالعالم عبر مختلف الممرات البرية والبحرية والجوية، ناهيك عن بنيتها التحتية العصرية المدعومة بأفضل التقنيات المتطوّرة.

وتُعد أبوظبي بالفعل وجهةً رئيسيةً لمزوّدي الخدمات اللوجستية العالميين، الذين يدركون بالفعل فرص النمو الكبيرة في الإمارة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الحلول الرقمية المبتكرة في القطاع الرقمي في تعزيز قدرة القطاع اللوجستي على تحقيق التكامل بين نظامه القائم على مفهوم النافذة الموحّدة في مختلف الدول وسلاسل القيمة بأكملها.

وفي ضوء مشهد الاقتصاد العالمي المتغير باستمرار وبوتيرة متسارعة، فإن القطاع اللوجستي قادر بفضل إمكاناته على المساهمة في تطوير المشهد اللوجستي، محلياً وإقليمياً ودولياً.

نظرة حول أداء الأعمال

القطاع اللوجستي

تتمثّل مهمة القطاع اللوجستي، ذراع الخدمات اللوجستية الرئيسية التابعة لمجموعة موانئ أبوظبي، في مواصلة التوسع والنمو ليصبح أحد أفضل 10 مزودي خدمات سلسلة التوريد العالمية من خلال تقديم محفظة متكاملة من الحلول اللوجستية الشاملة والمبتكرة القادرة على إضافة قيمة تنافسية إلى المتعاملين.

ويدير القطاع ما يصل إلى 360 ألف متر مربع من مساحات التخزين متعددة درجات الحرارة، مدعوماً بأسطول متطوّر يضم أكثر من 400 مركبة، ولديه القدرة على خدمة أكثر من 4.5 مليار متعامل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا، ويُعزى ذلك إلى المكانة الاستراتيجية لإمارة أبوظبي والإمكانات الاستثنائية التي تتمتع بها مجموعة موانئ أبوظبي وشركائها. ويخدم القطاع اللوجستي العديد من القطاعات الصناعية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية للمشاريع، والصناعات، والنفط والغاز، واللدائن البلاستيكية، والرعاية الصحية، والأغذية والمشروبات، والسلع الاستهلاكية، وخدمات الموانئ، والسيارات، والطيران، والمعارض.

شكل عام 2022 محطة استثنائية في تاريخ مجموعة موانئ أبوظبي إذ شهد إدراجها في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهي خطوة استثنائية عززت قدراتها وساهمت في ترسيخ دورها الفاعل مزوّداً شاملاً للخدمات والمنتجات عبر خطوط التجارة العالمية. وفي ضوء ذلك، عمل القطاع اللوجستي، الذي يضم كل من موانئ أبوظبي للخدمات اللوجستية و"ميكو" للخدمات اللوجستية، على تنويع خدماته وتطوير بنيته التحتية لتحقيق المزيد من التنوع والحضور والمرونة.

ومن بين إنجازات القطاع خلال العام الماضي توقيع صفقة الاستحواذ على شركة "نواتوم" الرائدة في الخدمات اللوجستية، مؤكداً بذلك عزمه على ترسيخ حضوره في كافة الأسواق العالمية الرئيسية انطلاقاً من التزامه بتنفيذ استراتيجية توسعية تركز على تحقيق النمو الأساسي لأعماله وإبرام مزيد من صفقات الاستحواذ والدخول في مشاريع مشتركة وإبرام شراكات جديدة.

تأثر الأداء المالي لشركة "موانئ أبوظبي للخدمات اللوجستية" خلال عام 2022 بجملة من العوامل، بما فيها انخفاض بجملة من اللقاحات بالتزامن مع تخفيف الإجراءات الاحترازية في مواجهة الجائحة العالمية كوفيد-19، هذا بالإضافة إلى إجراء تعديل لبنود عقد موقع مع أحد المتعاملين الرئيسيين، إضافة إلى أحجام أصغر من الشحنات وبشكل مؤقت، بسبب عدم توفر حاويات فارغة للمصدرين

ورغم هذه التحديات، سجّل القطاع اللوجستي أداء قوياً على غرار السنوات الماضية. وبحلول نهاية العام الماضي، حقق القطاع تراجعاً في الإيرادات مقارنة بالعام الماضي بنسبة 12% على أساس.

سنوي و انخفاضاً بنسبة 6% على أساس المقارنة المثلية ، ولكنه سجّل هامش أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك لتصل إلى 188 مليون درهم.

أنشطة وخدمات جديدة

في إطار جهوده ا لتنويع محفظة أعماله، أطلق القطاع اللوجستي خدمات توزيع جديد تتيح حقوق توزيع حصرية لعدد من منتجات الرعاية الصحية. ويستهدف القطاع بهذه الخطوة قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة متسارع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي من المتوقع أن يزداد حجمه بمعدل نمو سنوي مركب 5% إلى 366 مليار درهم خلال عام 2023، ارتفاعاً من 317 مليار درهم في 2020.

وستقوم شركة موانئ أبوظبي للخدمات اللوجستية، بصفتها موزعاً مرخصاً من قبل وزارة الصحة ووقاية المجتمع ودائرة الصحة في أبوظبي، بشراء منتجات الرعاية الصحية ذات الطلب المرتفع عليها ومن ضمنها الأدوية، ومستحضرات التجميل، والأجهزة الطبية، والمنتجات الخاصة بالأطفال، والمغذيات من المصنّعين الرئيسيين الذين يتطلعون إلى دخول أسواق الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب قيامها بإدارة كامل عملية التخزين والتوصيل إلى المستشفيات والعيادات والصيدليات وتجار الجملة والتجزئة.

وفي عام 2022، وقعت شركة ميكو للخدمات اللوجستية اتفاقية استراتيجية مع مركز أبوظبي الوطني للمعارض (أدنيك)، بالتعاون مع شركة دي بي شنكر، مزوّد الخدمات اللوجستية الرائد عالمياً. وبموجب هذه الاتفاقية، أصبحت شركة ميكو للخدمات اللوجستية المزوّد المفضّل للخدمات اللوجستية لدى "أدنيك"، مما يُبرز توسّع الأولى في قطاع الخدمات اللوجستية الداعمة للمعارض والمؤتمرات وقد أظهرت شركة ميكو للخدمات اللوجستية قدرتها العالية في مباشرة الخدمات والشؤون اللوجستية في معرض الدفاع الدولي 2023، أكبر معارض الدفاع البري والبحري والتخصصات العسكرية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط.

صفقات استحواذ

أعلنت موانئ أبوظبي، في أواخر عام 2022، عن استحواذها على شركة "نواتوم"، المنصة العالمية الرائدة للخدمات اللوجستية المتكاملة، ومقرها إسبانيا. وتتمتع "نواتوم" بحضور عالمي قوي عبر 26 دولة في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وآسيا (بما في ذلك الهند والصين)، وأفريقيا وأوروبا، وهي تتبنّى نموذج أعمال قائم على تقليل الأصول مع معدل تحويل نقدي مرتفع، ما ينعكس على مساهمتها الفورية في الأداء المالي للقطاع اللوجستي.

وتتطلع المجموعة من خلال هذه الصفقة، التي تخضع حالياً للموافقات التنظيمية اللازمة، إلى توسيع رقعة انتشار عملياتها وأنشطتها البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والموانئ الإسبانية. ويسهم هذا الاستحواذ الاستراتيجي في توسيع الحضور العالمي للمجموعة بشكل بارز، ويضعها في مصاف شركات الشحن والخدمات اللوجستية الرائدة على مستوى العالم، ويجعلها واحدة من أهم الشركات العالمية الرائدة في مجال الخدمات اللوجستية للسيارات الجاهزة.

نظرة حول أداء الأعمال (يتبع)

اللوجستي (يتبع)

التطورات التشغيلية

انسجاماً مع مستهدفات استراتيجية التنويع التي تتبنّاها المجموعة، لعب القطاع اللوجستي، بالتعاون مع قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، دوراً رئيسياً في دعم افتتاح "مجمع كيزاد للخدمات اللوجستية 21" خلال العام الماضي. ويضم هذا المجمع أربعة مخازن كبيرة تمتد على مساحة 80 ألف متر مربع، التي تشمل ما يزيد عن 100 ألف رف تخزين، ما يجعله أحد أكبر مراكز الخدمات اللوجستية التي يتم التحكم في درجة الحرارة بها وأكثرها تطوراً في المنطقة، وهو مصمم لدعم مركز أبوظبي للأغذية الممتد على مساحة 3.3 كم مربع. ويدير القطاع أحد هذه المخازن الأربعة الممتد على مساحة 20 ألف متر مربع، والذي يضم ست غرف بدرجات حرارة مختلفة قادرة على استيعاب 45 ألف رف تخزين في درجات حرارة تتراوح ما بين (-26) و(+25) درجة مئوية.

ويمتلك القطاع اللوجستي، ضمن محفظة أعماله في صناعة اللدائن البلاستيكية، مساحات تخزين تتجاوز الـ 280 ألف متر مربع داخل ميناء خليفة، وبجواره، كما يتولى مناولة 3.5 مليون طن من المنتجات سنوياً التي تخدم الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ويُعد ميناء خليفة المنشأة البحرية الوحيدة داخل الإمارات التي تضم مصنعاً آلياً لمواد التغليف البلاستيكية القادر على تعبئة 2000 حقيبة بلاستيكية في الساعة، ومعالجة أكثر من 700.000 طن من اللدائن البلاستيكية سنويا.

وفي ضوء تطوراتها التشغيلية، استحوذت ميكو للخدمات اللوجستية على 43 شاحنة متطوّرة في إطار التزامها المستمر بتحسين أسطولها الذي يضم أكثر من 400 مركبة تنقل متنوعة. ولا شك أن هذه التطورات ستدعم نمو أعمال القطاع، وسترتقي بجوّدة الخدمات كما ستقلل التكاليف التشغيلية، بموازاة رفع مستويات كفاءة استهلاك الوقود والحد من الانبعاثات الكربونية.

حلول تكنولوجية متطوّرة

يأتي اعتماد وتطبيق أحدث حلول التكنولوجيا في طليعة أولويات القطاع اللوجستي، تماشياً مع التزامه الاستراتيجي بتقييم وتوظيف أحدث الحلول التكنولوجية للوقوف على جدارتها والمكاسب المحققة منها. ويتمثل الهدف الشامل للقطاع في رفع كفاءة خدمات المجموعة على مستوى سلسلة القيمة وبما يصب في مصلحة المتعاملين، بجانب خفض التكاليف والحد من تأثير عملياتها على البيئية.

ويستخدم القطاع اللوجستي، على وجه التحديد، نظاماً مبتكراً في إدارة المخازن والذي صُمم لتحسين عمليات المخازن، بالإضافة إلى نظام متطوّر لتوزيع الأسطول والذي يتيح للقطاع إدارة تنفيذ خدماته بكفاءة عالية ومراقبة درجات حرارة المركبات، هذا بجانب نظام الختم الإلكتروني للبضائع "E-Seal"، والذي يقدم حلاً ناجعاً لضمان عدم العبث بالبضائع المشحونة داخل الحاويات.

فضلاً عن ذلك، يعتمد القطاع نظام "mUnity" الرقمي، وهو حل مبتكر مدعوم بتقنية البلوك تشين يتمثّل دوره في تتبع المنتجات الطبية التي تتأثّر بدرجات الحرارة، بدايةً من الإنتاج وحتى توصيلها للوجهة النهائية. ويقوم القطاع اللوجستي حالياً بتجربة استخدام طائرات الدرون لنقل البضائع بالاعتماد على تقنيات تحديد الهوية بموجات الراديو (RFID).

التوسع الدولي

أبرم القطاع اللوجستي، خلال العام 2022، اتفاقيتين مع مجموعة «إس إي جي إينيرا»، إحدى أكبر الشركات القابضة متعددة القطاعات في أوزبكستان، بهدف توسيع نطاق حضورها في منطقة آسيا الوسطى. وتضمنت هاتان الاتفاقيتان خططاً لتطوير البنية التحتية للخدمات اللوجستية وحلول الشحن وتجارة المنتجات الغذائية في البلاد، وذلك من خلال تأسيس مشروع جديد لتقديم خدمات لوجستية وحلول شحن متطوّرة. وتضطلع دول آسيا الوسطى بدور رئيسي في رفد مسيرة التنمية الاستراتيجية للقطاع والمجموعة ككل.

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

انطلاقاً من الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، اتخذ القطاع اللوجستي سلسلة من الإجراءات الحيوية التي ستساهم بشكل كبير في خفض انبعاثاته الكربونية وتحسين كفاءة أسطوله من مركبات النقل المتطوّرة، بما في ذلك الاستغناء عن المركبات القديمة واستبدالها بمركبات أحدث وأكثر كفاءة تستهلك قدراً أقل من الوقود مع تكاليف صيانة أقل. وتماشياً مع استراتيجية تحديث أسطول المركبات، يبحث القطاع اللوجستي إمكانية تحويل المركبات الحالية المزوّدة بمحركات ديزل إلى مركبات كهربائية، مع إضافة مركبات كهربائية جديدة إلى أسطوله الحالي لاسيّما في ظل تطوّر التقنيات وتحسّن ظروف البيئات التنظيمية.

وكان القطاع اللوجستي قد اختبر إمكانية استخدام المواد المتطوّرة المُضافة لتعزيز استهلاك الوقود ضمن مشروع تجريبي، والذي أظهر نتائج رائعة في تحسن كفاءة استهلاك الوقود بنسبة تصل إلى 30٪، فضلاً عن ذلك، تبنى القطاع تقنيات المعلومات في إدارة أسطول المركبات، مما يساهم في تعزيز كفاءة إدارة الأسطول من خلال مراقبة استهلاك الوقود، وعادات السائقين، مع تحسين مسارات التسليم.

وبالانتقال إلى البنية التحتية لمساحات التخزين، فقد اعتمد القطاع اللوجيستي مجموعة من الحلول المتطوّرة، بما فيها استخدام مواد عازلة تحد من تأثير أشعة الشمس وتعزز استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى تقنيات إعادة تدوير المياه المستخدمة في أنظمة الري، جنباً إلى جنب مع أنظمة التبريد المركزية واعتماد الطاقة الشمسية لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية.

نظرة مستقبلية

أحرز القطاع اللوجستي تقدماً لافتاً في مسيرة نموّه، وسرعان ما نجح في التحوّل من كونه لاعباً محلياً رائداً إلى لاعباً فاعلاً في تسهيل التجارة الدولية. وستثمر جهوده في تنويع أعماله وخدماته في تحقيق توسي نطاق عملياته عالميا واكتساب مزيد من المرونة ومواصلة النمو وتحقيق الاستدامة، باعتباره مزوّداً للخدمات اللوجستية المتكاملة ومحركاً رئيسياً في رفد نمو مجموعة موانئ أبوظبي ككل. ولا شك أن هذه الرؤية ستدعم المجموعة في تلبية احتياجات كافة متعامليها، بفضل ما تقدمه من محفظة شاملة تعزز قدرتهم على الوصول إلى السفن والمعدات البحرية والحلول الرقمية والشاحنات والمخازن والمناطق الصناعية والأسواق العالمية.

الرقمي

أثمرت جهود التحوّل الرقمي – التي يغلب عليها طابع الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي – العديد من الفرص الواعدة التي تدعم جهود تطوير آليات إدارة وتشغيل سلاسة التوريد.

وتكتسب التحليلات والبيانات، على وجه الخصوص، أهمية كبيرة نظراً لدورها المحوري في رفع مستويات الكفاءة والإنتاجية وتحقيق وفورات في التكلفة بجانب تعزيز سهولة ممارسة الأعمال. كما تمثّل الحلول الرقمية المبتكرة حافزاً كبيراً في تيسير حركة تدفقات الحاويات واستيراد البضائع والسلع وتصديرها.

وابتداء من الحجوزات مروراً بتحقيق الامتثال للوائح والمتطلبات التنظيمية وصولاً إلى معالجة تكدس البضائع في الموانئ وتتبع الشحنات، تكتسب الحلول الرقمية دوراً محورياً في رفد مسيرة نمو ونجاح التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات. فعلى مستوى المشهد الاقتصادي الكلي، تُعد هذه الحلول ممكناً للدول في تعزيز مرونة سلاسل التوريد ورفع قدرتها على مواكبة متطلبات قطاع الخدمات اللوجستية ككل، بجانب معالجة القضايا الحيوية مثل الأمن الغذائي والامن الإلكتروني وذلك من خلال تبادل البيانات واعتماد الأنظمة المركزية للمعلومات.

وبالطبع، تأتي "بوابة المقطع" في طليعة هذا المشهد المتطوّر، إذ تتماشى أهدافها مع استراتيجية المجموعة المتمثّلة في تحقيق التكامل بين خدمات قطاعاتها الرئيسية من أجل الاستفادة من إمكانات التحوّل الرقمي في الخدمات البحرية والتجارية والحلول الحكومية في أبوظبي.

وانطلاقاً من نهجه القائم على تقديم نافذة موحّدة لإدارة خدمات الترخيص وتشغيل السفن المدعوم بإمكانات بوابة دفع متطوّرة، فإن القطاع الرقمي يمتلك المقومات التي تؤهله لتسريع وقيادة دفة التحوّل الرقمي العالمي.

نظرة حول أداء الأعمال

القطاع الرقمي

حقق القطاع الرقمي التابع لمجموعة موانئ أبوظبي نمواً مرتفعاً من خانتين في الإيرادات، بعدما تجاوزت معاملاته حاجز الـ 100 مليون، بالتزامن مع افتتاح ممرات تجارية جديدة وجهوده المبذولة في تسريع الوصول إلى الحلول التكنولوجية المتقدمة في بيئة التجارة العالمية المتكاملة.

ونجح القطاع الرقمي، من خلال شركة بوابة المقطع المملوكة بالكامل لمجموعة موانئ أبوظبي والتي تأسست عام 2016، في تطوير مجموعة من المنصات التجارية واللوجستية . ويتمثّل هدف القطاع الرقمي في تطوير حلول رقمية متكاملة تساهم في تحفيز وتيسير حركة التجارة العالمية، معززاً بذلك مساهمته في ترسيخ سمعة المجموعة كزود عالمي بارز للخدمات البحرية والحلول اللوجستية. وشملت أبرز إنجازات القطاع الرقمي خلال عام 2022 تدشين مشروع تجريبي لاستخدام طائرات الدرون في خدمات التوصيل الجوي بالتعاون مع مجموعة بريد الإمارات ومزوّد الخدمات اللوجستية الجوية "سكاي جو".

وتهدف هذه المبادرة إلى تقديم خدمات مستدامة ومناسبة للمتعاملين، حيث تتولى هذه الخدمة نقل عدة أنواع من الطرود تشمل المستلزمات الدوائية الضرورية والأغذية الطازجة والمستندات العاجلة، وذلك بسرعة كبيرة مع تزويدها بنظام تتبع متطور يحدد موقع الطرد بشكل آني. وتعمل بوابة المقطع، في إطار هذا التعاون، على توظيف منصة "مارجو هب" الرقمية للخدمات اللوجستية بهدف تسهيل التعاملات الرقمية بين المتعاملين ومجموعة بريد الإمارات التي تتولى بدورها مسؤولية إدارة هذه الخدمة وتقديم ميزة تتبع حالة الطرود، في حين توفر "سكاي جو" حلولاً متطورة لتقنيات "الدرون". وتوفر طائرات "الدرون" مستويات أفضل من خدمات التوصيل السهلة والسريعة لجميع المتعاملين في إمارة أبوظبي، كما تعمل في الوقت نفسه على تحقيق أثر بيئي إيجابي في مثل هذا النوع من الخدمات.

أبرز النتائج المالية

نمت إيرادات القطاع الرقمي خلال عام 2022 بنسبة 11% إلى 400 مليون درهم، ارتفاعاً من 360 مليون درهم في 2021. وقد ساهم القطاع الرقمي في عام 2022 بنسبة 7% في إيرادات المجموعة، بينما بلغت قيمة الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 218 مليون درهم، مقارنةً بـ 172 مليون درهم في 2021. كما سجل القطاع ارتفاعا في عدد المعاملات الرقمية، التي تُعد مؤشراً رئيسياً على نتائج أداء المجموعة، بنسبة 123% إلى 42.2 مليون في عام 2022.

منصّة متطورة للخدمات اللوجستية والتجارية

تجاوز عدد معاملات "المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية"، حاجز الـ 100 مليون معاملة، مما يُعد إنجازاً رائعاً لم يكن ليتحقق إلا بتسارع وتيرة أنشطة المجموعة محلياً ودولياً نتيجةً لجهودها المبذولة في توسيع أسطولها وإطلاق مشاريع بنى تحتية جديدة.

وكانت "بوابة المقطع" قد أطلقت خدمة جديدة للتفتيش والتخليص كجزء من المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب)، وتم ربط هذه الحزمة الجديدة لخدمات التفتيش والتخليص بالخدمات الإلكترونية للإدارة العامة للجمارك – أبوظبي، والهيئات التنظيمية، وهي تدعم المناطق الحرة والمستودعات الجمركية وعمليات التجارة الإلكترونية، وتسهم في تمكين الأطراف العاملة في قطاع التجارة من الإشراف على كامل عمليات تخليص شحناتها من خلال منصة (أطلب) وتحسين العمليات ذات الصلة بما يتوافق مع مبادرات تيسير التجارة بإمارة أبوظبي وعلى مستوى الدولة، تماشياً مع المتطلبات والمعايير الدولية ذات العلاقة.

كما تستضيف "أطلب" منصة الواردات والصادرات الغذائية التي أطلقتها هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية في أكتوبر 2022. وتوفر "منصة الواردات والصادرات الغذائية" نافذة موحدة للمستوردين والمصدرين لتقديم الطلبات ومتابعة إنجازها بالإضافة إلى توفير خدمة الإفراج عن الشحنات الغذائية المستوردة قبل وصول الشحنة إلى المنفذ، وتوفير خاصية تتبع الطلبات الخاصة بالاستيراد والتصدير بما يسهم في تسهيل تجارة المواد الغذائية، وتعزيز جاذبية الاستيراد عبر منافذ إمارة أبوظبي وتعزيز منظومة السلامة الغذائية.

تطورات التوسع الدولي

أسس القطاع الرقمي ممراً تجارياً افتراضياً جديداً مع دولة الكويت خلال عام 2022، في إطار تنامي العلاقات التجارية الثنائية بين الإمارات والكويت، عقب الزيارة الدبلوماسية لوفد كويتي رفيع المستوى لدولة الإمارات. وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين، ستقوم "بوابة المقطع" بإرساء سياسات وإجراءات وأنظمة جديدة ومتكاملة من شأنها دعم الممر التجاري الافتراضي الذي يسهم في تبسيط وتسهيل التجارة عبر الحدود.

وسيتيح هذا الممر التجاري الافتراضي الجديد لسلطات الجمارك في البلدين الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشحنات الدولية والبضائع قبل وصولها، ما يسهل عمليات التخليص المسبق للشحنات وتحقيق وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة اللازمين لإتمامها. ومن خلال رقمنة عمليات التخليص الجمركي وشحن البضائع عبر هذا الممر التجاري الافتراضي، سيتمكن القطاع الرقمي من المساهمة في دعم أنشطة الاستيراد والتصدير بين البلدين والارتقاء بكفاءة الأعمال إلى مستويات جديدة.

ويرسم تطوير الممر التجاري الافتراضي الجديد مساراً للمجموعة نحو التخطيط لإطلاق مشاريع توسعية مماثلة في الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط بشكل عام. ويتمتع القطاع الرقمي كذلك بمكانة رائدة ستمكّنه من تسريع عملياته وأنشطته في هذه المناطق من خلال بناء علاقات حكومية.

نظرة مستقبلية

تُعد المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب) هي النافذة الموحدة الرسمية للتجارة في أبوظبي، وصُممت لتسهيل التجارة رقمياً عبر المنافذ البحرية والبرية والجوية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، وهي تسعى للعمل بشفافية وتعزيز إمكانية استشراف المستقبل واتباع الإجراءات المُبسطة وتحسين مستوى الكفاءة ضمن الأنشطة التجارية العابرة للحدود، وهي توفر حلولها وخدماتها لأكثر من 40 مؤسسة في القطاعين العام والخاص في أبوظبي والإمارات. وسيواصل القطاع الرقمي، خلال عام 2023، مسيرة النمو عبر تعزيز مبيعات خدماته وصفقات الاستحواذ والضم من خلال التركيز المستمر على تطوير شراكات جديدة وإيجاد حلول رقمية مبتكرة والتوسع دولياً. وسيستمر القطاع الرقمي في تقديم مساهماته الحيوية الداعمة لأنشطة المجموعة ونمو أرباحها عبر اتباع منهجية قائمة على تطوير تقنيات رقمية مبتكرة وتوحيد أوجه التآزر داخل المجموعة.

الأداء المالي

استراتيجية نمو من ثلاثة محاور تدعم استمرار الأداء القوي للمجموعة

سجّلت المجموعة نمواً في الإيرادات بنسبة 41% مع تحقيق هوامش تشغيلية مستقرة انعكست في الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك والتي بلغت قيمتها 2,175 مليون درهم خلال العام 2022، ما يمثّل زيادةً بنسبة 36% مقارنةً بالعام السابق. وكان القطاع البحري مساهماً رئيسياً في تحقيق هذه النتائج المبهرة، خصوصاً بعدما حقق زيادة في إيراداته بنسبة 253% ونمواً بنسبة 436% في أرباحه قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، والتي جاءت غالبيتها مدفوعة بنمو أعماله الأساسية. وكانت المجموعة قد سجّلت نمواً بنسبة 40% في إجمالي هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك خلال العام 2022، مما يتجلّى للجميع الأداء القياسي للمجموعة الذي تجاوز المعايير المرجعية في السوق، رغم المساهمة المتنامية للقطاع البحري الذي حقق هامشاً منخفضاً، والذي يمثّل الآن 36% من إجمالي الإيرادات للمجموعة و23% من أرباحها قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك.

وقد حققت المجموعة خلال العام الماضي صافي أرباح بلغ 1,284 ملايين درهم، بزيادةً نسبتها 51% مقارنةً بالعام الماضي، ويُعزى ذلك إلى النتائج القوية المحققة على مستوى الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك.

علاوةً على ذلك، حققت المجموعة تحسناً في التحويل النقدي خلال العام 2022، بعدما استقر حجم التدفق النقدي من العمليات التشغيلية عند 75% من الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، ارتفاعاً من 49% في العام 2021.

والتزاماً بأهداف استراتيجية نموها المتسارعة، استمرت موانئ أبوظبي في زيادة إنفاقها الرأسمالي إلى 5,521 مليون درهم، والذي توزّع كما يلي: 43% كاستثمار في تطوير القطاع البحري بهدف توسيع نطاق أسطول السفن عبر كافة قطاعات الأعمال (الحاويات، البضائع السائبة، والخدمات البحرية)، و33% في تطوير قطاع الموانئ لتعزيز توسعة ميناء خليفة (محطة "سي إم إيه" في ميناء خليفة) وربط ميناء خليفة بشبكة السكك الحديدية الوطنية، فيما تم تخصيص 19% في تمويل قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة بهدف تمكينه من تطوير الأراضي والأصول مرنة التصميم وتعزيز إمكانات التخزين. وسوف تواصل المجموعة الحفاظ على هيكل رأسمالها المتوازن المدعوم بمركزها المالي القوي، خصوصاً مع بلوغ نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 2.0 ضعفاً في نهاية العام 2022.

الإيرادات (مليون درهم)

5,498 مليون

+41%

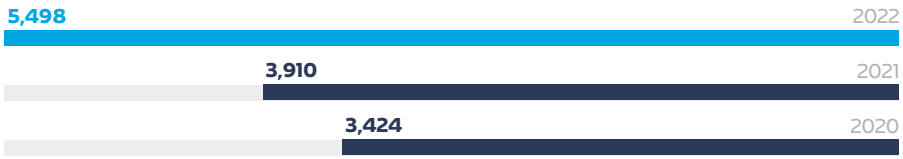

إجمالي الربح (مليون درهم)

2,632 مليون

+39%

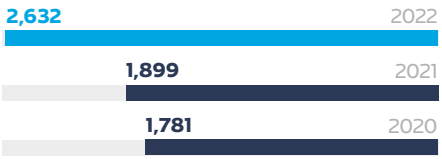

نظرة عامة على الأداء المالي (يتبع)

استهداف النمو وتحسين العوائد

بدأنا في الربع الثالث 2022 بإحاطة السوق بتوقعاتنا الخاصة بمعدلات نمو أعمالنا على الأجل المتوسط، والتي قمنا برفع سقفها لاحقاً خلال الربع الأخير 2022 لتشمل صفقات الاستحواذ المعلنة، وهي "جي إف إس" و"نواتوم" و"الإسكان الجماعي". وتستند هذه التوقعات، التي تشمل الإيرادات والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك والمصاريف الرأسمالية، إلى عملياتنا التشغيلية الحالية، وبالتالي فهي لا تتضمن أية أنشطة أخرى ضمن عمليات الدمج والاستحواذ:

نمو الإيرادات: بمعدل نمو سنوي مركب لمدة خمس سنوات 25% - 30% بين العامين 2022 و2025، مدفوعاً بأداء قطاع الموانئ وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والقطاع البحري.

- **نمو الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك: بمعدل نمو سنوي مركب لمدة خمس سنوات بنسبة 20% - 25% بين العامين 2022 و2027**، مع تراجع هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك من 40% - 45% إلى 35% - 40% على الأجل القصير إلى المتوسط. وسوف يحدد مزيج الإيرادات معدل هامش الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، حيث سيشكل قطاع الموانئ وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة والقطاع الرقمي داعماً لنمو الهوامش الإجمالية، على عكس القطاع البحري واللوجستي اللذين سيشكلان عبئاً على هذه الهوامش.
- **من 2023-2027 ينصب تركيز برنامج النفقات الرأسمالية، البالغة قيمته 15 مليار درهم،**

بشكل رئيسي على تطوير القطاع البحري وقطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة وقطاع الموانئ، بحسب ترتيب الأهمية.

وفي ظل طبيعة إيراداتنا الثابتة وطويلة الأجل، فقد اكتسبنا ثقة كبيرة في قدرتنا على إنجاز هذه التوقعات الجريئة نسبياً. وبينما نمضي قدماً بمنحنى نمو صعودي عبر قطاعاتنا الخمسة، فإننا واثقون بتحقيق توقعات النمو المرتفع بفضل عائداتنا المتنامية.

إجمالي الربح (مليون درهم)

1,284 مليون

+51%

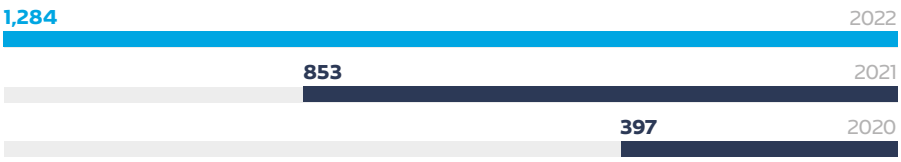

الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليون درهم)

2,175 مليون

+36%

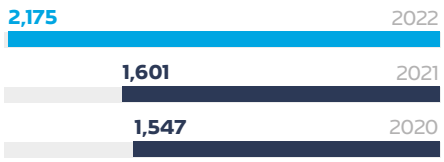

ربح السهم الواحد (درهم إماراتي)

0.25

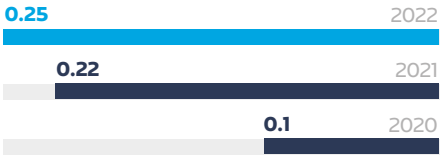

إجمالي الأصول (مليون درهم)

38,512 مليون

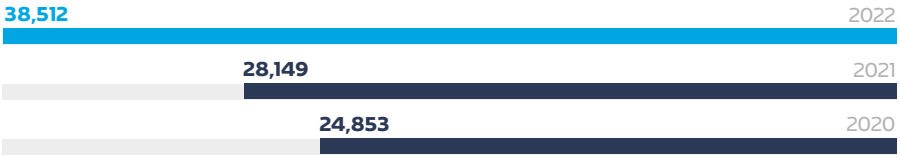

صافي الدين/الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (x)

2.0x

النفقات الرأسمالية (مليون درهم)

5,521 مليون

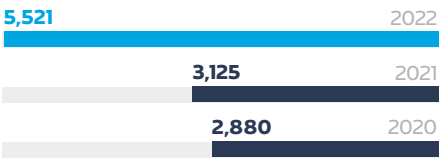

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (مليون درهم)

1,626 مليون

+107%

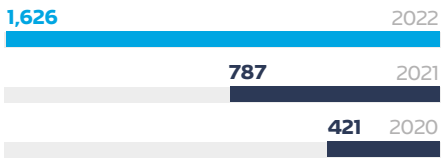

نظرة عامة على الأداء المالي (يتبع)

”برغم الظروف الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية التي شهدها العالم، واصلت مجموعة موانئ أبوظبي البناء على أسسها الراسخة في إمارة أبوظبي من خلال الاستثمار المدروس في الأصول وتعزيز الوجهات والمسارات التجارية، مما خوّلها توسعة نطاق عروض الخدمات التي توفّرها. وبذلك، تمكّنت المجموعة من تسجيل أداء مالي قياسي ساهم بإضفاء قيمة بارزة للمساهمين وإتاحة فرص واعدة لضمان التنمية المستدامة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.“

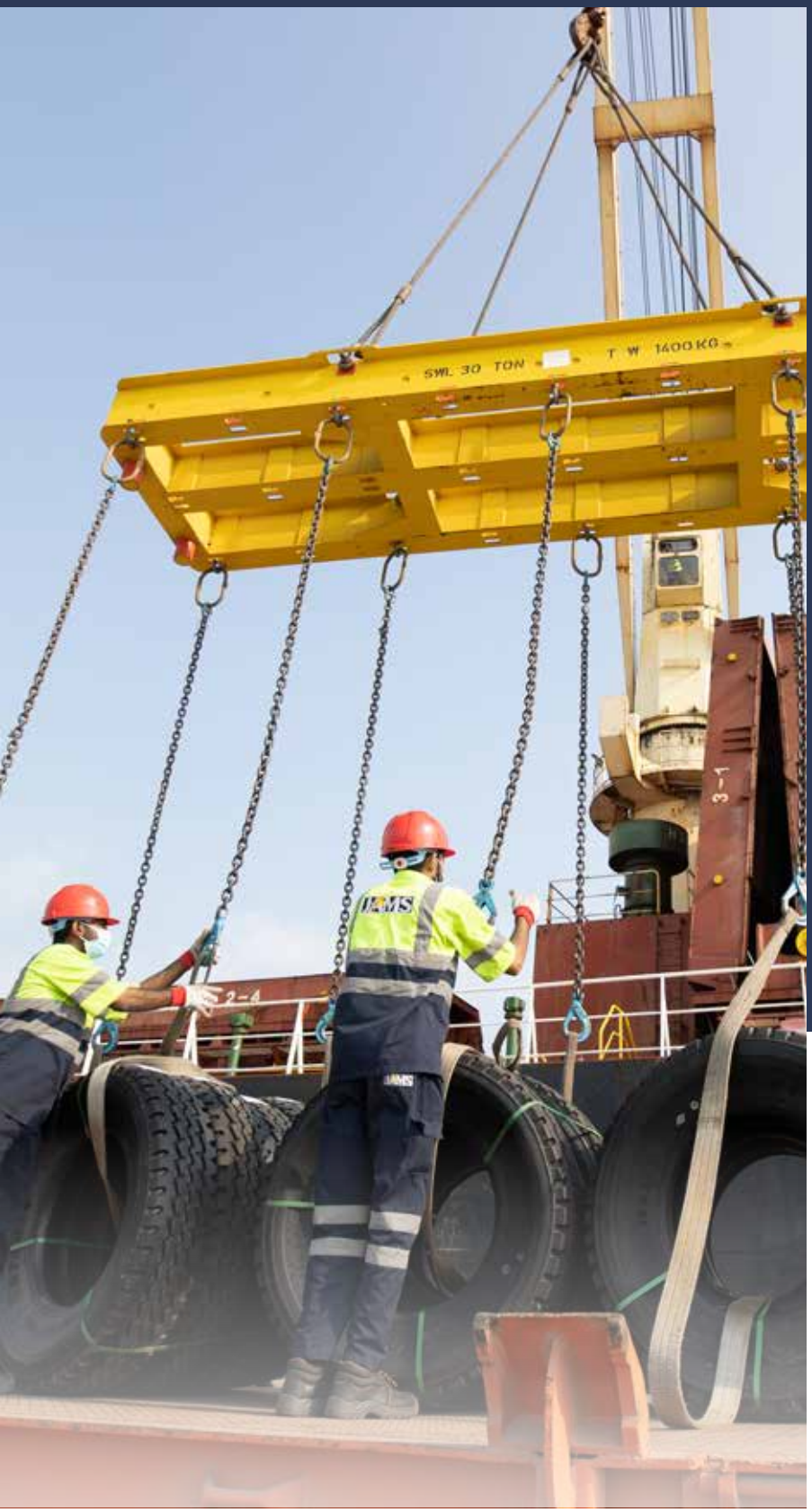

تماشياً مع استراتيجيتها بعيدة المدى لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين المالي والمؤسسي، قامت مجموعة موانئ أبوظبي بتشييد بنى تحتية جديدة وعزّزت بشكل ملحوظ من نطاق انتشارها الجغرافي في عام 2022. وبعد استكمالها للعديد من صفقات الاستحواذ، تمكّنت المجموعة من الدخول إلى أكثر من 26 سوقاً جديدة، وسرّعت من خطى عملياتها في مناطق الخدمة التي تمتاز بمعدلات نمو عالية. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعةً في تسجيل المجموعة لأداء مالي قياسي وتحقيق إنجازات تشغيلية لافتة، لتشرع ببدء فصل جديد في تاريخها امتاز بالتنوّع والتوسّع على النطاق الدولي، فضلاً عن الإدراج الناجح لأسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

أداء موحّد قوي

سجّلت المجموعة إيرادات بقيمة 5,498 مليون درهم، بزيادة بلغت نسبتها 41% على أساس سنوي، مدفوعةً بالمقام الأول بأداء القطاع البحري وصفقات الاستحواذ الجديدة. وعلى أساس المقارنة المثلية، حقّقت الإيرادات نمواً ملحوظاً بنسبة 23%، باستثناء صفقات الدمج والاستحواذ التي تم إبرامها طيلة العام.

وحقّقت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للعام نمواً بنسبة 36% على أساس سنوي بواقع 2,175 مليون درهم، وبهامش بلغت نسبته 39.6%. وكان القطاع البحري وقطاع الموانئ والقطاع الرقمي أكبر المساهمين في تحقيق هذا النمو. بالمقابل، حققت الشركات الجديدة، بما فيها تلك التي تم الاستحواذ عليها خلال العام، هوامش أرباح منخفضة قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك، مقارنةً بالشركات القائمة، مما أدى إلى تسجيل انخفاض ضئيل في الهامش الكلّي لهذه الأرباح. وعلى أساس المقارنة المثلية، سجّلت الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمواً ملحوظاً بنسبة 27%، باستثناء صفقات الدمج والاستحواذ التي تم إبرامها طيلة العام.

سجّل إجمالي **صافي الأرباح** نمواً متسارعاً بنسبة 51% على أساس سنوي ليبلغ 1,284 مليون درهم، بهامش صافي أرباح تبلغ نسبته 22.7%.

أداء القطاعات

أما فيما يخص **قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة فقد** تم إبرام عقود تأجير جديدة (صافي) بمساحة 4.2 كم مربع في عام 2022. وقد حقق هذا القطاع زيادة في إيراداته بنسبة 6% لتصل إلى 1,658 مليون درهم، عن الإيرادات التي تم تحقيقها في عام 2021 والتي بلغت 1,568 مليون درهم. وقد شهد القطاع عملية إعادة هيكلة بارزة بدمج كيزاد والمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) في كيان موّحد يُدعى مجموعة كيزاد، مما أتاح للقطاع إبرام عقود متنوّعة طويلة الأمد، بما فيها صفقة لمدة 15 عاماً مع شركة "نون" (noon.com) لتشييد أكبر مركز للتوزيع وإيفاء الطلبات بمساحة 115 ألف متر مربع على قطعة أرض تبلغ مساحتها 252 ألف متر مربع، حيث تتولى مجموعة كيزاد تصميمه وتطويره اعتماداً على حلول البناء حسب الطلب.

أما فيما يخص قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة فقد تم إبرام عقود تأجير جديدة (صافي) بمساحة 4.2 كم مربع في عام 2022. وقد حقق هذا القطاع زيادة في إيراداته بنسبة 6% لتصل إلى 1,658 مليون درهم، عن الإيرادات التي تم تحقيقها في عام 2021 والتي بلغت 1,568 مليون درهم. وقد شهد القطاع عملية إعادة هيكلة بارزة بدمج كيزاد والمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) في كيان موّحد يُدعى مجموعة كيزاد، مما أتاح للقطاع إبرام عقود متنوّعة طويلة الأمد، بما فيها صفقة لمدة 15 عاماً مع شركة "نون" (noon.com) لتشييد أكبر مركز للتوزيع وإيفاء الطلبات بمساحة 115 ألف متر مربع على قطعة أرض تبلغ مساحتها 252 ألف متر مربع، حيث تتولى مجموعة كيزاد تصميمه وتطويره اعتماداً على حلول البناء حسب الطلب.

ضمن **قطاع الموانئ**، نمت أحجام مناولة الحاويات إلى 4.33 مليون حاوية نمطية (قياس 20 قدماً) في عام 2022، بزيادة بلغت 28% على أساس سنوي. وقد أدى هذا الأداء البارز إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من محطتي الحاويات القائمتين، إذ واصل تحسّنه بنسبة 51% في عام 2022 مقارنةً بـ 40% في عام 2021.

وعلى أساس المقارنة المثلية، زادت أحجام البضائع بنسبة 3% لتصل إلى 31.7 مليون طن في عام 2022، مقارنةً بـ 44.6 مليون طن في عام 2021، والتي مشروعاً لمرة واحدة لتوريد الرمل بحجم 14.7 مليون طن. وحققت أحجام البضائع المدحرجة وأعداد مسافري السفن السياحية انتعاشاً قوياً على خلفية تراجع الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

نما إجمالي إيرادات قطاع الموانئ بنسبة 7% على أساس سنوي ووصلت إلى 1,135 مليون درهم، مدعومة بمزيج من المنتجات والإيرادات من الاستحواذ على شركة "تي سي آي" وهي واحدة من شركتين تحت جناح "الشركة التابعة الدولية لنقل البضائع" (IACC) في مصر. وقد ساهمت مواصلة النمو إلى خانتين عشريتين في رسوم الامتياز وعقود الإيجار بالإضافة إلى الانتعاش القوي في عمليات شحن البضائع المدحرجة والسفن السياحية في تعويض الانخفاض في إيرادات الشحن العام، والتي استفادت من الأثر الإيجابي لمشروع توريد الرمل غير المكرر في عام 2021. وعلى أساس المقارنة المثلية، نمت إيرادات قطاع الموانئ على أساس سنوي بنسبة 21% عند معادلتها بعقد مشروع توريد الرمال وكذلك الاستحواذ على شركة "تي سي آي". وقد ساهم قطاع الموانئ في عام 2022 بنسبة 20% و23% من كل من الإيرادات الموّحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على التوالي.

من جهة أخرى، سجلت كافة المؤشرات التشغيلية، والتي تضم أسطول السفن، ومعدلات رسو السفن، وأحجام الشحن البحري الإقليمي للحاويات، وأحجام إعادة الشحن، وأنشطة الخدمات البحرية، نمواً قوياً في **القطاع البحري**.

وتمثّل أبرز إنجاز خلال العام بالنسبة للقطاع البحري في الاستحواذ على حصة 80% من "جلوبال فيدر شيبينغ" (جي إف إس)، وهي شركة عالمية في شحن الحاويات تتخذ من دبي مقراً لها، بقيمة تبلغ 2.9 مليار درهم. وتعتبر هذه الشركة ثالث أكبر شركات إعادة الشحن حول العالم، إذ تشغّل شبكة متكاملة تضم 20 خدمة عبر مناطق دول مجلس التعاون الخليجي والبحر الأحمر وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. وبهذا الاستحواذ، أصبحت مجموعة موانئ أبوظبي أكبر مشغّل لخدمات إعادة الشحن في المنطقة، وثالث أكبر مشغّل حول العالم من حيث الطاقة الاستيعابية للحاويات، والتي ستُقدّر بما يُقارب من 100 ألف حاوية نمطية. وعلاوةً على ذلك، تزامنت صفقة الاستحواذ هذه مع دخول المجموعة في منطقتي وسط وشرق أوروبا الهامتين من الناحية الاستراتيجية، وذلك إثر توقيع اتفاقيتين لتطوير بنية تحتية متخصصة في الخدمات اللوجستية وشحن البضائع وتجارة الأغذية في أوزبكستان. ومن المتوقّع استكمال هذه الصفقة بحلول الربع الثاني من عام 2023.

وقد نمت إيرادات القطاع البحري بنسبة 253% على أساس سنوي لتصل إلى 2,141 مليون درهم في عام 2022، مدفوعةً بالمقام الأول بتوسع نطاق الخدمات وزيادة الأنشطة في قطاعات أعمال جديدة، شملت الشحن البحري الإقليمي للحاويات، وتأجير السفن، وإعادة الشحن، وخدمات الأوفشور. وقام القطاع البحري بإضافة 4 شركات جديدة إلى محفظته في عام 2022 وهي: " دايف تيك لخدمات الهندسة البحرية، وأليغيتور شيبينغ "إيه إس سي إل"، وترانسمار وهي إحدى الشركتين المملوكتين للشركة التابعة الدولية لنقل البضائع (IACC) في مصر، وسفين لخدمات المسح والعمليات البحرية، والتي ساهمت جميعها في عام 2022 بتحقيق إيرادات بلغت 689 مليون درهم وأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وصلت إلى 150 مليون درهم، ومن المتوقع أن تستمر هذه الشركات الجديدة في دعم معدلات نمو القطاع مستقبلاً. ويُشار إلى أن القطاع البحري ساهم في عام 2022 بما نسبته 36% و23% من كل من الإيرادات الموّحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على التوالي.

نظرة عامة على الأداء المالي (يتبع)

وبموجب صفقة غير مسبوقة، استحوذ **القطاع اللوجستي** على نسبة 100% من شركة "نواتوم" الرائدة في الخدمات اللوجستية والمنتشرة في 26 دولة عبر أربع قارات، بقيمة مؤسسية بلغت 2.2 مليار درهم . وسيساهم هذا الاستحواذ ذي القيمة والإيرادات التراكمية في توسعة رقعة انتشار المجموعة بشكل ملحوظ، والارتقاء بمكانتها بين مصاف أبرز شركات الخدمات اللوجستية والشحن في العالم. ومن المتوقّع استكمال هذه الصفقة في الربع الثاني من عام 2023.

وسجل القطاع اللوجستي انخفاضاً في الإيرادات بنسبة 12% على أساس سنوي أي ما يعادل 532 مليون درهم في العام 2022، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى انخفاض الأعمال المتعلقة باللقاحات مع انحسار أثر جائحة (كوفيد-19)، وتعديل العقد الموقع مع أحد المتعاملين الرئيسيين من نموذج ثقيل الأصول قصير الأجل إلى عقد خفيف الأصول طويل الأجل، إضافة إلى أحجام أصغر من الشحنات وبشكل مؤقت، بسبب عدم توفر حاويات فارغة لأغراض التصدير. وقد ساهم القطاع اللوجستي في عام 2022 بما تبلغ نسبته 9% و7% من كل من الإيرادات الموّحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على التوالي.

أما إيرادات **القطاع الرقمي** فقد نمت بنسبة 11% على أساس سنوي، لتصل إلى 400 مليون درهم في عام 2022، مدفوعةً بالتقدّم المحرز في تطوير حلول تقنية رائدة، كما نمت الصفقات الرقمية المبرمة ضمن القطاع، وهي إحدى المؤشرات الرئيسية لقياس مخرجات الأداء للمجموعة ككل، بنسبة 123% لتصل قيمتها إلى 42 مليون درهم في عام 2022. وقد ساهم القطاع الرقمي في عام 2022 بما تبلغ نسبته 7% و8% من كل من الإيرادات الموّحدة والأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على التوالي.

السيولة النقدية من الأنشطة التشغيلية

زادت قيمة السيولة النقدية من الأنشطة التشغيلية من 787 مليون درهم في عام 2021 إلى 1,626 مليون درهم في عام 2022، بزيادة بلغت 107% برغم الانتعاش البطيء ما بعد الجائحة. وتُعزى هذه الزيادة الملحوظة بشكل أساسي إلى التحسّن البارز في رأس المال العامل علاوةً على نمو الأعمال.

الإنفاق الرأسمالي

بلغت النفقات الرأسمالية الموحّدة خلال عام 2021 5,521 مليون درهم عبر استثمارات في القطاع البحري وقطاع الموانئ وقطاع المدن الاقتصادية والمدن الحرة بشكل أساسي. وتركزت أبرز النفقات الرأسمالية في مشاريع توسعة أسطول السفن (الحاويات والشحنات السائبة والخدمات البحرية)، وتوسعة ميناء خليفة ("سي أم إيه تيرمينالز")، ومحطة الاتحاد للقطارات، والأصول المخصّصة، والمستودعات، والقطاعات الصناعية المتخصصة (مجمّع المعادن ومركز بيع الأغذية بالجملة ومركز السيارات). وفي إطار خططها لإنفاق مصاريف رأسمالية عضوية تُقدّر بنحو 15 مليار درهم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2027 عبر مختلف القطاعات لتوسعة ميناء خليفة والأسطول البحري والمدن الاقتصادية وغيرها من المشاريع العديدة، تتوقّع مجموعة موانئ أبوظبي مواصلة تحقيقها للنمو، فيما تعمل على الارتقاء بمنظومتها الفريدة لأداء الأعمال من خلال الاستفادة من مجالات التآزر والتعاون ما بين قطاعات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة، وقطاع الموانئ، والقطاع اللوجستي، والقطاع البحري، والقطاع الرقمي.

الهيكلية الرأسمالية

زادت قيمة إجمالي الأسهم بما يُقارب الضعف من 10,691 مليون درهم مع نهاية عام 2021 إلى 19,635 مليون درهم مع نهاية عام 2022، وتعود هذه الزيادة بالمقام الأول إلى علاوة الإصدار من إدراج أسهم المجموعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وحساب مساهمة الملّاك ما قبل الإدراج في استثمارات الأسهم في "أرامكس" و"شركة الجرافات البحرية الوطنية"، بالإضافة إلى صافي الأرباح للعام. وكان من شأن هذه التغييرات في الهيكلية الرأسمالية تعزيز الميزانية العمومية للمجموعة لدعم خطط النمو المستقبلي. ويُشار إلى أن الهيكلية الرأسمالية للمجموعة لغاية تاريخ 31 ديسمبر 2022 ضمّت ما نسبته 20% من الديون، بما فيها سندات غير مضمونة تحت برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل، وتسهيلات ائتمانية متجددة كبيرة وغير مضمونة من مجموعة من المصارف المحلية والدولية.

وبمعدل صافي ديون إلى الأرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك يبلغ 2.0x ضعف بنهاية عام 2022 مقارنة بمعدل 2.3x ضعف في عام 2021، تتمتع المجموعة بوضع مالي قوي وميزانية عمومية متينة، بوجود موارد رأسمالية هامة كفيلة بتحقيق خطط النمو العضوي وغير العضوي مستقبلاً.

وتحظى المجموعة بأجل استحقاق ديون مُدار بشكل جيد مع مسارات سيولة ملائمة. ولا يزال التصنيف الائتماني للمجموعة عند الدرجة الاستثمارية A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة من "فيتش" وA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة من "إس آند بي جلوبال".

نظرة مستقبلية

لا نزال نشهد فترة حافلة بالاضطرابات في ظل معدلات التضخّم المرتفعة وأسعار الفائدة العالية، ناهيك عن التوترات الجيوسياسية السائدة. ومن المرجّح أن يتباطئ نمو تجارة الحاويات في عام 2023، في ظل حالة عدم اليقين هذه ، وزيادة المعروض من سفن الحاويات الجديدة المزمع تسليمها خلال عامي 2023 و2024. وقد أدت هذه الظروف إلى تراجع أسعار شحن الحاويات على الخطوط التجارية بين الشرق والغرب، أما أحجام التجارة الثانوية الإقليمية فلا تزال أكثر استقراراً إلى حدٍ ما. بيد أن مجموعة موانئ أبوظبي تتمتع بنموذج فريد لأداء الأعمال يمتاز بمقومات وقائية تتمثّل بأصول متآزرة راسخة وموارد إيرادات مستقرّة بموجب عقود طويلة الأمد، فضلاً عن حرص المجموعة على الاستثمار المكثّف في خطط النمو العضوي وغير العضوي. وقد وضعت المجموعة خططاً لتنفيذ استثمارات رأسمالية عضوية بقيمة تزيد عن 15 مليار درهم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2027. وعلاوةً على ذلك، فإن المواءمة الوثيقة بين استراتيجية المجموعة ورؤية إمارة أبوظبي تتيح المجال للعديد من فرص الأعمال الواعدة في منطقة تشهد حالياً اقتصاداً مزدهراً، بفضل أسعار النفط المرتفعة والتوقعات القوية للناتج المحلي الإجمالي، والمبادرات العديدة التي تتبناها الحكومة لتنويع الاقتصاد المحلي. نتوقّع مواصلة مسارنا التنموي في عام 2023 وما بعده ضمن شركاتنا الرئيسية وفي الشركات التي تم الاستحواذ عليها مؤخراً- على حد سواء. وعلى المدى المتوسط، نتوقّع تحقيق إيرادات بمعدل نمو سنوي مركّب تتراوح نسبته ما بين 25 و30%، وأرباحاً قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بمعدل نمو سنوي مركّب تتراوح نسبته ما بين 20 و25% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2027.

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

مجلس الإدارة	66
الإدارة التنفيذية	68
الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	70
الحوكمة المؤسسية	74
إدارة المخاطر والامتثال للضوابط	82

مجلس الإدارة

معالي فلاح محمد الأحبابي
رئيس مجلس الإدارة

خليفة سلطان السويدي
نائب رئيس مجلس إدارة

محمد إبراهيم الحمادي
عضو مجلس الإدارة

نجيبة الجابري
عضو مجلس الإدارة

جاسم حسين ثابت
عضو مجلس الإدارة

منصور محمد عبدالقادر الملا
عضو مجلس الإدارة

الكابتن محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
لمجموعة موانئ أبوظبي

الإدارة
التنفيذية

الكابتن محمد جمعة الشامسي
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي

ميثة المرر
الرئيس التنفيذي لمجموعة الموارد البشرية

إدارة القوى العاملة والتوطين

كابتن عمار مبارك الشيبه
الرئيس التنفيذي بالإنابة للقطاع البحري ومجموعة سفين

سيف المزروعي
الرئيس التنفيذي – قطاع الموانئ

الدكتورة نورة الظاهري
الرئيس التنفيذي – القطاع الرقمي

عبدالله الهاملي
الرئيس التنفيذي – قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة

فاروق الزير
رئيس مجلس إدارة القطاع اللوجستي

روس تومبسون
الرئيس التنفيذي لمجموعة الإستراتيجية والنمو

ايميل بليسر
المستشار العام للمجموعة

مارتن آروب
الرئيس التنفيذي لمجموعة الشؤون المالية

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

شرعت مجموعة موانئ أبوظبي خلال العام 2022 في وضع سياسة جديدة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وقد صممت هذه السياسة وإطار العمل الخاص بها بالأساس لقيادة رحلة تحول المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتمكين إدارة المخاطر والتزامات الأطراف المقابلة ذات الصلة على امتداد سلسلة القيمة، وتعزيز عمليات مراقبة الأداء وإعداد ما يرتبط بها من تقارير.

ويضمن التنفيذ الفعال لهذه السياسة تلبية المجموعة لاحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإعداد تقارير وافية تتناول أداءها في هذا الصدد والوفاء بالتزامات الامتثال التنظيمية والطوعية الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى الإدارة العليا للمجموعة إلى تضمين مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر مختلف عملياتنا.

المسئولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

تستهدف المجموعة تسريع رحلة تحولها في مجال المسئولية البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال إطار العمل الجديد الذي أقرته مؤخراً، وتعزيز جاذبيتها بالنسبة للمستثمرين العالميين عبر ضمان التزامها بأفضل الممارسات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وينسجم إطار العمل أيضاً مع معايير إعداد التقارير العالمية، وأطر تصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، واشتراطات المنظمين ومتطلبات المستثمرين والاستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وجرى موائمة قدرات المجموعة وشركاتها التابعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وآليات التقييم ذات الصلة في ضوء الأبعاد التسعة للنموذج القياسي لنضج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من أجل ضمان اتساق أنشطة المجموعة عالمياً. كما تم تحديد نظراء لكافة قطاعات المجموعة لأغراض التقييم وتحديد مجالات التحسين والتطوير.

القدرات المؤسسية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تم تمكين مهام مجلس إدارة المجموعة لتشمل الإشراف على المخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى جانب مبادرات الاستدامة. وعلاوة على ذلك، يتولى فريق الاستدامة البيئية - ضمن إدارة التشريعات وفريق المسئولية الاجتماعية – ضمن إدارة التسويق والاتصال بالمجموعة قيادة أجندة النمو المستدام، بدعم ورقابة من قبل فريق إدارة المخاطر والامتثال بالمجموعة فيما يخص المخاطر الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث يتم رفع التقارير مباشرة إلى الإدارة التنفيذية للمجموعة حول إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والتقدم المحرز على صعيد تنفيذ مبادرات المجموعة ذات الصلة. وتتولى الفريق أيضاً التنسيق مع فرق الاستثمار والاستحواذ بهدف مراقبة تكامل سياسة الاستثمار المسؤول للمجموعة واستيفائها لمتطلبات الامتثال المعمول بها.

تهدف مهام لجنة الاستثمار المسؤول

الى دمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن قرارات الاستثمار والاستحواذ على مستوى المجموعة، حيث تقوم برفع تقارير مباشرة إلى اللجنة التنفيذية بشأن المبادرات المختلفة لفرق عمل الاستدامة.

وفي هذا السياق، يقدم سفراء الاستدامة ضمن قطاعات المجموعة المختلفة الدعم الكامل لممثلي الحوكمة والمخاطر والامتثال بهدف تعزيز الممارسات ذات الصلة ضمن قطاعاتهم. كما تضم فرق العمل المعنية بمجالات محددة ذات صلة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تشكيلتها ممثلين عن كافة قطاعات المجموعة بموجب اشتراطات دليل حوكمة شركات المجموعة. وتوجيه فرق العمل ذات الصلة بالمبادرات والتدابير الداعمة لإدارة المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة، إلى جانب دورها المهم في تنسيق عمليات إعداد التقارير المتعلقة بمجالات التركيز والاهتمام الرئيسية لمختلف القطاعات.

نظرة عامة على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة خلال عام 2022

في إطار تقييم القدرات والممكنات الخاصة ببروتوكولات التقييم والإبلاغ الدورية الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة، تم تقييم القدرات ذات الصلة بالمقارنة مع خط أساس أداء الشركات المماثلة هذا الصدد، بما في ذلك تقديم نظرة عامة على معايير أداء شركات المحفظة في هذا المجال، بهدف توفير المعلومات الكفاية من أجل تمكين المستثمرين من دمج العوامل المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن قراراتهم الاستثمارية.

وتم كذلك تطوير برنامج لتقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بناءً على المعايير الدولية والوطنية، والتي تشمل معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، والمتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة بموجب المعايير الدولية إعداد التقارير المالية (IFRS)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، ودليل معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الصادر عن سوق أبوظبي للأوراق المالية. وتم الاسترشاد أيضاً في هذا الصدد بمبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول.

وفي ضوء هذه المعايير الدولية والوطنية، تعتمد منهجية التقييم على المعادلة التالية: الالتزامات > الإجراءات المنفذة > مؤشرات الأداء الرئيسية.

ومن خلال تحليل متعمق للمخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، أشار التقرير الى التصنيفات الرئيسية لتلك الممارسات حول أداء المجموعة في هذا الصدد اعتماداً على بيانات تسعة محاور للاستدامة و 43 موضوعاً ذا صلة وأكثر من 180 نقطة إحصائية.

يوضح تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى المجموعة لعام 2022 أنها سجلت مستوى أداء أعلى من المتوسط السائد في دول مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات العربية المتحدة والشركات المندرجة تحت مظلة "شركة أبوظبي التنموية القابضة" بما يخص أنشطتها البيئية والاجتماعية وممارستها في مجال الحوكمة.

حيث وصل إجمالي مؤشر أداء المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى 75 من أصل 100، مع العلم بأن المتوسط بالنسبة لقطاع النقل والخدمات اللوجستية هو 32 نقطة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي و 44 نقطة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأداء على صعيد المحاور الأساسية

احتلت المجموعة المرتبة السادسة وصنفت ضمن الأفضل في فئتها بنسبة 83% في عام 2022 وفق تقرير تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والذي يكشف عن أداء مبهر على صعيد مختلف المحاور الأساسية ذات الصلة. كما حققت المجموعة أداءً يتجاوز المتوسط المسجل لجميع الشركات المماثلة في عام 2022 عبر عدة مجالات، بما في ذلك الإدارة البيئية، واستهلاك الطاقة، والانبعاثات، والعلاقات المسؤولة مع العملاء، والصحة والسلامة، و والسياسات بمحاربة الفساد، والأنشطة المخلة بالمنافسة، وأنشطة وممارسات مجالس الإدارة.

الإدارة والتصميم البيئي

تلتزم المجموعة بحماية البيئة واحترامها وتجنب إحداث أي آثار بيئية سلبية. ويشير تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بالإدارة والتصميم البيئي ضمن سياسة الاستدامة الخاصة بها. وأكدت المجموعة وجود هذه السياسة ضمن نموذج بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الذي قدمته إلى شركة "القابضة".

مكافحة التلوث

تؤكد التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 أن المجموعة التزمت رسمياً بالحد من التلوث، وتشير إلى وجود هذه السياسة ضمن ملفات بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتلتزم المجموعة في هذا الإطار بتقديم خدمات تساهم في التنمية المستدامة للبيئة والتعامل المسؤول مع الآثار الجوهرية، وتحرص المجموعة على إدارة التسربات النفطية وتصريف المخلفات السائلة من الموانئ والسفن والمنطقة الصناعية وفق أفضل المعايير المطبقة عالمياً.

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (يتبع)

إدارة التنوع الحيوي

تهدف المجموعة إلى الحفاظ على التنوع الحيوي البحري والبري وحمايته. تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بحماية التنوع الحيوي والبيولوجي ضمن سياستها للاستدامة. وأكدت المجموعة وجود هذه السياسة ضمن نموذج البيانات الذي قدمته بموجب المتطلبات الخاصة بتقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ادارة المياه

تهدف المجموعة إلى إدارة وترشيد استهلاك المياه ضمن أنشطتها وعملياتها، وتشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بترشيد استهلاكها للمياه في سياستها للاستدامة. وأكدت المجموعة وجود هذه السياسة ضمن ملفات بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

استهلاك الطاقة

تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بترشيد استهلاك الطاقة في سياستها للاستدامة. وتؤكد المجموعة وجود هذه السياسة ضمن ملفات بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وأنها تستهدف تبني تدابير وبرامج وتقنيات تسمح بتتبع ومراقبة وتقليل استهلاك الطاقة بشكل فعال. وتسعى المجموعة بحلول عام 2030 إلى خفض استهلاكها بواقع 3,000 ميجاوات ساعة و3,500 كيلولتر من الوقود، وتوليد 11,000 ميجاوات ساعة من الطاقة النظيفة عبر دمج حلول الطاقة الشمسية.

انبعاثات الغلاف الجوي المتعلقة باستهلاك الطاقة

تؤكد التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 أن المجموعة التزمت رسمياً بخفض انبعاثات الغلاف الجوي المتعلقة باستهلاك الطاقة في سياستها للاستدامة، وتشير إلى وجود هذه السياسة ضمن ملفت بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتشمل أهداف المجموعة في هذا الصدد التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

إدارة النفايات

تهدف المجموعة إلى تقليل التأثير المرتبط باستخدام المواد واستخراجها ومعالجتها ونقلها وتخزينها والتخلص منها، وتشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 أنها التزمت رسمياً بالحد من النفايات الخطرة وغير الخطرة في سياستها للاستدامة. وأكدت المجموعة وجود هذه السياسة ضمن ملفات بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

العلاقات المسؤولة مع المتعاملين

المجموعة ملتزمة تماماً بتعزيز تجربة المتعاملين في جميع الأوقات وعلى مختلف المستويات، وتشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بضمان العلاقات المسؤولة مع المتعاملين في سياستها للمسؤولية الاجتماعية. كما تستهدف المجموعة رفع نسبة الشكاوى التي يتم حلها والانتهاء من معالجتها ضمن الوقت المحدد إلى 90%.

إدارة سلسلة التوريد

تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بإدارة سلسلة التوريد في مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل المدرجة ضمن سياستها للمسؤولية الاجتماعية. وتلتزم المجموعة أيضاً بضمان التزام موردي المجموعة بقيم تتفق مع المبادئ التي تتبناها الشركة.

الصحة والسلامة

تلتزم المجموعة بالحفاظ على صحة موظفيها وضمان بيئة عمل صحية، وتشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بمعالجة الصحة والسلامة في سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة. تهدف المجموعة إلى خفض معدل الإصابات الهادرة للوقت بنسبة 5%.

تدريب وتطوير الموظفين

تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بتعزيز تدريب الموظفين وتطويرهم ضمن سياستها للمسؤولية الاجتماعية. حيث تلتزم المجموعة بالارتقاء بالممارسات الداعمة لرفاهية الموظفين والرضا الوظيفي والتطور المهني، وتستهدف الوصول إلى متوسط 21 ساعة تدريب لكل موظف.

منع انتهاكات حقوق الإنسان

تلتزم المجموعة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بها. وتشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بتعزيز حقوق الإنسان ضمن سياستها للمسؤولية الاجتماعية وسياستها الخاصة بحقوق الإنسان. كما تلتزم المجموعة بالمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

تكافؤ الفرص

تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بتعزيز تكافؤ الفرص في مدونتها لقواعد السلوك وأخلاقيات العمل. وتلتزم المجموعة أيضاً بحماية وتعزيز المساواة عموماً، ولاسيما بين موظفيها.

المبادرات المجتمعية

تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بتعزيز المبادرات المجتمعية التطوعية في سياستها للمسؤولية الاجتماعية، وأنها تلتزم بإفادة المجتمعات التي تعمل فيها وتنفذ مبادرات ومشاريع مجتمعية ذات آثار إيجابية. وتستهدف المجموعة الوصول بعدد المستفيدين من مبادراتها المجتمعية إلى مليون شخص بنهاية الربع الرابع من عام 2025.

مجلس الإدارة

تشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى وجود فصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، وأن رئيس مجلس الإدارة يتمتع بالاستقلالية.

مكافحة الفساد

تلتزم المجموعة بتعزيز ممارسات الأعمال العادلة والمسؤولة، بما في ذلك إجراءات الشراء العادلة والشفافة وممارسات مكافحة الفساد. وتشير التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 إلى أن المجموعة التزمت رسمياً بمكافحة الفساد في مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل المدرجة ضمن سياستها للمسؤولية الاجتماعية.

مكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة

التزمت المجموعة رسمياً بمكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة في مدونتها لقواعد السلوك وأخلاقيات العمل وهي ملتزمة كذلك بالمنافسة والمعاملة العادلة.

التوطين

تؤكد التقييمات التي تضمنها تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2022 أن المجموعة التزمت رسمياً بتعزيز التوطين في سياسة التوظيف الخاصة بها، كما تشير إلى وجود هذه السياسة ضمن ملفات بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. تهدف المجموعة إلى خلق فرص عمل للمجتمع المحلي، وحققت زيادة في معدلات التوطين بنسبة 1.6% من 66.0% في 2021 إلى 67.6% في 2022.

الحوكمة المؤسسية

معالي فلاح محمد الأحبابي

بالإضافة إلى ذلك،، تكمن أهمية إطار عمل حوكمة المجموعة في دوره الرئيسي المتمثّل في تمكين وتوجيه القدرات المرتبطة بالحوكمة، من أجل إعلاء قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والمسؤولية والمساواة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية التي يجب على المجموعة وشركاتها التابعة الالتزام بها ضمن أنشطتها وأعمالها اليومية. وفيما يلي الأهداف المنشودة من هذه المبادئ الرئيسية:

مبادئ الحوكمة	الأهداف
الشفافية والنزاهة	تعني الشفافية والانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة.
المساءلة	يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها بمقتضى القانون وأنظمة الحوكمة، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية الجمعية العمومية أمام المساهمين.
المسؤولية	بمعنى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)، وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور كالربح وتوفير فرص العمل.
المساواة	المقصود بالمساواة هنا هو المساواة في الحقوق بين صغار المستثمرين وكبارهم، كما يُقصد بها كذلك المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

مقدمة

تحدد سياسة الحوكمة المؤسسية التي تتبنّاها مجموعة موانئ أبوظبي الضوابط والمعايير والقواعد الرئيسية، والتي تقدم بدورها الأطر التوجيهية والإرشادية للشركات التابعة للمجموعة. ويتمثّل هدف هيكل الحوكمة المؤسسية للمجموعة في وضع آليات واضحة تحدد توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف أصحاب العلاقة والشركات التابعة ذات الصّلة، مثل مجلس إدارة المجموعة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين.

إذ يوضح نموذج العمل القواعد والإجراءات المتبعة في عملية صنع القرار على مستوى الشؤون المؤسسية للمجموعة وشركاتها التابعة من قبل مجالس إداراتها المعنية. وتحدد المجموعة، التزاماً بنموذج العمل، أهدافها والأدوات والسُبل الممكنة لتحقيقها وقياس أدائها.

وحدة إدارة المخاطر والامتثال – النموذج التشغيلي للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

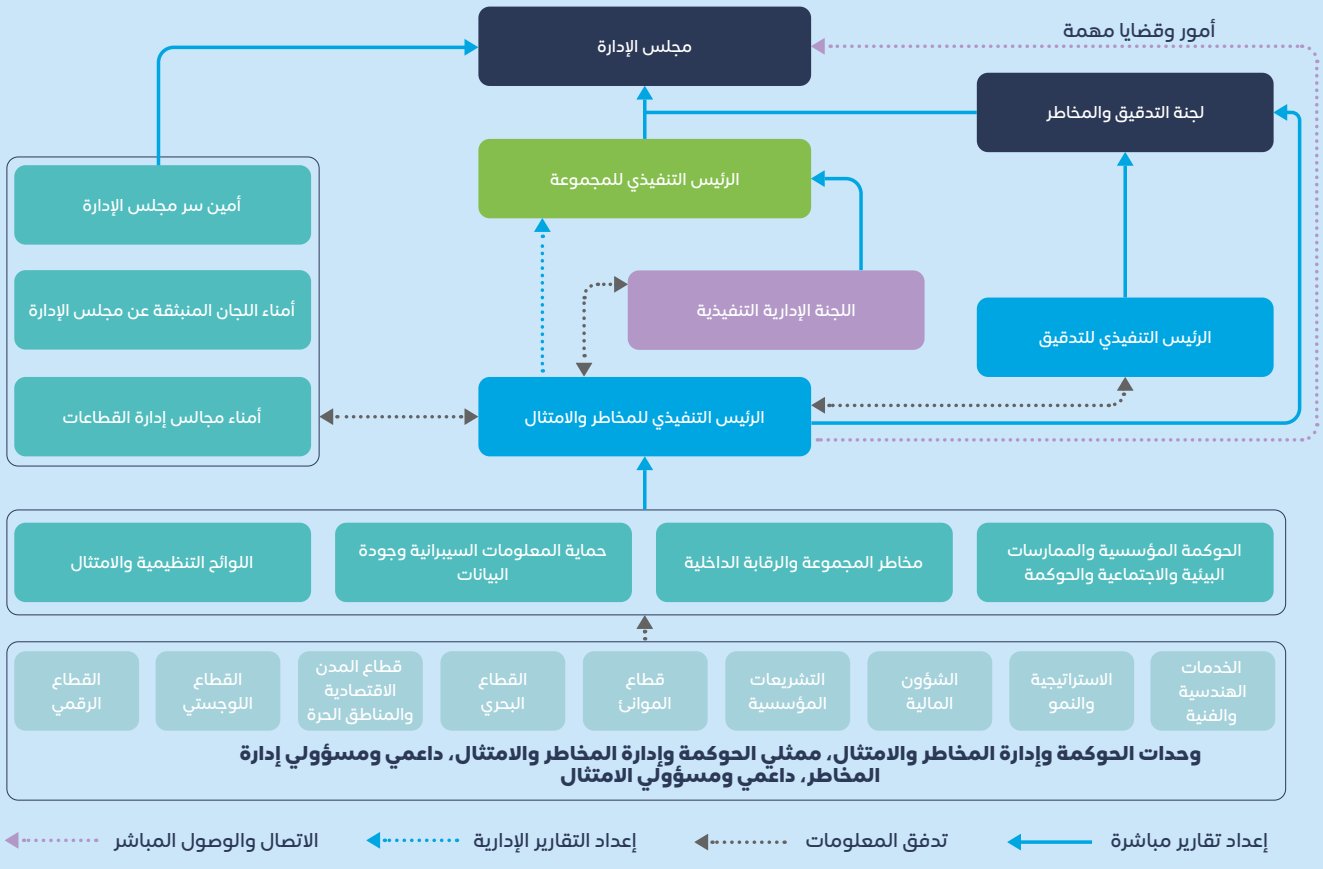

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

نظرة عامة حول هيكل الحكومة المؤسسية والقدرات والممكنات المؤسسية ذات الصلة بالمجموعة

النموذج التشغيلي للحوكمة المؤسسية - الشركات التابعة

وفقاً لما جاء في دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المرفق بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020، الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الامارات العربية المتحدة، فقد نص الفصل التاسع: أحكام عامة - حوكمة الشركات التابعة – المادة (81) التي توضح متطلبات اللوائح التنظيمية المعنية بوضع إطار عمل ينظّم حوكمة الشركات التابعة. وتستوفي مجموعة موانئ أبوظبي هذه المتطلبات والمعايير بفضل إطار عملها الذي يعتمد منظومة حوكمة عالية الكفاءة في مختلف قطاعاتها. مما يؤكد أن المسؤولية الشاملة لحوكمة الشركات التابعة تأتي على مستوى المجموعة ككل. وفيما يلي النموذج التشغيلي لهيكل حوكمة الشركات التابعة للمجموعة.

مجالس إدارة القطاعات واللجان المنبثقة عنها

يضم مجلس الإدارة كلاً من رئيس مجلس الإدارة وعدد من الأعضاء، ويجب إدارة كل قطاع من قطاعات أعمال المجموعة من قبل مجلس إدارة خاص به. حيث تنضوي تحت مظلّة مسؤوليات مجالس الإدارة الإشراف على قطاعاتهم المعنية، بما في ذلك لجان مجالس الإدارة وأمناء مجالس الإدارة ولجان الإدارة. وتشمل المسؤوليات العامة لمجلس إدارة المجموعة ، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- الإشراف على تنفيذ الخطط الاستراتيجية والتوجهات التشغيلية للقطاعات؛
- الموافقة على سياسات القطاعات
- مراجعة النتائج المالية للقطاعات
- تقييم أداء فريق إدارة القطاعات
- التأكد من توافق كافة الأنشطة والاستراتيجيات والميزانيات والنفقات مع توقعات المجموعة.

سياسة تفويض الصلاحيات

تحدد السياسة الخاصة بمصفوفة تفويض الصلاحيات للمجموعة، والتي تم وضعها وتوضيح بنودها وفقاً لسياسة المجموعة ذات الصّلة، هيكلاً شاملاً يسرد الصلاحيات والمهام والتي تشمل مساهمي المجموعة ومجلس إدارتها. وبموجب ذلك، يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إدارة شؤون المجموعة على المستويات الإدارية والاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثال. وتحدد الصلاحيات تكليف الأطراف المعنية والحدود المالية الواجب الالتزام بها. ويجري اتخاذ كافة الجهود والإجراءات اللازمة لضمان توضيح الصلاحيات واتساقها على مستوى المجموعة، بما يسرّع من مسار تنفيذها.

هيكل الحوكمة المؤسسية في مجموعة موانئ أبوظبي

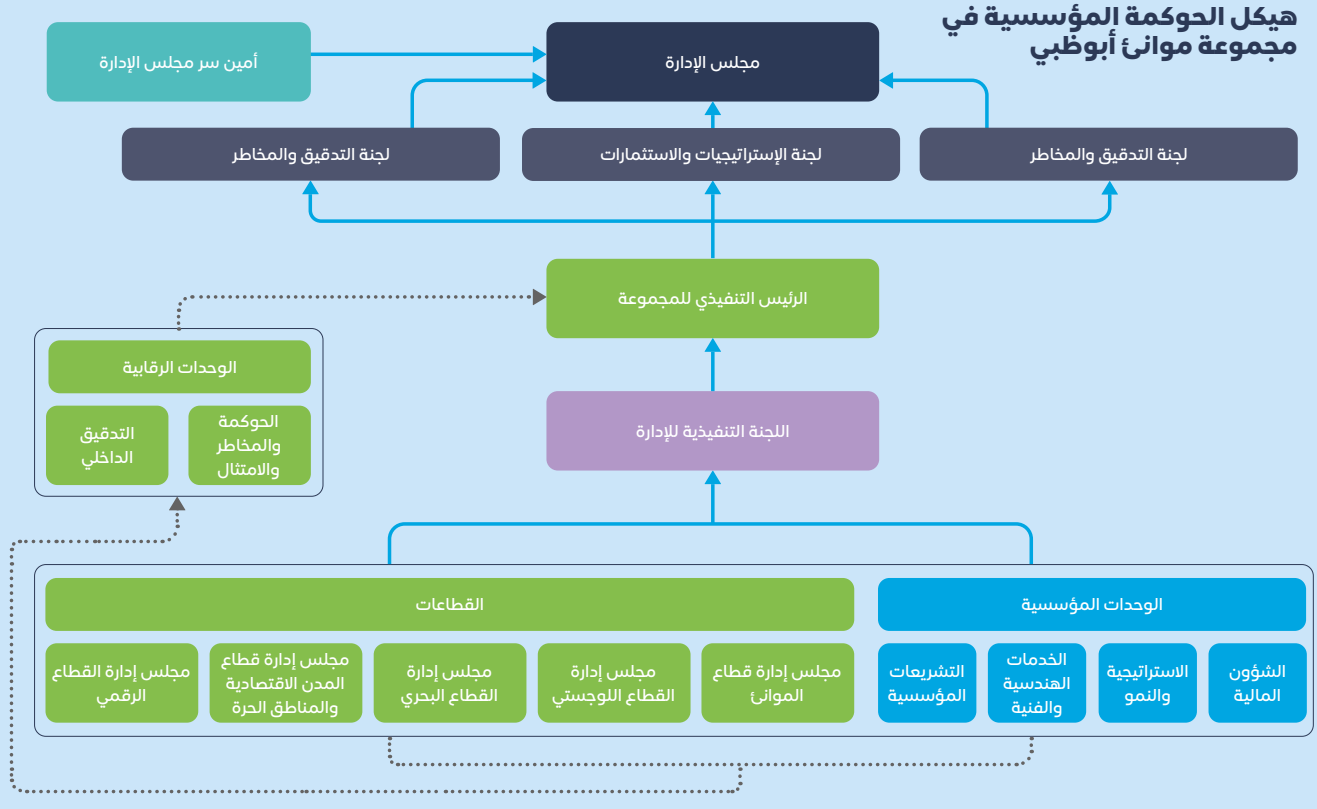

ووفقاً لذلك، تهدف سياسة تفويض الصلاحيات إلى تحقيق ما يلي:

- تمكين الإدارة من اتخاذ وصنع القرارات وتنفيذ التعاملات ضمن حدود واضحة المعالم
- تحقيق رقابة داخلية مبسّطة وفعّالة، ورفع فعالية الاتصالات وتعزيز مستوى الكفاءة، من خلال تفويض الصلاحيات المشتركة عبر المجموعة
- ضمان الإدارة والتشغيل الفعّال للمجموعة، مع الالتزام بمعايير النزاهة على مستوى الشؤون المالية والسياسات، من خلال اعتماد هيكل واضح ودقيق لتفويض الصلاحيات
- إرساء مبادئ ومعايير تفويض الصلاحيات، بما في ذلك متطلبات مراجعة ومراقبة التفويضات لضمان استيفائها للمتطلبات
- تحديد الإجراءات التي يجب الالتزام بها من قبل الأشخاص المعنيين، فيما يخص بتفويض الصلاحيات
- التأكد من تفويض الأفراد الذين تتوافر فيهم معايير الأهلية لمباشرة الصلاحيات المُكلفة على مستوى المجموعة

السياسات والإجراءات المؤسسية

تعزز السياسات والإجراءات المؤسسية قدرة المجموعة على الامتثال لكافة اللوائح والقواعد ذات الصلة المحددة من قبل الجهات التنظيمية المحلية والدولية، وغيرها من السلطات التنظيمية على مستوى القطاعات. وتتيح السياسات والإجراءات المؤسسية تحقيق ما يلي:

- ضمان تحقيق أعلى درجات الكفاءة في إدارة أعمال المجموعة مع التركيز على متطلبات المتعاملين واحتياجاتهم والتطوير المستمر من خلال اعتماد مبادئ نظم الإدارة المتكاملة
- وضع نهج استراتيجي بشكل استباقي، من خلال الإشراف على محافظ إدارة المخاطر المؤسسية وتوضيح مستويات تحمل المخاطر والإقبال عليها
- تحديد وتخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالجودة والابتكار واستمرارية الأعمال والسلامة المهنية والصحة وأمن المعلومات وإدارة الأصول وإدارة المعرفة والامتثال والجوانب البيئية. فضلاً عن ذلك، التأكد من كفاءة التدابير المعتمدة من حيث التكلفة وضمان وفائها لالتزامات الامتثال على مستوى المجموعة
- المشاركة والإعلان بشكل استباقي عن نتائج الأداء بين أوساط الأطراف المعنية
- تطبيق أعلى معايير الإدارة الفعّالة على مستوى الأصول وطوال دورة حياتها، بشكل آمن وفعّال ومستدام، بما يضمن تحقيق أعلى قيمة ممكنة لأصحاب العلاقة
- التأكد من توافر الأصول والموارد اللازمة والحفاظ على سلامة الموظفين ورفاهيتهم
- تأسيس وحدة عمل معنية بتحقيق الامتثال، بحيث تستقل عن عمليات المجموعة وتمتلك الصلاحيات المناسبة
- الوصول غير المشروط والاتصال المباشر مع الإدارة

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في المجموعة

وضعت مجموعة موانئ أبوظبي سياسة خاصة بإدارة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وأطر العمل المرتبط بها بهدف رفد عملية التحوّل في هذه المجالات الرئيسية على مستوى كافة أعمال المجموعة وشركاتها التابعة، مما يساهم في رفع كفاءة إدارة هذه الممارسات والمخاطر المرتبطة بها والتزامات الأطراف ذات العلاقة على مستوى سلسلة القيمة المضافة للمجموعة بجانب دعم عمليات الرقابة وإعداد التقارير المرتبطة بأداء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إن تنفيذ هذه السياسة بشكل فاعل سيمكن المجموعة من تلبية احتياجات وتوقعات أصحاب العلاقة الرئيسيين، والإعلان عن أداء المجموعة وشركاتها التابعة في تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة جنباً إلى جنب مع مواصلة استيفاء متطلبات الامتثال، بما يتماشى مع الالتزامات التنظيمية والطوعية بخصوص معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

سياسة الضوابط الرقابية الداخلية للمجموعة

تعتمد مجموعة موانئ أبوظبي مجموعة من الضوابط الرقابية الداخلية بهدف إرساء منظومة رقابة داخلية فعّالة تدعم الإدارة في مباشرة عملياتها بكفاءة وفعالية والإبلاغ المسؤول والموثوق عن البيانات والمعلومات مع تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية. وتتمثّل أهداف وضع إطار ضوابط رقابية داخلية في تحقيق أعلى قيمة ممكنة لأصحاب العلاقة وترجمة رؤية المجموعة من خلال اعتماد ضوابط رقابية مناسبة وتوحيدها من خلال تحديد وتقييم ومراجعة والإبلاغ عن الجوانب المختلفة المتعلقة بالحالات المخالفة للضوابط الرقابية المحددة مع تمكين عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمجموعة موانئ أبوظبي.

توزيعات الأرباح

تحدد سياسة توزيع أرباح المجموعة مبادئ توزيع أرباح الأسهم على مساهمي المجموعة، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو أعمال المجموعة وشركاتها التابعة على المدى الطويل. وتضمن هذه السياسة حماية حقوق مساهمي المجموعة. كما ترسخ أسس الثقة، ويتمثّل هدفها في توضيح مبادئ حساب وتوزيعات الأرباح وضمان تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الأرباح وفقاً لمقدار المساهمة في رأس المال، مع الحفاظ على المصلحة العامة للمجموعة، فيما يخص الجوانب المرتبطة بتحقيق الاستقرار المالي.

تداولات المطّلعين

تهدف سياسة تداولات المطلعين إلى تحديد الإجراءات والمتطلبات المرتبطة بتداولات الأشخاص المطلعين على المعلومات الداخلية وترسيخ أسس الامتثال للقوانين ذات الصلة. وتسعى السياسة إلى حماية المصلحة المشتركة لمساهمي المجموعة باتباع التعليمات والإجراءات الصارمة حول كيفية التعامل مع الجوانب ذات الصّلة، بما في ذلك تحديد كافة الأشخاص المعنيين ممن تم تحديدهم بأنهم "مطّلعين" على معلومات أساسية داخلية بشكل عام وتأثير ذلك على أنشطتهم العامة.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

أخلاقيات عمل المجموعة وتحقيق الامتثال

يمثّل مجلس إدارة المجموعة، بالأصالة عن المساهمين، القيادة التنفيذية للمجموعة، كما يؤسس بيئة عمل مسؤولة لأصحاب العلاقة. وعليه، تحدد كافة أطر عمل الحوكمة المؤسسية المعايير الأخلاقية داخل وحدات الأعمال والقطاعات داخل المجموعة والشركات التابعة، كما تشجع كافة الكوادر الإدارية والموظفين على الامتثال للقواعد الأخلاقية أثناء مباشرة مهامهم والالتزام بإنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها وغير ذلك من سياسات المجموعة، على النحو التالي:

حوكمة مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل

تحرص المجموعة على تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية على أكمل وجه في كافة أنشطتها وأعمالها. وتلتزم المجموعة بمدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل تحقيقاً للنوايا والمقاصد المتوخاة. ويتمثّل هدف المدوّنة في ضمان ترسيخ التوجهات الإرشادية التي تحكم السلوك الأخلاقي على مستوى كافة الأشخاص والأطراف المعنيين، بمن فيهم أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين للموظفين، بجانب المساهمين والمجتمعات الخاصة ببيئة أعمال القطاعات والشركات التابعة، والموردين، والأطراف الفاعلة في سلاسل التوريد، والمجتمع.

تعارض المصالح

يجب على مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عنه والموظفين، أثناء تأدية واجباتهم ومهامهم، أن يكونوا على دراية تامة وإلمام شامل وواضح بكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها وضرورة الامتثال لها في كافة الظروف. كما يجب أن تتسق المزايا المقدمة للموظفين، بما في ذلك فرص الحصول على مزايا نقدية وغير نقدية، وغيرها من مدفوعات المكافآت الصادرة عن المجموعة مع معايير سياسة تعارض المصالح.

الإبلاغ عن المخالفات

وضعت المجموعة سياسة خاصة بـ "الإبلاغ عن المخالفات"، والتي تنظّم وتحدد الإجراءات التي تمكّن موظفي المجموعة من الإفصاح عن مخاوفهم وتضمن حماية المبلغين عن المخالفات أو مخاوفهم، بنوايا صادقة، ضد أي شكل من أشكال الانتقام أو الإيذاء المترتب على ذلك. وتحظر المجموعة تماماً اتباع أي شكل من أشكال الانتقام أو الإيذاء ضد أي موظف يبلغ عن مشكلة أو مخاوف فعلية أو ملموسة بنوايا صادقة. ويخضع أي موظف يرتكب أو يصفح عن أي شكل من أشكال الانتقام والإيذاء للإجراءات التأديبية التي حددتها المجموعة.

العلاقات والتعاملات مع الأطراف ذات الصّلة

وضعت المجموعة سياسة محددة تتناول العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات الصّلة. ويتمثّل هدف هذه السياسة في تنظيم العلاقات أو التعاملات المبرمة مع الأطراف ذات الصّلة (والتي يُشار إليها مجتمعة باسم " تعاملات الأطراف ذات الصلة"). وهي تؤسس المبادئ السلوك التي يجب على المجموعة اعتمادها لضمان تنظيم وإدارة التعاملات مع الأطراف ذات الصّلة على نحو مناسب، كما تحدد القواعد الإجرائية التي يجب اتباعها للموافقة على تعاملات الأطراف ذات الصلة مع المجموعة. وقد حددت المجموعة هذه الإجراءات ضماناً لحقوق مساهمي الأقلية وأصحاب العلاقة الآخرين، من خلال منع أي إساءة قد تترتب على تعاملات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك حالات تعارض المصالح المحتملة التي تفضي إلى تحقيق مكاسب مخالفة أو غير قانونية لطرف ذو صلة. وتُعد هذه السياسة إلزامية ومطبقة على جميع الأشخاص المعنيين.

مكافحة الرشوة والفساد

تلتزم المجموعة بإجراء تحقيق في كافة حالات الرشوة والفساد أو الاحتيال، سواء الحالات الفعلية أو المشتبه بها، وتتخذ كافة الإجراءات التأديبية المناسبة. وفي هذا الصدد، تتبنّى المجموعة نهجاً صارماً لا يسمح بأي شكل من أشكال التهاون أو التسامح مع حالات الرشوة أو الفساد أو الاحتيال. وعملاً بمبدأ الحد من كافة المخاطر المرتبطة وبشكل استباقي، تتناول المجموعة ومجلس الإدارة أي مخالفة لهذه القواعد بأعلى درجات الجدية من خلال وضع بعض السياسات المحددة.

تشكيل أعضاء مجلس الإدارة

ترشيح أعضاء مجلس الإدارة

وضع مجلس إدارة المجموعة سياسة خاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2022، وذلك بالتعاون مع لجنة المكافآت والموارد البشرية، وقد حددت هذه السياسة تفاصيل الخطوات المتبعة في ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتحديدهم ومن ثم انتخابهم وإعادة انتخابهم مرة أخرى. ويجري اختيار الأعضاء المرشحين للانتخاب أو لإعادة تعيينهم في مجلس الإدارة على أسس الكفاءة والجدارة والمعايير العملية، وعلى النحو المقرر في سياسة مكافآت مجلس الإدارة، وبما يخدم مصالح المجموعة وأصحاب العلاقة على أكمل وجه.

توجيه مجلس الإدارة

اعتمد مجلس إدارة المجموعة ضمن سياسة ترشيح مجلس الإدارة إجراءً محدداً لإعداد أعضاء مجلس الإدارة، والذي يتم في إطاره عقد جلسة توجيهية لجميع أعضاء ومستشاري مجلس الإدارة المعيّنين حديثاً لتعريفهم بالمجموعة وشركاتها التابعة وقطاعات الأعمال ذات الصلة وغيرها من الموضوعات التي تساعدهم على ممارسة أدوارهم الوظيفية. وقد أولت الجلسات التوجيهية اهتماماً خاصاً للجوانب التالية:

- نظام الشركة الأساسي؛
- الهيكل التنظيمي، والحوكمة المؤسسية، وسياسات المخاطر والامتثال، والإجراءات، والمبادئ التوجيهية؛
- الصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة والصلاحيات المفوضة من قبل مجلس الإدارة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة وأعضاء فريق الإدارة الآخرين؛
- مواثيق أعضاء ولجان مجلس الإدارة؛

تنوع مجلس الإدارة

يتم انتخاب أعضاء مجلس إدارة المجموعة من قبل الجمعية العمومية لولاية مدتها ثلاث سنوات أو ما تبقى منها، بما يتماشى مع النظام الأساسي للمجموعة. ويتكون معظم أعضاء مجلس إدارة المجموعة من أعضاء غير تنفيذيين وأعضاء مستقلين، على النحو المنصوص ليه في القرار رقم (3/ ر.م) لسنة 2020 الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والمشار إليه في دليل حوكمة الشركات.

وتمت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للمجموعة في يناير 2022 **لزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة المجموعة من خمسة إلى سبعة أعضاء**، على أن يشارك في عضوية المجلس امرأة واحدة على الأقل لدعم جهود هيئة الأوراق المالية والسلع لزيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات. ويجري العمل على اتخاذ مبادرات - مثل برامج التدريب والتحفيز - لتشجيع ترشيح النساء لتولي أدوار قيادية داخل المجموعة وشركاتها التابعة. وإيماناً منها بالدور المحوري الذي تؤديه المرأة، ستواصل المجموعة حث الوحدات الداخلية وشركاتها التابعة على ترشيح النساء لشغل عضوية مجالس إداراتها كسياسة عامة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وتسهم في دعم المؤشرات الوطنية للدولة عبر تعزيز التنوع من خلال استراتيجيات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في المجموعة.

وقد تم تطوير **"برنامج جلوو"** لتسريع المسار المهني للموظفات الإماراتيات ذوات الإمكانيات العالية في موانئ أبوظبي. ويمكّن البرنامج الموظفات الإماراتيات في المجموعة من وضع خطط استراتيجية لتطورهن الوظيفي وتعزيز فرصهن من خلال استخدام أدوات التفكير التصميمي لمساعدتهن على تحقيق أقصى استفادة من القدرات والممكنات ذات الصلة. وتحرص المجموعة على تقديم جميع أشكال الدعم للمرأة للانضمام إلى المجالات التي تنشط فيها المجموعة.

في نهاية المطاف، تهدف المجموعة إلى اتخاذ وتنفيذ القرارات والمبادرات التي تضمن **تنوع كوادر العمل وتعزيز مشاركتها** وتقديم كل الدعم الممكن للفريق المسؤول عن تحقيق التوازن بين الجنسين في المجموعة. وتدأب المجموعة دائماً على الالتزام الجاد بمسؤولياتها تجاه تعزيز مكانة المرأة ودعم دورها في المجتمع وتقديم تجربة نوعية في تمكين المرأة على الصعيد المالي، على أمل أن تكون هذه التجربة نموذجاً يحتذى به.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

الصفقات والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقاً للمادة رقم 34 من دليل حوكمة الشركات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 24 بشأن الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة، تعاملت المجموعة مع شركات وكيانات تستوفي تعريف الأطراف ذات العلاقة. وتتوافق طبيعة هذه التعاملات مع مسار الأعمال العادي للمجموعة، كما هو موضح في الملحوظة رقم 29 في البيانات المالية السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

اللجان الإدارية

أنشأ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة لجاناً إدارية لضمان الحوكمة الفعالة، ومعالجة المخاطر ذات الصلة، وزيادة كفاءة عملية صنع القرار، والحصول على التأكيد اللازم من الأقسام الوظيفية ذات الصلة. وقد تم تشكيل اللجان الإدارية المدرجة أدناه لتقديم المشورة للمساهمين بشكل أفضل وتوفير منصة لتلقّي والأشراف والأطلاع بشكل دوري على تحديثات تنفيذ الخطط لاستراتيجية وعمليات ضمان الامتثال وكفاءة العمليات التشغيلية.

اللجنة الإدارية التنفيذية

ترتكز الأدوار والمسؤوليات الرئيسية المسندة إلى اللجنة الإدارية التنفيذية على عملية صنع القرار في المجموعة والاستراتيجيات المرتبطة بها في شركاتها التابعة، وتخطيط الأعمال، وإعداد الميزانية، والتقارير المالية، وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وتحدد اللجنة أنشطة المجموعة من خلال وضع الأهداف والتطلعات بشكل واضح وصياغة الاستراتيجيات لتحقيقها. كما تقوم بإرساء البنية التحتية لضمان تحقيق الخطط الاستراتيجية الخالصة بأعمال المجموعة من خلال الآليات التالية:

- إنشاء هيكليات قانونية وتنظيمية هادفة تعمل بفعالية وكفاءة
- التخطيط الوظيفي، والرقابة، وإدارة المخاطر بالاعتماد على نهج متكامل ومتعدد الوظائف لتقييم المخاطر
- ضمان تحديد الاستراتيجيات الرقمية وتوافقها مع أهداف أعمال المجموعة
- وضع تشكيلات خطط التعاقب الوظيفي، وتدريب واختيار الموظفين اللاحقين المؤهلين لشغل المناصب الهامة في المجموعة

تجدر الإشارة إلى اللجنة الإدارية التنفيذية لا تمتلك صلاحية مستقلة للتصرف نيابة عن المجموعة واعتبارها إدارة مختصة. ويتم منح الصلاحيات للأفراد وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات.

لجنة مجلس المناقصات

مجلس المناقصات هو لجنة إدارية يتمثل دورها ومسؤولياتها الأساسية في دعم أقسام المجموعة التي تمتلك صلاحيات الموافقة على الالتزامات والقرارات الأخرى المتعلقة بشراء السلع والخدمات وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات المعتمدة. وتؤدي اللجنة دورها من خلال مراجعة التوصيات والمصادقة عليها قبل موافقة الإدارة المختصة. ويشمل دور مجلس المناقصات ضمان ما يلي:

- الحفاظ على النزاهة وممارسة الرقابة على عمليات الشراء
- الامتثال لسياسة المشتريات ودليل إجراءات الشراء
- مراجعة وتقديم المشورة بشأن المسائل الأخرى حيثما تقتضي الحاجة وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات و / أو بطلب من الإدارة المختصة. وتضطلع الإدارة المختصة بدور وظيفي محدد في سياسة تفويض الصلاحيات و / أو سياسة المشتريات و / أو دليل إجراءات المشتريات باعتبارها إدارة تتمتع بصلاحية الموافقة على المسائل المتعلقة بالمشتريات

لجنة الاستراتيجية والاستثمار

يغطي دور لجنة الاستثمار ومسؤولياتها الأساسية مقترحات الاندماج والاستحواذ، وتمويل المشاريع الجديدة والمشاريع القائمة، وفرص الاستثمار، ومبيعات الأصول، وتمويل النفقات الرأسمالية أو نفقات التخارج من المشاريع. وتقوم اللجنة بالإشراف على عمليات المراجعة والمصادقة اللازمة لموافقة اللجنة التنفيذية على الأنشطة التالية وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات في المجموعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الإشراف على استراتيجيات المجموعة الخمسية، والميزانية السنوية، وسجل أداء المجموعة الذي يحدد نطاق استراتيجية العمل على المدى الطويل، وأية تغييرات ملموسة لاحقة تطرأ على استراتيجية العمل
- استراتيجيات النمو في الأسواق الدولية، وأية تغييرات جوهرية في التوجه الاستراتيجي، وخطط التمويل وما إلى ذلك
- المقترحات الاستراتيجية للاستثمار في الشركات، وبناء أو الاستحواذ على الأصول المادية، بالإضافة إلى نتائج تقارير العناية الواجبة، والمفاوضات حول شروط الاستثمار، والعرض / العروض الملزِمة التي يتعين إعدادها
- إعداد السياسات على نحو يشمل خطة التمويل للمجموعة لضمان كفاءتها وملاءمتها في توفير المتطلبات التشغيلية والرأسمالية للمجموعة، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن التغييرات في هيكل رأس المال والديون حسب اقتضاء الحاجة؛ وصياغة سياسات للتحوط من مخاطر العملات ومعدلات الفائدة
- تخضع جميع أشكال التمويل المادي (بما في ذلك أنشطة الخزينة وتمويل وإعادة تمويل المشاريع) إلى موافقة مجلس الإدارة.
- يخضع أي قرار تتخذه اللجان الإدارية فيما يتعلق بنطاق الأنشطة المذكور أعلاه إلى موافقة لاحقة من الإدارة المختصة قبل تنفيذه، وذلك وفقاً لسياسة تفويض الصلاحيات

إطار عمل إدارة المخاطر والامتثال

تطبّق مجموعة موانئ أبو ظبي إطار عمل خاص بإدارة المخاطر والامتثال في المجموعة، يمكن الإطار أدوار ومسؤوليات معزّزة ضمن فريق الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال. ويستند إطار العمل المذكور على استراتيجية هادفة لتمكين الإشراف الفعال على والنهوض بالثقافة المؤسسية، وتبنّي تحويل الأخطار إلى فرص واعدة لأعمال المجموعة. ومن خلال تحديد الخطط الكفيلة بتحويل تلك الأخطار إلى فرص جديدة، تسعى المجموعة إلى خلق قيمة مضافة ضمن العمليات التشغيلية والمستهدفات الاستراتيجية والمبادرات والبرامج ذات الصلة على مستوى المجموعة ككل.

وعلاوة على ذلك، يعتبر فريق الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال مسؤولاً عن مراقبة مبدأ ضمان الامتثال والإشراف عليه من خلال السياسات والإجراءات والقوانين والأحكام التنظيمية المعتمدة، ومسؤولاً عن وضع وضمان تطبيق أدوات الرقابة من قبل قطاعات المجموعة والشركات التابعة. ويساهم عمل الفريق في تمكين الإدارة من الأشراف على تحقيق المستهدفات التالية:

- تطوير وترسيخ أدوات رقابية خاصة بالحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة مثل أطر العمل والسياسات والعمليات والنماذج التشغيلية وآليات العمل ذات الصلة
- تنسيق أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال عبر قطاعات الأعمال ضمن المجموعة والشركات التابعة، وترسيخ إطار العمل الرئيسي الداخلي لأدوات الرقابة الداخلية.
- تطوير وتمكين محافظ للمخاطر الرئيسية وأدوات للمتابعة والتحقق واستراتيجيات المعالجة والمستهدفات ذات الصلة. بهدف توفير المعلومات الكافية ودمجها في عملية تطوير الاستراتيجية الخاصة بالمجموعة والشركات التابعة.
- تحديد وتطوير قائمة شاملة بمتطلبات الامتثال وتحديثها بشكل دوري وضمان تكاملها مع السياسات والإجراءات المعتمدة في المجموعة.

يعتمد إدارة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال توجهاً واضحاً في مواصلة تحسين عملياته والارتقاء بها، بالتوافق مع نموذج تحقيق التميّز المؤسسي على مستوى المجموعة. ويفرض التوجه المذكور إجراء تقييم دوري (نصف سنوي) بهدف قياس فعالية وكفاءة القدرات المجموعة ضمن نطاق الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر المؤسسية، بما يشمل أطر العمل والبرامج المطبّقة. وعلاوةً على ذلك، تحدد مؤشرات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال العناصر الهامة اللازمة للحد من التحديات المرتبطة ذات الصلة والكشف عنها والاستجابة لها على أكمل وجه.

إطار عمل إدارة المخاطر

تحدد سياسات إدارة المخاطر والامتثال في المجموعة مبادئ ممارسات حوكمة إدارة المخاطر المؤسسية ، وتضع أسساً راسخة لأصحاب العلاقة لإدارة عمليات اتخاذ القرار اليومية وقدرات إدارة المخاطر.

تدعم السياسات المذكورة "إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية والامتثال" الذي يوضح إطار عمل لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة ومنهجية التقييم وغيرها من القدرات المؤسسية. حيث تهدف أيضا إلى تمكين القدرات المؤسسية من أجل اعتماد ممارسات فاعلة في إدارة المخاطر تعزز القيمة لدى كافة أصحاب العلاقة.

يهدف فريق إدارة المخاطر المؤسسية في المجموعة إلى تحقيق التالي:

1. **تطبيق إطار عمل شامل في إدارة المخاطر المؤسسية.**
2. **تطبيق آلية واضحة للمساءلة ومسؤولية المخاطروالامتثال على مستوى المجموعة.**
3. **تعزيز الثقة بمفهوم الحوكمة المؤسسية في المجموعة وبقدرتها على توفير خدمات استثنائية.**
4. **تعزيز ودعم المجموعة في تحقيقها لمستهدفاتها من خلال اعتماد آلية مناسبة في تخفيف آثار المخاطر.**
5. **تزويد كافة الموظفين بفهم شامل لاستراتيجية المجموعة الخاصة بالمخاطرة والحد المسموح للمخاطر المعرفة مع الأخذ بالحسبان مصالح كافة أصحاب العلاقة والمساهمين.**

وبالوقت ذاته، تتمثّل مهمة سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، مدعومةً بإطار عمل إدارة المخاطر والامتثال، في تطبيق ممارسات فاعلة في إدارة المخاطر لتحديد وتقييم ومعالجة ومراقبة ووضع تقارير عن مختلف أنواع وأنماط المخاطر، بما يساهم في تحقيق المستهدفات الاستراتيجية التي تنشدها المجموعة.

أبرز الإنجازات والنتائج في عام 2022

خلال عام حافل بالإنجازات والنجاحات شهد العديد من عمليات الاستحواذ البارزة وإدراج المجموعة لأسهمها في سوق أبوظبي للأوراق المالية، تمكّن النضج المؤسسي الخاص بأطر الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، من تحقيق تحسن لافت وملحوظ في عام 2022؛ فقد أثرت الخطط الاستراتيجية الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال في تعريف وتخفيف أثر المخاطر على السلوكيات التنافسية وثقافة الحوكمة المؤسسية، وضمان تحديد كافة الأدوات الرقابية ذات الصلة لتفي بالأغراض المنشودة منها.

قدرات مجموعة موانئ أبو ظبي في الاكتتابات العامة الأولية/ الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

دعمت قدرات المجموعة في الاكتتابات العامة الأولية/ الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال من خلال وضع وتطبيق إطار عمل خاص بالحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال عبر كافة أقسام وقطاعات أعمال المجموعة بالتوافق مع المعايير المعتمدة في هيئة الأوراق المالية والسلع، ونحو عدد كافي من السياسات وأطر العمل والإجراءات التشغيلية الموحّدة التي تم استحداثها مسبقاً.

سياسات مكافحة غسيل الأموال/ العقوبات الاقتصادية

تم وضع سياسات خاصة بأعمال المجموعة والخاصة بالعقوبات الاقتصادية/وعمليات الإفصاح الخاصة بالمتعاملين والأطراف المعنية ذات الصلة. حيث شهد عام 2022 تنفيذ نحو 4 آلاف من تعاملات الإفصاح على مستوى المجموعة.

الإفصاح عن (تضارب المصالح/ ومدونة السلوكيات المهنية وأخلاق العمل)

وضعت المجموعة في عام 2022 مجموعة من السياسات والمبادرات المرتبطة بتضارب المصالح / السلوكيات المهنية وأخلاق العمل، حيث تم تعميمها على جميع وحدات وقطاعات الأعمال، و86% من إجمالي القوى العاملة بما يشمل العمال.

المنصة الإلكترونية (مرونة) الخاصة بإدارة الحوكمة والمخاطر والامتثال

تم بنجاح استكمال تطبيق المنصة الإلكترونية الخاصة بإدارة الحوكمة والمخاطر والامتثال "مرونة" بهدف أتمتة العمليات في إدارة المخاطر والامتثال وإدارة استمرارية الأعمال والتدقيق وعمليات الرقابة الداخلية، إضافة إلى آليات رفع التقارير.

تقييم نضج قدرات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال

تمّ خلال العام 2022 تنفيذ تقييم خاص بنضج قدرات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، كما تم إجراء استطلاع لثقافة إدارة المخاطر المؤسسية، بهدف تقييم فهم الموظفين بشكل أدق.

الحصول على شهادة الأيزو 37201:2021 الخاصة بأنظمة إدارة الامتثال

حصلت المجموعة في عام 2022 على اعتماد شهادة الأيزو 37201:2021 في أنظمة إدارة الامتثال (توفير خدمات ضمان إدارة الامتثال للوحدات المؤسسية وقطاعات الأعمال في مجموعة موانئ أبو ظبي).

الحصول على شهادة الأيزو 37001: 2016 الخاصة بأنظمة إدارة مكافحة الرشاوى

حصلت المجموعة في عام 2022 على اعتماد شهادة الأيزو 37001:2016 في أنظمة إدارة مكافحة الرشاوى (توفير خدمات ضمان الضوابط والأدوات الرقابية الخاصة بـــمكافحة الفساد للوحدات المؤسسية وقطاعات الأعمال في مجموعة موانئ أبو ظبي).

إطار عمل إدارة المخاطر والامتثال (يتبع)

وعلاوةً على ذلك، تم تطوير مجموعة من استراتيجيات الخاصة بتخفيف الآثار المترتبة على مخاطر مكافحة الفساد ومكافحة الاحتيال، بالإضافة إلى استراتيجيات خاصة بمبادئ ومعايير أداء العمل. وقد ركّزت المبادرات والبرامج المطروحة على مستوى المجموعة في عام 2022 على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

تعزيز كفاءة وفاعلية العمليات

بهدف تعزيز مستوى الكفاءة والفاعلية في قدرات المجموعة ضمن مجال إدارة المخاطر والامتثال، تم اعتماد أجندة عمل جذرية وفرعية في التحليل ورصد الخطط التحسينية خلال عام 2022، ركزت على سياسات مكافحة غسيل الأموال والعقوبات الاقتصادية على مستوى المجموعة ككل وعلى نطاق قطاعات أعمالها والشركات التابعة، كما ركّزت على سياسات ضبط المخاطر الخاصة بالفساد الإداري وأطر العمل الخاصة وسجلات المخاطر ذات الصلة، فضلاً عن إجراء تقييم شامل لمخاطر الامتثال المعرفة.

وخلال العام شهدت فيه المجموعة تغيّرات وتطوّرات استثنائية بالغة الأهمية، تم استكمال عدد كبير من البرامج والمبادرات بما فيها:

- تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وسياسات العقوبات الاقتصادية على مستوى المجموعة ككل وعلى نطاق قطاعات الأعمال.
- تطبيق إطار عمل جديد لسياسات ضبط إدارة مخاطر الفساد، إلى جانب سجلات مخاطر الفساد ذات الصلة وإجراءات تخفيف الآثار المرتبطة بها.
- تطوير وتطبيق نظام لمراقبة الامتثال على مستوى المجموعة وقطاعات الأعمال التابعة لها، بما يشمل استعراض تقييم المخاطر المتبقية الخاصة بالامتثال والتي يتم الرجوع إليها في قاعدة المخاطر الخاصة بأعمال المجموعة، والتزامات أنشطة الشركات التابعة.
- وضع مسودّة نهائية لسياسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار العمل والاستراتيجية المرتبطة بهذه المعايير، للحصول على الاعتماد من لجنة التدقيق والمخاطر، حيث تم تصديقها واعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية لإدارة المجموعة.
- الحفاظ على السياسات القائمة للحوكمة والآليات ذات الصلة والإشراف عليها وتعزيزها، بما يشمل الإفصاح عن المصالح وأتمتة عملية التعرف والإخطار بقواعد ومبادئ مدونة السلوكيات المهنية وأخلاق العمل والإبلاغ عن المخالفات، ومكافحة الفساد، والرشاوى وغيرها.
- تأسيس منصة "Reach Out" للإبلاغ عن المخالفات في شهر أغسطس من عام 2022، وتعميمها على كافة أقسام المجموعة وقطاعات الأعمال ومزودي الخدمات والمتعاقدين وأصحاب العلاقة.
- تبنّي قدرات الإفصاح وتعريف المخاطر الخاصة بمزودي الخدمات والمتعاقدين وأصحاب العلاقة من خلال منصة World Check من قبل مزود الخدمة "Refinitive".
- مراجعة وتحسين سياسات الحوكمة المؤسسية لدى المجموعة بالتوافق مع المعايير المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، ونحو 30 من السياسات وأطر العمل والإجراءات التشغيلية الموحّدة ذات الصلة.
- إجراء تدريب في الضوابط والأدوات الرقابية الداخلية على وضع التقارير المالية، وتسهيل سياسة إطار عمل الضوابط والأدوات الرقابية الداخلية للحصول على الاعتماد من قبل لجنة التدقيق والمخاطر، حيث تم تصديقها واعتمادها من قيل اللجنة التنفيذية لإدارة المجموعة.

الأخطار المعرّفة

بهدف دعم ثقافة الالتزام بسياسات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والتوعية بها وضمان ملاءمتها، تم إجراء عدة تقييمات للأدوات الرقابية الخاصة بـــ المخاطر المؤسسية المعرفة ضمن قطاعات الأعمال والوحدات المؤسسية في المجموعة خلال عام 2022، كما قام فريق الحوكمة والمخاطر والامتثال بتنظيم ورش عمل سنوية لمراجعة وتحديث مصفوفة الامتثال للتشريعات والقوانين لكافة الأعمال الخاصة بقطاعات الأعمال والوحدات المؤسسية.

كما تم تحديث والتصديق على استراتيجية المجموعة الخاصة بالمخاطرة والحد المسموح به من قبل لجنة التدقيق والمخاطر، وبناءً عليه تمت مراجعة وتقييم الأخطار المتبقّية استناداً الى الأعمال الخاصة بالقطاعات والوحدات المؤسسية. وشملت المراجعة 57 خطراً على المستوى الاستراتيجي؛ و 248 خطراً على مستوى الإدارات والقطاعات؛ بالإضافة الى 864 خطراً على المستوى التشغيلي.

وفي إطار تقييم مخاطر الامتثال، تمّت إضافة نحو 850 خطراً خاصاً بالامتثال بالقوانين والتشريعات الرئيسية، بما يشمل الضوابط والأدوات الرقابية الخاصة بدرجة الأخطار المتبقّية. واستكمل الفريق كذلك تقييماً لمخاطر سياسية مكافحة الفساد والاحتيال، إذ تمّ من خلاله تعريف 93 خطراً، بواقع 46 خطراً ضمن الوحدات المؤسسية و47 خطراً في قطاعات الأعمال. وفضلاً عن ذلك، تم خلال مهام التقييم فحص كفاءة الضوابط والأدوات الرقابية الداخلية على الخاصة برفع التقارير المالية لعام 2022 وتحديد 186 خطراً عبر 20 فريق رئيسي في الوحدات المؤسسية وقطاعات الأعمال.

أما بما يخص معايير البيئية والاجتماعية والحوكمة فقد تم تحديد نحو 112 التزاماً خاصاً بالتقارير على مستوى المجموعة. وبالتطلّع قدماً إلى عام 2023، فإن اعتماد استراتيجية تنظيمية تمتاز بالدقة ستتمكن المجموعة من إطلاق برامج تدريبية متخصصة بهدف تعريف المخاطر المتعلقة بمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر التغيير المناخي.

%85

معدل التدريب السنوي على الأخلاقيات والامتثال

إطار عمل إدارة المخاطر والامتثال (يتبع)

اعتمادات الامتثال

عملت المجموعة في عام 2022 على تعزيز قدراتها وجاهزيتها في رفع التقارير من خلال تلبيتها للإرشادات التوجيهية وحصولها على شهادات اعتماد المنظمة الدولية للمعايير حيث شملت تلك الاعتمادات ما يلي:

- شهادة الأيزو 31000:2018 في إدارة المخاطر – الإرشادات التوجيهية – تم منح الاعتمادات بنجاح من قبل "لويدز ريجيستر" دون تسجيل أي ملاحظات بارزة/حالات عدم امتثال
- شهادة الأيزو 37301:2021 في إطار عمل إدارة الامتثال – الإرشادات التوجيهية – تم منح الاعتمادات بنجاح من قبل "لويدز ريجيستر" دون تسجيل أي ملاحظات بارزة/حالات عدم امتثال
- شهادة الأيزو 37001:2021 في إدارة مكافحة الرشاوى – تم منح الاعتمادات بنجاح من قبل "لويدز ريجيستر" دون تسجيل أي ملاحظات بارزة/حالات عدم امتثال
- شهادة الأيزو 37301:2021 في إطار عمل إدارة الامتثال
- شهادة الأيزو 37000 في مجال حوكمة عمليات تقييم الثغرات التنظيمية

تعزيز رضا المتعاملين

يعتبر رضا المتعاملين عنصراً أساسياً لضمان استدامة الاعمال، ومن هذا المنطلق، عملت فرق إدارة المخاطر والامتثال في المجموعة عبر مختلف مجالات وقطاعات الأعمال لضمان تكامل أطر العمل الجديدة المتعلّقة بالحوكمة المؤسسية الخاصة بالمتعاملين في العام.

أما بما يخص قنوات التواصل، فقد تمت خلال عام 2022 الإجابة على كافة الاستفسارات المتعلّقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والضوابط والأدوات الرقابية الداخلية ورفع التقارير الشهرية إلى اللجنة والإدارة التنفيذية. كما تمت الإجابة على كافة تساؤلات الجهات ذات الصلة بشكل آني.

تعزيز الثقافة المؤسسية ضمن المجموعة

ضماناً لتعزيز وترسيخ الثقافة المؤسسية في المجموعة، تم تنظيم عدد من ورش التوعية حول أطر عمل، وثقافة الحوكمة، وإدارة المخاطر والامتثال في عام 2022، حيث تم تنظيم أكثر من 50 جلسة استراتيجية لتقييم المخاطر تناولت مواضيع عدة تتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، وجلسات حول الامتثال والفساد ومكافحة تبييض الأموال وغيرها. ويُشار إلى أن أكثر من 300 من أصحاب العلاقة من كافة أرجاء وقطاعات أعمال المجموعة شاركوا في هذه الجلسات.

جلسات تدريبية متخصصة

+300

بمشاركة أصحاب العلاقة في 2022

تعزيز فهم المجموعة لأصحاب العلاقة الرئيسيين

بهدف تمكين أصحاب العلاقة الرئيسين، تتولى فرق إدارة المخاطر والامتثال دور تعريف أصحاب العلاقة الرئيسين نيابة عن المجموعة مما يساهم في تحقيق المستهدفات، وتعزيز أوجه التآزر، مما دعم إدراج المجموعة أسهمها في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
ولتكوين فهم أعمق لتأثير أنشطة المجموعة على أصحاب العلاقة الرئيسيين، قامت فرق إدارة المخاطر والامتثال بتطوير إطار عمل الضوابط والأدوات الرقابية الداخلية للمجموعة، بما يشمل الضوابط والأدوات الرقابية الخاصة برفع التقارير المالية والامتثال والعمليات التشغيلية بما يتماشى مع القرار رقم 1 الصادر عن جهاز أبو ظبي للمحاسبة.

- دعم قطاعات الأعمال والشركات التابعة في تطوير قدرات قسم الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، بناءً على الإرشادات التوجيهية لحوكمة الشركات التابعة للمجموعة، بهدف تقليل آثار المخاطر الحرجة ومراقبة المخاطر القائمة.
- الإشراف على الإجراءات المرتبطة بمخاطر السوق والتداول مثل مكافحة تبييض الأموال والعقوبات الاقتصادية ومعرفة المتعاملين وإدارة مخاطر الطرف الثالث، والتي تم اتخاذها من قبل مختلف أصحاب العلاقة المعنيين على مستوى المجموعة وعلى مستوى قطاعات الأعمال.
- تطوير سياسة مخاطر ضبط الفساد في المجموعة.
- توثيق السياسات والإجراءات الإضافية اللازمة بموجب هيئة الأوراق المالية والسلع قبل إدراج أسهم المجموعة.
- وضع إطار عمل الضوابط الداخلية للمجموعة، بما يشمل ضوابط وضع التقارير المالية والامتثال والعمليات التشغيلية بما يتماشى مع القرار رقم 1 الصادر عن جهاز أبوظبي للمحاسبة.

نظرة مستقبلية للمخاطر على المدى المتوسط - الطويل

إن نظرة المجموعة على المدى المتوسط إلى البعيد تغطي خمسة محاور ديناميكية دائمة التطور والتغيير، وعليه فهي تمثّل مشهداً دائم التغيّر ومتزايد التعقيد في مجالات المخاطر والامتثال. وتشمل تلك المحاور التغييرات المؤسسية الديناميكية، عوامل أخرى مثل التغييرات الاقتصادات وحالات عدم وضوح التوجه الاقتصادي التي تشهدها أسواق العالم، وسلاسل التوريد وتعرّض مقدمي الخدمات والموردين والمتعاقدين، والتقنيات المتقدّمة.

محور النقلة النوعية للتحوّلات في مجال الأعمال

سيساهم نموذج تحوّل الأعمال الذي تمّ تبنيه من قبل المجموعة في تمكين الوحدات المؤسسية وقطاعات الأعمال والشركات التابعة من الانتقال من مرحلة "الإدارة المباشرة" إلى مرحلة "الإدارة الاستراتيجية". وقد تؤثر مثل هذه النقلة النوعية على مواءمة المستهدفات المؤسسية للمجموعة وتفرض تحديات على كيفية تنفيذ وتحقيق المنجزات الاستراتيجية بفعالية وكفاءة، لتشمل أيضاً أي تحديات في تحقيق الإنجازات المنشودة ضمن الفترة الزمنية المحددة.

محور معدل نمو تطورات الاقتصادات الكلية

تحول أعمال المجموعة على مستوى دولي وزيادة الاحتمالات المتعلقة بتوجه الاقتصادات قد يؤدي ازدياد التأثر بتقلبات الأسواق التي تعمل فيها الشركات التابعة للمجموعة. وتسلّط المسألة الضوء على التحديات والعوامل المرتبطة لها والتي قد يواجها نموذج أداء الأعمال ضمن بيئة اقتصادية وسياسية ديناميكية ومتقلّبة إلى حد ما.

محور سلاسل التوريد والتعهيد والموردون

تضمن القدرات المؤسسية لسلاسل التوريد في المجموعة الفاعلية والجهوزية، ما يشمل أصحاب العلاقة . وتسلّط المسألة الضوء على قدرات الشركات التابعة بما يشمل الأطراف المعنية (مزودي الخدمات والمتعاقدين).

محور التقنيات المتقدّمة

تشهد أعمال المجموعة حقبةً تصدر فيها نماذج مبتكرة لأداء الأعمال مدعومة بالتقنيات المتطوّرة. وتسلّط هذه المسألة الضوء على ما إذا كانت قطاعات أعمال المجموعة تتمتع بالجاهزية لتبنّي تلك التقنيات وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها.

إطار عمل إدارة المخاطر والامتثال (يتبع)

نوع الخطر	الوصف	الإجراءات الكفيلة بتخفيف الآثار	مستوى الخطر (متزايد/ مستقر/ متناقص مقارنة بالعام الماضي)	درجة الخطر الحالي – خطط المعالجة الاضافية
1-تغيير القوانين والتشريعات ضمن فترة قياسية	تتمتع قطاعات أعمال المجموعة بنطاق واسع، بما يترك آثاراً واضحة للمستلزمات التنظيمية الجديدة في اغتنام الفرص التنافسية في السوق، والناجمة عن التغييرات التنظيمية. تسلّط هذه المسألة الضوء على ما إذا كانت مجالس الإدارة تشعر بالثقة تجاه تلقّي معلومات وافية وشفافة ودقيقة وذات صلة في الوقت المناسب بخصوص استراتيجيات الامتثال لدى المجموعة وقطاعات الأعمال.	تتيح قدرات إدارة الامتثال لدى مجموعة موانئ أبوظبي رصد وتحديد كافة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتعاقدية ذات علاقة بأنظمة الإدارة الإجراءات ضمن المجموعة. وتدعم تلك القدرات فرق العمل للاستجابة بشكل استباقي من خلال إجراء عمليات الافصاح استناداً الى التشريعات التنظيمية مما يدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ويرصد الالتزامات / الخسائر المالية المحتملة. يتم رفع التقارير الدورية بحيث تشمل كافة المسائل القانونية مثل العقود منتهية الصلاحية، أو الالتزامات التعاقدية التي لم يتم تزويدها مثل سندات ضمان الأداء أو الامتثال بالتشريعات الصادرة عن المشرعين.	مستقر	مستوى خطر مرتفع – مواصلة رفع التقارير الدورية لخفض الخطر للحد المقبول
2-تحسين أعمال سلاسل التوريد	سعياً لتحقيق النجاح في تعزيز سلاسل التوريد للمجموعة موانئ أبو ظبي، يجب على القدرات المؤسسية أن تضمن الفاعلية والجاهزية لدى الجهات من الطرفين الثاني والثالث، فضلاً عن شراكات الأعمال والموردين. يسلط الخطر المذكور الضوء على قدرات الشركات التابعة بما يشمل جهات الطرف الثالث.	تقوم مجموعة موانئ أبو ظبي بتمكين قدرات المرونة لتمكين الموردين الرئيسين من ضمان الفاعلية والجهوزية لدى الجهات من الطرفين الثاني والثالث، من خلال تحديد الأولوية للأنشطة خلال حالات الطوارئ أو الأزمات. تساعد القدرات في تحديد منظومات الأعمال لدى المجموعة، وفي نفس الوقت تمكين جاهزية خطط الطوارئ، ويجري تعميمها على الموردين/ المزوّدين.	متزايد	مستوى خطر مرتفع – مواصلة رفع التقارير الدورية لخفض الخطر للحد المقبول
3-إدارة المواهب	يعد تنامي اقتصاد العمل عن البعد وظروف العمل الديناميكية والأثر المتواصل للتحول الرقمي تأثير مباشر على إعادة تعريف مفهوم كيفية أداء الأعمال. يسلط الخطر الضوء على التحديات التي تواجه قطاعات المجموعة في تحديد أصحاب المواهب المناسبين واستقطابهم وصقل مهاراتهم وضمان التمتع بخدماتهم، بما يساعد القطاعات والوحدات في تحقيق مستهدفاتها.	تم تطوير هيكل تنظيمي يضم الوظائف الحرجة. حيث يتبنى مجلس إدارة مجموعة موانئ أبو ظبي "تخطيط التعاقب الوظيفي الاستراتيجي في المجموعة" واستراتيجية القوى العاملة. علماً بأنه يتم دعم القدرات وأنشطة إدارة المواهب التمتع بخدماتهم.	متزايد	مستوى خطر متوسط – مواصلة رفع التقارير الدورية لخفض الخطر للحد المقبول

نوع الخطر	الوصف	الإجراءات الكفيلة بتخفيف الآثار	مستوى الخطر (متزايد/ مستقر/ متناقص مقارنة بالعام الماضي)	درجة الخطر الحالي – خطط المعالجة الاضافية
4- الاستثمار المستدام (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة)	تزايد الوعي بخصوص المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بدأ بالتأثير مؤخرا بشكل مباشر ومتزايد على عملية صناعة القرار لدى مجموعة موانئ أبو ظبي. يسلط الخطر الضوء على قدرات مجموعة موانئ أبو ظبي في تمكين استراتيجيات تتناول محاور الاستدامة المؤسسية ومخاطر التغيير المناخي على المدى البعيد.	تم تطوير نموذج عمل خاص بمحاور البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى القطاعات والوحدات يهدف الى رصد ومعالجة جميع القضايا والشؤون ذات الصلة. بالإضافة الى تعريف مستهدفات استراتيجية وخطط عمل لتمكين الامتثال لجميع المتطلبات التشريعية والقانونية.	متزايد	مستوى خطر مرتفع – مواصلة رفع التقارير الدورية لخفض الخطر للحد المقبول
5- حوادث الهجمات السيبرانية	أصبح من السهل تعرّض العلامات التجارية وسمعة الشركات لحوادث الهجمات السيبرانية التي زادت مستوى تعقيدها وتنوّعها، مما يترتب عليه في أغلب الأحيان آثار مالية غير مرغوب بها. يسلط الخطر الضوء على ما إذا كانت قدرات وممكنات قطاعات ووحدات المجموعة تتمتع بما يكفي من الجاهزية لإدارة التهديدات السيبرانية والتي قد تتسبّب بتعطيل الأعمال والإضرار بسمعة المجموعة والشركات التابعة	تم تطوير القدرات الاستراتيجية للحد من تسرّب البيانات بالإضافة الى أطلاق برنامج تحسين الثقافة المؤسسية الخاصة بأمن المعلومات، وتطوير برامج ومبادرات عدة ذات الصلة.	متناقص	مستوى خطر مرتفع – مواصلة رفع التقارير الدورية لخفض الخطر للحد المقبول

القوائم المالية

تقرير أعضاء مجلس الإدارة	92
تقرير مدقق الحسابات المستقل	93
بيان المركز المالي الموحد	98
بيان الربح أو الخسارة الموحد	100
بيان الدخل الشامل الموحد	101
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	102
بيان التدفقات النقدية الموحد	104
إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة	106

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي مصحوباً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لشركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

نتائج السنة

خلال السنة، حققت المجموعة إيرادات بمبلغ 5,497,836 ألف درهم (2021: 3,909,663 ألف درهم) وبلغ صافي ربح السنة 1,284,413 ألف درهم (2021: 853,344 ألف درهم).

توزيع الأرباح

تماشياً مع رؤية شركة موانئ أبوظبي ش.م.ع وخطط نموها المستقبلية، اعتمدت الشركة خطة عمل لتطوير وتوسيع عملياتها، الأمر الذي يتطلب سيولة نقدية كافية وزيادة الاحتياطيات النقدية لدعم وتحقيق خطة النمو المنشودة. لذلك، يوصي مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

الحسابات

قام أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس إدارة الذين قدموا خدماتهم خلال السنة وحتى تاريخ التقرير هم كما يلي:

معالي/ فلاح محمد فلاح جابر الأحبابي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ خليفة سلطان حازم السويدي	نائب رئيس مجلس الإدارة
الكابتن/ محمد جمعة الشامسي	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد/ جاسم حسين ثابت	عضو
السيد/ منصور محمد عبد القادر الملا	عضو
السيدة/ نجيبة حسن مبارك خديم الجابري	عضو
السيد/ محمد إبراهيم الحمادي	عضو

إبراء ذمة

يبرئ مجلس الإدارة ذمـة مدقق الحسابات الخارجي والإدارة من مسؤوليتهم فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

مدقق الحسابات

يقترح مجلس الإدارة بإعادة تعيين ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) كمدقق الحسابات الخارجي للمجموعة للسنة التي سوف تنتهي في 31 ديسمبر 2023.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الـــرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لـ شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم معاً بـ «المجموعة») والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، وكل من البيانات الموحدة لـ الربح أو الخسارة، والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الـــــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين جنبا إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد قمنا بمناقشة أمور التدقيق الرئيسية مع لجنة التدقيق، ولكنها لا تشمل جميع الأمور التي تم تحديدها من خلال تدقيقنا والتي تم مناقشتها مع لجنة التدقيق. في الصفحات التالية، قمنا بتوضيح أمر التدقيق الرئيسي الذي تم تحديده، وقمنا بإدراج ملخص بإجراءات التدقيق التي تم القيام بها لتناول هذه الأمور.

تم تناول أمور التدقيق الرئيسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا بشأن هذه الأمور. إن أمور التدقيق الرئيسية موضحة أدناه:

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية
الاعتراف بالإيرادات	
يتم الاعتراف بالإيرادات من تدفقات ومصادر مختلفة مثل عقود الإيجار وعمليات الموانئ والعمليات اللوجستية والامتيازات والخدمات البحرية والصناعية والرقمية. حققت المجموعة إيرادات بمبلغ 5,498 مليون درهم (2021: 3,910 مليون درهم). يرجى مراجعة (إيضاح 3) حول البيانات المالية الموحدة للسياسة المحاسبية وإيضاح 24 فيما يتعلق بالإفصاح عن الإيرادات. تركز المجموعة على الإيرادات كمقياس رئيسي للأداء وكمحرك للنمو والتوسع. إن الإيرادات جوهرية وهامة لتحديد ربحية المجموعة. ونظراً لحجم المبلغ وتدفقات الإيرادات وارتفاع حجم المعاملات وقابلية هذه الإيرادات لإدراجها بمبالغ أعلى من قيمتها بسبب مخاطر الاحتيال، قمنا بتقييم الاعتراف بالإيرادات كأمر تدقيق رئيسي. لمزيد من المعلومات المتعلقة بالإيرادات، يرجى مراجعة (إيضاح 3) للسياسة المحاسبية حول الإعتراف بالإيرادات وإيضاح 24 حول البيانات المالية الموحدة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: الحصول على فهم لعمليات الإيرادات الهامة وتحديد الضوابط ذات الصلة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والواجهات والتقارير، بما في ذلك القيام بمراجعة تسلسل عمليات الإيرادات من البداية إلى النهاية. تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الرئيسية المتعلقة بعمليات الإيرادات. فهم بيئة الرقابة واختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة على الأنظمة والتطبيقات الرئيسية المشاركة في عملية تسجيل الإيرادات. من خلال قيامنا بذلك، قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا للمساعدة في مراجعة ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات واختبار المعلومات التي تنتجها أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة في الأنظمة المتعلقة بعمليات الإيرادات. قمنا بتقييم السياسة المحاسبية للمجموعة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية إذا كانت متوافقة مع الإيرادات التي تم الإعتراف بها. قمنا أيضاً بتنفيذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية: • اختبارات التفاصيل على أساس عينة لفحص المستندات الداعمة ذات الصلة للتأكد من حدوث ودقة معاملات الإيرادات المدرجة خلال السنة. • اختبارات التفاصيل على عينة من المعاملات قبل وبعد نهاية السنة للتحقق من الاعتراف بالإيرادات في فترة التقارير الصحيحة. قمنا بتقييم العرض العام وهيكل ومحتوى الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في إيضاح 29 حول البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات التقارير المالية الدولية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع

أمور التدقيق الرئيسية (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية
إندماج الأعمال	
خلال السنة، أبرمت المجموعة عدد من معاملات الاستحواذ على الأعمال كما هو موضح في (إيضاح 34). ونتيجة لهذه المعاملات سجلت المجموعة شهرة وموجودات غير ملموسة بمبلغ 290 مليون درهم ومبلغ 486 مليون درهم على التوالي. تمت المحاسبة عن هذه المعاملات وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 «إندماج الأعمال». قامت الإدارة بتطبيق طريقة الاستحواذ في المحاسبة عن عمليات الاستحواذ المذكورة أعلاه والتي تتطلب ما يلي: • تحديد المستحوذ؛ • تحديد تاريخ الاستحواذ؛ • الاعتراف وقياس الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة وحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها؛ و • الإعتراف بـ وقياس الشهرة أو المكسب من صفقة الشراء. لإجراء عملية توزيع سعر الشراء المؤقت الذي يتضمن تحديد التقييم العادل المؤقت للموجودات المستحوذة والمطلوبات المقبولة، وتحديد وتقييم الموجودات غير الملموسة. لقد حددنا الاستحواذ على هذه الأعمال كأمر تدقيق رئيسي نظرًا لحجم المعاملات والتعقيدات المتأصلة المرتبطة بإندماج الأعمال، خصوصاً الأحكام المطبقة والتقديرات التي تم إجراؤها في: • توزيع سعر الشراء المؤقت على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة؛ • تحديد وقياس الموجودات غير الملموسة وتحديد الأعمار الإنتاجية المخصصة للموجودات غير الملموسة القابلة للتحديد؛ و • التعديلات التي تم إجراؤها لمواءمة السياسات المحاسبية لهذه الأعمال مع تلك الخاصة بالمجموعة. لمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر، راجع (إيضاح 34) حول البيانات المالية الموحدة.	كجزء من إجراءات التدقيق الخاصة بنا فيما يتعلق بإندماج الأعمال، قمنا: • بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على محاسبة هذه المعاملات؛ • بتقييم ما إذا كانت افتراضات الإدارة فيما يتعلق بمحاسبة المعاملات متوافقة مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛ و • بمطابقة القيم العادلة للموجودات والمطلوبات التي تم تحديدها من قبل الإدارة مع المبالغ المعروضة في البيانات المالية الموحدة. • كجزء من إجراءات التدقيق لدينا فيما يتعلق بتوزيع سعر الشراء، قمنا: – بتقييم مدى اكتمال ودقة الموجودات المستحوذة والمطلوبات المقبولة عند توزيع سعر الشراء؛ – بتقييم المهارات والكفاءات والموضوعية والاستقلالية لأخصائي التقييم الخارجي الذين تم تعيينهم من قبل المجموعة ومراجعة شروط التعيين مع المجموعة لتحديد ما إذا كانت كافية لأغراض التدقيق؛ – بمشاركة الخبراء الداخليين لدينا، بتقييم المنهجيات والمدخلات الهامة التي قامت المجموعة باستخدامها، بما في ذلك تحديد الموجودات غير الملموسة وتحديد العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة القابلة للتحديد؛ – بمشاركة الخبراء الداخليين لدينا، بتقييم القيم العادلة المؤقتة لعينة من الموجودات المستحوذة والمطلوبات المقبولة؛ – تحليل تعديلات القيمة العادلة المؤقتة المعترف بها من قبل الإدارة، وتقييم ما إذا كانت التعديلات التي تم إجراؤها متوافقة مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛ و – بمشاركة الخبراء الداخليين لدينا، بتقييم الشهرة المؤقتة المعترف بها من قبل الإدارة وتقييم ما إذا كان قد تم المحاسبة عنها وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛ • بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي للمجموعة، الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو إذا اتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

إذا استنتجنا وجود أخطاء جوهرية في التقرير السنوي للمجموعة، عند الاطلاع عليه، فإنه يتعين علينا إخطار القائمين على الحوكمة بذلك وتحديد ما إذا كانت هناك مخالفات ينبغي الإفصاح عنها وفقاً لمعايير التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وطبقاً للنظام الأساسي للشركة وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي؛
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية؛
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة؛
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظـــروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية؛
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل؛ و
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت والأنشطة داخل المجموعة المحتسبة وفقاً لحقوق الملكية لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق على صعيد المجموعة ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021، نفيد بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية الواردة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر الحسابية للمجموعة؛
- يوضح الإيضاح 3 استثمار المجموعة في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022؛
- كما هو مدرج في الإيضاح رقم 1، لم تقم المجموعة باستثمارات في الأسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022؛
- يظهر الإيضاح 29 الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة مع الشروط التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات؛
- يظهر الإيضاح 26 الإفصاحات المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية التي تمت خلال السنة؛ و
- أنه، طبقاً للمعلومات التي توفرت لنا، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2022.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لمتطلبات مرسوم رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 بشأن تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نقر بأننا، بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والمعلومات المقدمة لنا، لم يلفت انتباهنا، ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تمتثل، من جميع النواحي الجوهرية، لأي من أحكام القوانين والأنظمة والتعاميم التالية، والتي من شأنها التأثير جوهرياً على أنشطتها أو على البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2022:

- القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتعليمات الصادرة عن دائرة المالية فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الموازنة السنوية للجهات الخاضعة؛
- قانون التأسيس؛ و
- الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم المطبقة والتي لها تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

راما بادمانابها أشاريا
رقم القيد 701
16 مارس 2022
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2022

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
17,152,182	21,789,636	5	ممتلكات وآلات ومعدات
3,637,855	4,481,935	6	استثمارات عقارية
224,043	946,902	7	موجودات غير ملموسة وشهرة
635,409	799,838	8	حق استخدام الموجودات
455,493	612,241	9	استثمار في مشاريع مشتركة
–	1,280,325	10	استثمار في شركة زميلة
58,788	2,078,388	11	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,778,980	2,113,729	12	ذمم مدينة تجارية وأخرى
45,600	48,600	13	مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة
23,988,350	**34,151,594**		**مجموع الموجودات غير المتداولة**
			الموجودات المتداولة
25,260	50,772	14	مخزون
2,395,316	2,922,064	12	ذمم مدينة تجارية وأخرى
451,308	596,739	13	مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة
237,000	–	35	عقار محتفظ به للبيع
1,051,274	790,822	15	نقد وأرصدة لدى البنوك
4,160,158	**4,360,397**		**مجموع الموجودات المتداولة**
28,148,508	**38,511,991**		**مجموع الموجودات**
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
3,840,000	5,090,000	16	رأس المال
–	2,750,000	16	علاوة إصدار أسهم
379,861	504,696	17	إحتياطي قانوني
(22,063)	(22,063)	17	احتياطي توزيع الأصول
(97,039)	(41,154)	17	احتياطي تحوط التدفقات النقدية
–	928,942	11	احتياطي إعادة تقييم إستثمار
–	(21,786)		إحتياطي تحويل عملات أجنبية
1,319,288	1,319,288	17	احتياطي اندماج
3,148,645	4,272,152		أرباح مستبقاة
2,069,710	4,467,655	29	مساهمة المالك
10,638,402	**19,247,730**		**حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة**
52,546	**387,403**	36	**حقوق الملكية غير المسيطرة**
10,690,948	**19,635,133**		**مجموع حقوق الملكية**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
منح حكومية مؤجلة	18	6,561,872	6,270,793
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	19	157,308	120,011
مستحقات إلى شركات المشروع	20	2,139,765	2,150,564
مطلوبات عقود الإيجار	8	845,078	713,460
سندات دائنة	21	3,589,954	3,581,021
قروض بنكية	22	80,795	–
ذمم دائنة تجارية وأخرى	23	506,288	343,753
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**13,881,060**	**13,179,602**
المطلوبات المتداولة			
منح حكومية مؤجلة	18	279,740	131,919
مستحقات إلى شركات المشروع	20	278,681	273,508
مطلوبات عقود الإيجار	8	70,249	91,809
قروض بنكية	22	1,395,698	1,146,132
ذمم دائنة تجارية وأخرى	23	2,971,430	2,634,590
مجموع المطلوبات المتداولة		**4,995,798**	**4,277,958**
مجموع المطلوبات		**18,861,512**	**17,457,560**
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**38,511,991**	**28,148,508**

على حد علمنا، فإن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمجموعة، كما في، وللفترات المعروضة فيها.

معالي / فلاح محمد فلاح جابر الأحبابي
رئيس مجلس الإدارة

الكابتن / محمد جمعة الشامسي
الرئيس التنفيذي

السيد / مارتن آروب
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إيرادات	24	5,497,836	3,909,663
تكاليف مباشرة	25	(2,865,409)	(2,010,672)
إجمالي الربح		**2,632,427**	**1,898,991**
مصاريف عمومية وإدارية	26.1	(984,516)	(682,797)
خسائر انخفاض القيمة (بما في ذلك عكوسات خسائر انخفاض القيمة) على الموجودات المالية وذمم التأجير المدينة التي لم يصدر بها فواتير	12	(142,313)	(20,508)
مصاريف بيع وتسويق		(82,975)	(66,057)
حصة النتائج من مشاريع مشتركة	9	127,929	29,248
حصة ربح من شركة زميلة	10	36,913	–
(إنخفاض القيمة وشطب)/عكس انخفاض قيمةإستثمارات عقارية	6	(4,553)	25,813
تكاليف تمويل	27	(394,108)	(341,844)
إيرادات تمويل		15,116	627
مكسب من إستبعاد أصل محتفظ به للبيع	35	73,000	–
إيرادات أخرى، صافي	28	9,507	9,871
ربح السنة قبل الضريبة		**1,286,427**	**853,344**
مصروف ضريبة الدخل على العمليات الخارجية		(2,014)	–
صافي ربح السنة		**1,284,413**	**853,344**
العائد لمالكي الشركة		1,248,342	845,694
حقوق الملكية غير المسيطرة	36	36,071	7,650
		1,284,413	**853,344**
العائد الأساسي والمخفض للسهم (بالدرهم)	30	**0.25**	**0.22**
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة	31	**2,175,091**	**1,600,772**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
ربح السنة		**1,284,413**	**853,344**
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:			
مكسب القيمة العادلة لموجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	928,950	–
مكسب القيمة العادلة لموجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر -			
حصة إستثمارات محتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية	10	(8)	–
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:			
حصة الإستثمارات المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية:			
صافي مكسب القيمة العادلة لأدوات التحوط التي تم إبرامها لتحوطات التدفقات النقدية – مشروع			
مشترك محتسب وفقاً لحقوق الملكية	9	55,885	37,136
حصة شركة زميلة محتسبة وفقاً لحقوق الملكية	10	(21,390)	–
خسارة تحويل عمليات أجنبية		(567)	–
مجموع الدخل الشامل الآخر		**962,870**	**37,136**
مجموع الدخل الشامل للسنة		**2,247,283**	**890,480**
عائد إلى:			
مالكي الشركة		2,211,383	882,830
حقوق الملكية غير المسيطرة	36	35,900	7,650
		2,247,283	**890,480**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	رأس المال ألف درهم	علاوة إصدار أسهم ألف درهم	إحتياطي قانوني ألف درهم	إحتياطي توزيع الأصول ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2021 (معاد بيانه)	3,840,000	–	295,292	(22,063)
ربح السنة	–	–	–	–
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–
محول إلى احتياطي قانوني	–	–	84,569	–
مساهمة المالك (إيضاح 29)	–	–	–	–
مساهمة إضافية من مساهم في شركة تابعة (إيضاح 36)	–	–	–	–
توزيعات أرباح معلنة لحقوق ملكية غير مسيطرة في شركات تابعة (إيضاح 36)	–	–	–	–
الرصيد في 1 يناير 2022	3,840,000	–	379,861	(22,063)
ربح السنة	–	–	–	–
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–
مجموع الدخل الشامل للسنة	–	–	–	–
محول إلى احتياطي قانوني	–	–	124,835	–
مساهمة المالك (إيضاح 29)	–	–	–	–
توزيعات أرباح معلنة لحقوق ملكية غير مسيطرة في شركات تابعة (إيضاح 36)	–	–	–	–
أسهم جديدة صادرة (إيضاح 16)	1,250,000	2,750,000	–	–
الإستحواذ على شركات تابعة جديدة (إيضاح 34)	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**5,090,000**	**2,750,000**	**504,696**	**(22,063)**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إحتياطي تحوط التدفقات النقدية ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم استثمار ألف درهم	إحتياطي تحويل عملات أجنبية ألف درهم	إحتياطي أندماج ألف درهم	أرباح مستبقاة ألف درهم	مساهمة المالك ألف درهم	حقوق الملكية العائدة إلى مالك الشركة ألف درهم	حقوق الملكية غير المسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
(134,175)	–	–	1,319,288	2,387,520	33,343	7,719,205	36,976	7,756,181
–	–	–	–	845,694	–	845,694	7,650	853,344
37,136	–	–	–	–	–	37,136	–	37,136
37,136	–	–	–	845,694	–	882,830	7,650	890,480
–	–	–	–	(84,569)	–	–	–	–
–	–	–	–	–	2,036,367	2,036,367	–	2,036,367
–	–	–	–	–	–	–	8,997	8,997
–	–	–	–	–	–	–	(1,077)	(1,077)
(97,039)	–	–	1,319,288	3,148,645	2,069,710	10,638,402	52,546	10,690,948
–			–	1,248,342	–	1,248,342	36,071	1,284,413
55,885	928,942	(21,786)	–	–	–	963,041	(171)	962,870
55,885	928,942	(21,786)	–	1,248,342	–	2,211,383	35,900	2,247,283
–	–	–	–	(124,835)	–	–	–	–
–	–	–	–	–	2,397,945	2,397,945	–	2,397,945
–	–	–	–	–	–	–	(2,241)	(2,241)
–	–	–	–	–	–	4,000,000	–	4,000,000
–	–	–	–	–	–	–	301,198	301,198
(41,154)	**928,942**	**(21,786)**	**1,319,288**	**4,272,152**	**4,467,655**	**19,247,730**	**387,403**	**19,635,133**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاحات	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		1,284,413	853,344
تعديلات لـ:			
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	5 ,6	789,053	502,094
استهلاك حق استخدام الموجودات	8	45,960	33,309
إطفاء موجودات غير ملموسة	7	53,160	10,690
إنخفاض القيمة وشطب/ (عكس خسارة) انخفاض قيمة إستثمارات عقارية	6	4,553	(25,813)
حصة النتائج من مشاريع مشتركة	9	(127,929)	(29,248)
حصة النتائج من شركة زميلة	10	(42,928)	–
خسائر انخفاض القيمة (بالصافي من العكوسات) على الموجودات المالية	12	142,313	20,508
مخصص مخزون بطيء الحركة	14	1,832	1,210
إطفاء منح حكومية	18	(383,042)	(131,919)
(مكسب)/ خسارة من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات	28	(1,972)	7,153
مكسب من إستبعاد موجودات محتفظ بها للبيع	35	(73,000)	–
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	19	37,211	29,284
خسارة/ (مكسب) صرف عملات أجنبية		2,710	(287)
تكاليف تمويل	27	394,108	341,844
إيرادات فوائد		(15,116)	(627)
ضريبة الدخل على العمليات الأجنبية		2,014	–
التدفقات النقدية التشغيلية قبل الحركة في رأس المال العامل		**2,119,355**	**1,611,542**
زيادة في مخزون		(25,804)	(9,964)
زيادة في ذمم مدينة تجارية وأخرى		(1,241,792)	(520,865)
نقص/ (زيادة) في مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة		44,335	(1,766)
زيادة/ (نقص) في ذمم دائنة تجارية وأخرى		761,886	(267,211)
النقد الناتج من العمليات		**1,657,980**	**811,736**
مكافآت نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	19	(9,456)	(6,596)
تسديد عقود إيجار قصيرة الأجل		(13,602)	(12,463)
تسديد لموجودات منخفضة القيمة		(8,722)	(6,108)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**1,626,200**	**786,569**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	5	(5,199,708)	(2,856,265)
بدل شراء مدفوع لاستحواذ شركات تابعة جديدة		(880,642)	–
متحصلات من بيع أصل محتفظ به للبيع		310,000	–
متحصلات من بيع ممتلكات وآلات ومعدات		12,336	734
شراء استثمارات عقارية	6	(321,629)	(268,590)
إستثمارات مودعة في مشاريع مشتركة	9	–	(21,190)
أنصبة أرباح مستلمة من مشاريع مشتركة	9	27,066	60,811
توزيعات أرباح مستلمة من شركة زميلة	10	42,485	–
تسديد مستلم من قرض مقدم إلى جهة ذات علاقة	29	–	700,000
الإستثمار في ودائع قصيرة الأجل	15	(29,616)	(15,154)
ودائع قصيرة الأجل مستحقة	15	–	9,048
إيرادات تمويل مستلمة		15,116	627
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(6,024,592)**	**(2,389,979)**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من قروض بنكية	22	1,476,493	2,600,841
تسديد قروض بنكية	22	(1,146,132)	(5,504,709)
متحصلات من إصدار أسهم	16	4,000,000	–
متحصلات من إصدار سندات	21	–	3,597,165
تكاليف المعاملات المدفوعة لإصدار السندات	21	–	(22,000)
منح حكومية مستلمة	18	303,354	94,941
مساهمات مستلمة من الشركة الأم		–	2,036,367
تكاليف تمويل مدفوعة		(113,069)	(102,840)
مدفوعات لشركات المشروع	20	(253,933)	(255,149)
تسديد المبلغ الرئيسي لمطلوبات عقود إيجار	8	(116,065)	(28,002)
تسديد جزء الفائدة لمطلوبات عقود الإيجار	8	(40,649)	(38,370)
توزيعات أرباح مدفوعة لحقوق ملكية غير مسيطرة في الشركات التابعة		(1,675)	(1,077)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**4,108,324**	**2,377,167**
صافي (النقص) / الزيادة في النقد ومرادفات النقد		**(290,068)**	**773,757**
النقد ومرادفات النقد في بداية السنة	15	1,035,803	262,046
النقد ومرادفات النقد في نهاية السنة	15	**745,735**	**1,035,803**
معاملات غير نقدية هامة:			
استثمار في شركة زميلة مستلم كمساهمة في راس المال	10	**1,307,295**	**–**
استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مستلم كمساهمة في راس المال	11	**1,090,650**	**–**
تحويل أعمال رأسمالية قيد التنفيذ إلى ذمم مدينة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة	12	**–**	**493,196**
تحويل إلى عقارات قيد التطوير (إستثمارات عقارية) من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ (ممتلكات وآلات ومعدات)	6	**730,936**	**–**
تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات – تطوير ميناء الفجيرة	5	**730,936**	
منح حكومية محولة إلى جهة ذات علاقة	18	**–**	**20,998**
مبلغ مستحق من جهة ذات علاقة تم مقاصته مقابل مبلغ مستحق لجهة ذات علاقة		**–**	**84,610**
أعمال رأسمالية محولة لأصل محتفظ به للبيع	5	**–**	**237,000**
مساهمة رأسمالية مستلمة من حقوق الملكية غير المسيطرة على شكل ممتلكات وآلات ومعدات		**–**	**8,997**

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

1 معلومات عامة
إن شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع («الشركة» أو «مجموعة موانئ أبوظبي») هي شركة مساهمة عامة تأسست وفقاً لأحكام المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2006 الصادر بتاريخ 4 مارس 2006 («المرسوم») كجزء من إعادة هيكلة قطاع الموانئ التجارية في إمارة أبوظبي («الإمارة»). خلال السنة، تم إدراج الأسهم العادية للشركة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تم تسجيل الشركة لدى دائرة التخطيط والاقتصاد وحصلت على رخصتها التجارية بتاريخ 29 مارس 2006. إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب: 54477، ميناء زايد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

بموجب قانون أبوظبي رقم (2) لسنة 2018 وقرار المجلس التنفيذي رقم 2019/143، تم نقل ملكية الشركة إلى شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع. من حكومة أبوظبي اعتباراً من 20 يونيو 2019 وبناءً على ذلك، فإن شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع. هي الشركة الأم للشركة، وحكومة أبوظبي («الحكومة») هي الجهة المسيطرة النهائية على الشركة.

نمت الشركة والشركات التابعة لها والمشاريع المشتركة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») وتنوعت إلى أعمال متكاملة رأسياً مع عمليات عبر الموانئ والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة والخدمات اللوجستية والخدمات البحرية والرقمية:

- **الموانئ**، التي تمتلك موانئ في إمارة أبوظبي وتقوم بتشغيل المحطات بموجب ترتيبات الامتياز في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **المدن الاقتصادية والمناطق الحرة**، التي تدير بشكل أساسي شركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م. (كيزاد) وثماني مناطق صناعية أخرى بعد دمج شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) في المجموعة في بداية 2020.
- **اللوجستيات**، والتي تقدم مجموعة من الخدمات اللوجستية، مثل خدمات النقل والتخزين ومناولة البضائع وخدمات القيمة المضافة، بشكل أساسي من خلال شركة ميكو لوجستكس شركة الشخص الواحد ذ.م.م.؛
- **البحرية**، التي تقدم مجموعة من الخدمات البحرية، بما في ذلك التغذية، وإعادة الشحن، وخدمات الدعم البحري والتدريب البحري، من خلال أبوظبي البحرية، تعتبر المجموعة هي المسؤول الرئيسي عن الممرات المائية في أبوظبي والمنظم للقطاع البحري في أبوظبي؛ و
- **الرقمية**، والتي تقدم الخدمات الرقمية للعملاء الخارجيين من خلال بوابة المقطع ذ.م.م. بالإضافة إلى الخدمات المقدمة إلى القطاعات الأخرى.

إن الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة والمشاريع المشتركة الرئيسية مبينة في إيضاح 3، 9 و10 أدناه على التوالي.

في 3 أكتوبر 2022، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة («وزارة المالية») المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 بشأن فرض الضريبة على الشركات والأعمال («قانون ضرائب الشركات») لتنفيذ نظام جديد لضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتم تطبيق نظام ضريبة الشركات الجديد للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023.

بشكل عام، ستخضع الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل ضريبة الشركات بنسبة 9٪، ومع ذلك سيتم تطبيق معدل صفر٪ على الدخل الخاضع للضريبة أو على أنواع معينة من المنشآت، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء.

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير هذه القوانين واللوائح وستطبق المتطلبات عند توفير المزيد من الإرشادات من قبل السلطات الضريبية ذات الصلة.

2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة
2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها وليس لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة
تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير هام على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة ولكنها قد تؤثر على المعاملات المحاسبية أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3: اندماج الأعمال: الإشارة إلى الإطار المفاهيمي.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والآلات والمعدات المتعلق بالعائدات قبل الاستخدام المقصود.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة المتعلق بالعقود المثقلة بالإلتزامات – تكلفة تنفيذ العقد.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية 2018-2020: تشمل التحسينات السنوية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1، تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمرة الأولى، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، الأدوات المالية، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 41 الزراعة.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 – امتيازات الإيجار ذات العلاقة بكوفيد-19 ما بعد 30 يونيو 2021.

2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 – امتيازات الإيجار ذات العلاقة بكوفيد-19 ما بعد 30 يونيو 2021	1 يناير 2023
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 عقود التأمين	1 يناير 2023
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية	1 يناير 2023
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية المتعلق بتعريف التقديرات المحاسبية	1 يناير 2023
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة	1 يناير 2023
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة المتعلقة بمعالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.	تأجيل تاريخ التطبيق إلى أجل غير مسمى.

تتوقع الإدارة أن هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات سوف يتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي، ولن يكون لتطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على المعايير الدولية للتقارير المالية وتتوافق مع النظام الأساسي للشركة والأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021.

صدر القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية («قانون الشركات الجديد») في 20 سبتمبر 2021، ودخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2022 ليحل بالكامل محل القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، وتعديلاته («قانون 2015»). قامت الشركة بتطبيق متطلبات قانون الشركات الجديد خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم بعض الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة تقرير، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تستند التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للبدل المقدم مقابل تبادل السلع والخدمات.

إن القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها لبيع أحد الموجودات، أو دفعها لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملات منتظمة بين المتعاملين بالسوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه أو تم تقديره بطريقة مباشرة باستخدام تقنية تقييم أخرى. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس. إذا أخذ المتعاملين في السوق تلك العوامل بالحسبان عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و / أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على هذا الأساس، باستثناء معاملات التأجير التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، والقياسات التي لها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست القيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 أو القيمة في الاستخدام في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة في المستوى 1، 2 أو 3 استناداً إلى درجة ما إذا كانت هذه المدخلات إلى قياسات القيمة العادلة يمكن ملاحظتها، وأهمية المدخلات لقياس القيمة العادلة بصورة شاملة.

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) باعتباره عملة العرض للمجموعة ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف (ألف درهم) إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

مبدأ الاستمرارية

إن لدى أعضاء مجلس الإدارة، في تاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، توقعات معقولة بأن المجموعة لديها الموارد الكافية للاستمرار في الأعمال في المستقبل المنظور. وبالتالي، استمروا في اعتماد مبدأ الاستمرارية للمحاسبة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)
أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها التالية:

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية 2022	نسبة الملكية 2021	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
الشركات التابعة العاملة				
شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة (زونزكورب) – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	تأجير قطع الأراضي الصناعية والمباني السكنية للعمال.
ميكو لوجستكس – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة تحميل وتفريغ البضائع والخدمات اللوجستية.
شركة أبوظبي للخدمات البحرية – سفين ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات الملاحية.
شركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	تأجير الأراضي والمخازن الصناعية والتجارية.
منطقة أبوظبي الحرة ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المناطق الحرة الصناعية
شركة بوابة المقطع ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات الرقمية وحلول تكنولوجيا المعلومات.
شركة الفجيرة لتشغيل المرافئ – مرافئ الفجيرة ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	مشغل المحطة.
شركة موانئ أبوظبي للتشغيل والخدمات اللوجستية ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة الموانئ.
أوتوتيرمنال ميناء خليفة ذ.م.م	%51	%51	الإمارات العربية المتحدة	محطة آر أو آر أو والتعامل مع واردات السيارات وعمليات إعادة الشحن.
أكاديمية أبوظبي البحرية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	التعليم والتدريب البحري في دولة الإمارات والمنطقة.
اوفكو للدعم البحري والخدمات اللوجستية ذ.م.م	%51	%51	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات البحرية والبرية.
الهيئة البحرية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات البحرية.
موانئ أبوظبي اللوجستية اس بي سي	%100	%100	سلطنة عمان	تحميل وتفريغ البضائع.
الشركات التابعة الجديدة التي تم إنشاؤها خلال السنة الحالية				
شركة سفين فيدرز – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	–	الإمارات العربية المتحدة	عمليات الشحن.
شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م	%100	–	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الهندسة البحرية
شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م	%100	–	الإمارات العربية المتحدة	مزود عالمي لخدمات الشحن والخدمات اللوجستية
شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في	%70	–	مصر	خدمات الشحن والتفريغ والتخزين والموانئ
سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م.	%51	–	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الغوص في أعماق البحار والمسح تحت سطح البحر
شركة كيزاد للتطوير والخدمات المجتمعية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	–	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المرافق
الشركات التابعة المتوقفة خلال السنة الحالية				
اليحر للتجارة العامة المحدودة (اليحر)	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	منتجات التجارة العامة
أكاديمية أبوظبي البحرية مركز تدريب – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	التدريب البحري
كيزاد لإدارة المرافق – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المرافق
كيزاد لمرافق الطاقة والخدمات – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المرافق
نيشان للخدمات الأمنية -	%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	إدارة المرافق
العويد لإدارة المشاريع والعقارات ذ.م.م (العويد)	%99	%99	الإمارات العربية المتحدة	إدارة وتأجير العقارات
الحويذة للمقاولات العامة والخدمات اللوجستية ذ.م.م (الحويذة)	%99	%99	الإمارات العربية المتحدة	تطوير وإدارة وتسويق المناطق الحرة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للشركة والمنشآت الخاضعة لسيطرة الشركة (شركاتها التابعة) حتى 31 ديسمبر من كل سنة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة:

- السلطة على الجهة المستثمر فيها؛ التعرض للعوائد المتغيرة الناتجة من الشراكة مع الجهة المستثمر بها أو الحقوق فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على عوائدها.

تقوم الشركة بإعادة تقييم فيما إذا كان لديها سيطرة على الجهة المستثمر بها أم لا في حال أشارت الوقائع والظروف إلى وجود تغيرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث المدرجة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من غالبية حقوق التصويت في الجهة المستثمر بها، فإنها تمتلك السيطرة على الجهة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة المستثمر بها بشكل منفرد. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة لتقييم فيما إذا كانت حقوق تصويت الشركة في الجهة المستثمر بها كافية أم لا لمنحها السيطرة، بما في ذلك:

- حجم امتلاك الشركة لحقوق التصويت بالنظر إلى حجم وتوزيع أسهم أصحاب الأصوات الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي تمتلكها الشركة، أو أي من مالكي الأصوات الآخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الشركة تمتلك، أو لا تمتلك، القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يطلب فيه إصدار قرارات، بالإضافة إلى أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة التابعة وينتهي عندما تفقد الشركة السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه التحديد، يتم إدراج إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الربح أو الخسارة الموحد بدءاً من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة على السيطرة وحتى التاريخ الذي تفقد فيه الشركة السيطرة على الشركة التابعة.

عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم إجراء التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم حذف جميع الموجودات والمطلوبات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصاريف والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات ما بين شركات المجموعة بالكامل عند توحيدها.

يتم تحديد حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق المجموعة في هذه الشركات. قد يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة التي تمثل حقوق ملكية حالية وتمنح حامليها للحصول على حصة نسبية في صافي الموجات في حالة التصفية مبدئياً بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية لحقوق الملكية غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد. يتم اختيار أساس القياس على أساس كل معاملة على حدة. يتم قياس حقوق الملكية غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. لاحقاً لتاريخ الاستحواذ، إن القيمة المدرجة لحقوق الملكية غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية غير المسيطرة في التغييرات اللاحقة في حقوق الملكية.

إن الربح أو الخسارة وكل بند من الدخل الشامل الآخر تكون عائدةً إلى مالكي الشركة وحقوق الملكية غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد حقوق الملكية غير المسيطرة.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

يتم احتساب التغيرات في حصص المجموعة في شركات تابعة والتي لا تؤدي إلى خسارة السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيم المدرجة لحصص المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها في الشركات التابعة. يتم الإعتراف بأي فرق بين قيمة تعديل حقوق الملكية غير المسيطرة والقيمة العادلة للبدل المدفوع أو المقبوض مباشرة في حقوق الملكية ويكون عائداً إلى مالكي الشركة.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على أي من الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة ويتم احتسابه على أنه الفرق بين (1) مجموع القيمة العادلة للبدل المقبوض والقيمة العادلة لأي ملكية محتفظ بها؛ و (2) القيمة المدرجة السابقة لموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة)، مطروحاً منها مطلوبات الشركة التابعة وأي من حقوق الأقلية غير المسيطرة. يتم معالجة جميع المبالغ المعترف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتعلقة بتلك الشركة التابعة كما لو أن المجموعة قامت باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة بشكل مباشر (يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أو يتم تحويلها إلى فئة أخرى ضمن حقوق الملكية كما هو محدد/مسموح به في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة سابقاً بتاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي والمستخدمة للمعالجة المحاسبية اللاحقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أو عند الضرورة، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم احتساب الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس البدل المحول في اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والذي يتم احتسابه على أنه مجموع القيم العادلة في تاريخ الاستحواذ للموجودات المحولة من قبل المجموعة، والمطلوبات التي تكبدتها المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المشتراة وحصة حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة في مقابل السيطرة على الجهة المستحوذ عليها. يتم احتساب التكاليف المتعلقة بالاستحواذ عند تكبدها ويتم إدراجها في الربح أو الخسارة.

بتاريخ الاستحواذ، يتم الاعتراف بالموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ، باستثناء ما يلي:

- يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات الضريبة المؤجلة والموجودات أو المطلوبات المتعلقة بترتيبات مزايا الموظفين وقياسها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 على التوالي؛
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية العائدة إلى ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للجهة المستحوذ عليها أو ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للمجموعة المبرمة لاستبدال ترتيبات الدفعات على أساس الأسهم للجهة المستحوذ عليها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 بتاريخ الاستحواذ؛ و
- إن الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 يتم قياسها وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة باعتبارها الفائض لإجمالي البدل المحول، قيمة حقوق الملكية غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المشتري في الجهة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة. في حالة أنه، بعد إعادة التقييم، كان صافي مبالغ الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة بتاريخ الاستحواذ يتجاوز إجمالي البدل المحول، وقيمة حقوق الملكية غير المسيطرة في الجهة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة المستحوذ المحتفظ بها سابقاً في الجهة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالفائض كمكسب على صفقة الشراء مباشرةً في الربح أو الخسارة.

عندما يتضمن البدل المحول من قبل المجموعة ضمن اندماج الأعمال ترتيب بدل طارئ، يتم قياس البدل الطارئ بقيمته العادلة بتاريخ الاستحواذ وإدراجه كجزء من البدل المحول ضمن اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبدل الطارئ المؤهل كتعديلات لفترة القياس بأثر رجعي، مع التعديلات المماثلة مقابل الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ من المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال «فترة القياس» (التي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول الوقائع والظروف التي توفرت بتاريخ الاستحواذ.

تعتمد المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبدل الطارئ غير المؤهل كتعديلات لفترة القياس على كيفية تصنيف البدل الطارئ. لا يتم إعادة قياس البدل الطارئ المصنف كحقوق ملكية بتواريخ التقارير اللاحقة ويتم احتساب تسويته اللاحقة ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البدل الطارئ الآخر بالقيمة العادلة بتواريخ التقارير اللاحقة، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

عند إنجاز اندماج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً من قبل المجموعة (بما في ذلك العمليات المشتركة) في الجهة المستحوذ عليها إلى القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ (بمعنى، عندما تحصل المجموعة على السيطرة) ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في الربح او الخسارة. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة من الحصص في الجهة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح او الخسارة حيث تكون هذه المعاملة ملائمة فيما لو تم استبعاد هذه الحصة.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال في نهاية فترة التقرير عند حدوث الاندماج، تقوم المجموعة بإدراج مبالغ مؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة لها. يتم تعديل تلك المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ الاستحواذ، التي لو كانت معلومة، لأثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

الشهرة

يتم الإعتراف بالشهرة مبدئياً وقياسها كما هو مبين أعلاه.

لا يتم إطفاء الشهرة ولكن يتم مراجعتها لتحديد انخفاض القيمة على الأقل سنوياً. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة على كل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد التابعة للمجموعة (أو مجموعات الوحدات المنتجة للنقد) والتي من المتوقع أن تستفيد من الدمج. يتم اختبار الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها للتحقق من انخفاض القيمة سنوياً، أو بشكل أكثر تقارباً عندما يكون هناك مؤشر على أن الوحدة قد انخفضت قيمتها. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة للوحدة، يتم تحميل خسارة انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الموجودات الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها للشهرة في فترة لاحقة.

عند استبعاد الوحدة المنتجة للنقد، يتم إدراج المبلغ العائد للشهرة في تحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الاستبعاد.

المعاملات الخاضعة للسيطرة المشتركة

يتم الاعتراف بالاستحواذ على المنشآت/ الأعمال الخاضعة للسيطرة المشتركة للمساهمين بالقيمة الدفترية لهذه المنشآت/ الأعمال في تاريخ الاستحواذ. يتم تعديل حقوق الملكية لأي فرق بين البدل المدفوع للاستحواذ ورأس مال الشركة المستحوذ عليها.

تقوم المجموعة باحتساب معاملات السيطرة المشتركة بأثر رجعي من خلال إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بها وتعديل فترة إعداد التقارير الحالية الخاصة بها قبل تاريخ المعاملة كما لو أن الدمج قد حدث قبل بداية الفترة الأولى المعروضة. ومع ذلك، فإن إعادة البيان هذه لا تمتد إلى الفترات التي لم تكن خلالها المنشآت خاضعة لسيطرة مشتركة.

الاستثمار في المشاريع المشتركة

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك حيث يكون للجهات التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوقاً في صافي موجودات الترتيب المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً للسيطرة على الترتيب التي تظهر فقط عندما تستلزم القرارات حول الأنشطة ذات العلاقة موافقة إجماعيه من الجهات التي تتشارك السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم تحديدها عند تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم احتساب استثمارات المجموعة في مشاريعها المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

يتم إدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية، إلا في حال تم تصنيف الاستثمار كاستثمار محتفظ به للبيع، في تلك الحالة يتم تسجيله بناء على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 «موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقفة».

بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في مشروع مشترك مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك. عندما تزيد حصة المجموعة في خسائر المشروع المشترك عن حصة المجموعة في ذلك المشروع المشترك (التي تتضمن حقوقاً طويلة الأجل وتشكل بالجوهر جزءاً من صافي استثمار المجموعة في المشروع المشترك)، تتوقف المجموعة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية. يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط إلى الحد الذي يكون فيه لدى المجموعة التزامات قانونية أو استدلالية أو قدمت دفعات بالنيابة عن المشروع المشترك.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

يتم احتساب الاستثمار في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة المستثمر فيها مشروع مشترك. عند الاستحواذ على استثمار في مشروع مشترك، يتم الاعتراف بأي فائض لتكلفة الاستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الجهة المستثمر فيها القابلة للتحديد كشهرة، التي يتم إضافتها في المبلغ المدرج للاستثمار. يتم الاعتراف بأي فائض لحصة المجموعة على صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، مباشرة في الربح أو الخسارة في فترة الاستحواذ على الاستثمار.

يتم تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسارة لانخفاض قيمة استثمار المجموعة في مشروع مشترك. عندما يكون ذلك ضرورياً، يتم اختبار إجمالي القيمة المدرجة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) للتحقق من انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 كأصل منفصل من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أعلى) مع القيمة المدرجة للاستثمار. لا يتم توزيع أي خسارة انخفاض قيمة معترف بها لأي أصل، بما في ذلك الشهرة التي تشكل جزءً من القيمة المدرجة للاستثمار. ويتم الاعتراف بأي عكس لخسارة انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إلى الحد الذي يزيد فيه المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار لاحقاً.

تقوم المجموعة بالتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية بدءاً من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه مشروع مشترك. عندما تحتفظ المجموعة بحصة في المشروع المشترك سابقاً وتكون الحصة المستبقاة أصلاً مالياً، تقوم المجموعة بقياس الحصة المستبقاة بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ويتم اعتبار القيمة العادلة كقيمتها العادلة عند الاعتراف المبدئي كأصل مالي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتم إدراج الفرق بين المبلغ المدرجة للمشروع المشترك في تاريخ إيقاف طريقة حقوق الملكية، والقيمة العادلة لأي حصة محتفظ بها وأي متحصلات من استبعاد جزء من حصة المشروع المشترك المدرجة في تحديد المكسب أو الخسارة من استبعاد المشروع المشترك. بالإضافة لذلك، تقوم المجموعة باحتساب إجمالي المبلغ المعترف به سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلق بتلك المشروع المشترك على نفس الأساس الذي قد يكون مطلوباً فيما لو قامت تلك المشروع المشترك باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة. وبالتالي، إذا تم إعادة تصنيف أي مكسب أو خسارة معترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من قبل تلك المشروع المشترك إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة، تقوم المجموعة بإعادة تصنيف المكسب أو الخسارة من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل لإعادة تصنيف) عند استبعاد المشروع المشترك.

عندما تقوم المجموعة بتخفيض حصة ملكيتها في مشروع مشترك ولكنها تستمر في استخدام طريقة حقوق الملكية، فإن المجموعة تقوم بإعادة التصنيف إلى الربح أو الخسارة الحصة من الربح أو الخسارة التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر المتعلقة بذلك الانخفاض في حصة الملكية فيما لو كان سيتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

عندما تقوم احدى منشآت المجموعة بالتعامل مع مشروع مشترك لدى المجموعة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات مع المشروع المشترك يتم الاعتراف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة فقط ضمن نطاق الحصص في المشروع المشترك غير المرتبطة بالمجموعة.

تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، بما في ذلك متطلبات انخفاض القيمة، على الحصص طويلة الأجل في المشروع المشترك التي لا تطبق عليها طريقة حقوق الملكية والتي تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة المستثمر فيها. علاوة على ذلك، عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الحصص طويلة الأجل، لا تأخذ المجموعة في الحسبان التعديلات على قيمتها المدرجة التي يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 (أي التعديلات على القيمة المدرجة للحصص طويلة الأجل الناشئة عن تخصيص خسائر الشركة المستثمر فيها أو تقييم الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28).

الاستثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمتلك المجموعة تأثيراً هاماً عليها وهي ليست شركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك. التأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها غير خاضعة للسيطرة أو للسيطرة المشتركة على تلك السياسات.

يتم المحاسبة عن نتائج وموجودات ومطلوبات الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة، باستثناء عندما يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع، وفي هذه الحالة يتم المحاسبة عنه بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في شركة زميلة مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالتكلفة. يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار للاعتراف بالتغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة منذ تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للاستثمار ولا يتم اختبارها للانخفاض القيمة بشكل فردي. عندما يتم تحويل شركة زميلة من منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة، سيتم الاعتراف بها مبدئياً بالقيمة المدرجة التي يتم تحويلها بها من الطرف الآخر.

الاعتراف بالإيراد

يتم قياس الإيرادات على أساس البدل الذي تتوقع المجموعة تحقيقه في العقد المبرم مع العميل وتستثني المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تقوم بتحويل السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل. يقدم الجدول التالي معلومات حول طبيعة ووقت الوفاء بالتزام الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط الدفع الهامة وسياسة الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

نوع الخدمة	طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء
الخدمات المتعلقة بالموانئ بما في ذلك الخدمات الرقمية	تتكون خدمات المجموعة المتعلقة بالموانئ من حاويات الشحن والتفريغ والبضائع العامة والخدمات الرقمية والتي يتم تنفيذها بشكل عام في فترة زمنية قصيرة. يتم التعاقد على الخدمات المتعلقة بالميناء مع العملاء كمعاملة واحدة. تتمتع هذه الخدمات المتعلقة بالموانئ بدرجة عالية من التكامل وبالتالي فهي تشكل التزام أداء منفرد للمجموعة. يتم الاعتراف بالإيرادات من هذه الخدمات في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات للعميل وعادة ما تكون مستحقة الدفع في غضون 30 إلى 45 يوماً. تقدم المجموعة كذلك خدمات تخزين الحاويات بناءً على طلب العميل بناءً على فترة الاستخدام في ساحة التخزين والتي تشكل التزام أداء منفصل ومتميز. يتم الاعتراف بالإيرادات من خدمات تخزين الحاويات على مدى فترة أيام التخزين وعادة ما تكون مستحقة الدفع في غضون 30 إلى 45 يوماً. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً لمعدلات التعرفة المعلنة من قبل سلطات الميناء أو الأسعار المتفق عليها مع العملاء.
ترتيبات امتياز الخدمة	تمثل امتيازات الميناء إيرادات الإيجار من الامتياز الممنوح لطرف ثالث للحق الحصري لتشغيل محطات الحاويات، والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. تعود إيرادات الإيجار المعترف بها إلى رسوم الامتياز الثابتة على أساس العقد المبرم ورسوم الامتياز المتغيرة. تعترف المجموعة بالإيرادات على مدى فترة زمنية. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع العملاء.
الخدمات البحرية	يتم الاعتراف بالإيرادات من رفع السفن ورسوها وفكها في الوقت الذي يستهلك فيه العميل الخدمات ويستفيد منها. يتم التعاقد على هذه الخدمات مع العملاء كمعاملة واحدة وتشكل التزام أداء متميز واحد للمجموعة. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً لمعدلات التعرفة المنشورة من قبل سلطات الميناء أو الأسعار المتفق عليها مع العملاء.
الخدمات اللوجستية	تتكون الإيرادات من الخدمات اللوجستية من الشحن والنقل بالشاحنات ويتم الاعتراف بها في الفترة الزمنية التي يتم فيها استيفاء الشروط التعاقدية للاتفاقية، وإما أن المستخدم النهائي قد وافق على الخدمات وفقاً لعقد البيع، أو انقضت شروط القبول، أو لدى المجموعة دليل موضوعي على استيفاء جميع معايير القبول. تتضمن جميع العقود تسليماً واحداً ولا تتضمن خدمة تكامل ولا يمكن لطرف آخر تنفيذها. ولذلك يتم احتسابها كالتزام أداء واحد. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع العملاء.
عقود الإيجارات والخدمات من المدن الاقتصادية والمناطق الحرة	يتم الاعتراف بعقود الإيجار في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. عندما يتم استلام بدل عقد الإيجار لفترة لاحقة، يتم تأجيل مبلغ الإيرادات العائد والاعتراف به في الفترة اللاحقة. يتم تصنيف الإيرادات غير المعترف بها كإيرادات مؤجلة ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي الموحد. يتم الاعتراف بالإيرادات من الخدمة الإدارية والترخيص والتسجيل في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات للعميل. للاعتراف بالإيرادات، تحدد المجموعة سعر المعاملة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مع العملاء.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

إيرادات التمويل
يتم الاعتراف بإيرادات التمويل من إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم تماماً المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة المدرجة للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند احتساب إيرادات الفائدة، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة المدرجة للأصل (عندما لا يكون الأصل ذات ائتمان منخفض القيمة). ومع ذلك، بالنسبة للموجودات المالية ذات ائتمان منخفض القيمة بعد الإعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل ذات ائتمان منخفض القيمة، يتم احتساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي.

إيرادات أخرى
تشمل الإيرادات الأخرى على الإيرادات عندما ينشأ الحق للمجموعة في الحصول على المنافع (الغرامات، رسوم حجز الأراضي ورسوم المناقصات، إلخ) من خلال الترتيبات التعاقدية وغيرها من الترتيبات ويتم الاعتراف بها عندما ينشأ الحق لصالح المجموعة.

عقود الإيجار
المجموعة كمؤجر

تقوم المجموعة بتأجير استثماراتها العقارية، بما في ذلك العقارات الخاصة بها وحق استخدام الموجودات.

يتم تصنيف عقود الإيجار والتي تكون المجموعة مؤجراً لها كعقود إيجار تمويلية أو تشغيلية. عندما تنقل الشروط لعقد الإيجار كل المخاطر والمزايا الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد كعقد إيجار تمويلي. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية.

يتم احتساب إيرادات الإيجار الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلية للاستثمارات العقارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ويتم إدراجها في الإيرادات في الربح أو الخسارة بسبب طبيعتها التشغيلية، باستثناء إيرادات الإيجار الطارئة التي يتم الاعتراف بها عند نشأتها. يتم الاعتراف بالتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة في التفاوض على عقد الإيجار التشغيلي وترتيبه كمصروفات على مدى فترة الإيجار على نفس الأساس مثل إيرادات الإيجار.

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار التي لم يصدر بها فواتير كنتيجة لتوزيع ذمم الإيجار المدينة على أساس القسط الثابت على أساس أن الاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة تقدم زيادة معينة في الإيجارات. تعكس هذه المحاسبة تقديرات الإدارة للمبالغ القابلة للاسترداد استناداً إلى نية العملاء ومستوى الاستثمارات التي قاموا بها والتي من شأنها خلق حافز تجاري للمستأجر لمواصلة التزامات الإيجار. علاوة على ذلك، فإن اعتبار الاستحقاق التعاقدي للأضرار المادية في حدود هذه الأرصدة التي لم يصدر بها فواتير، من شأنه أن يؤثر على الاعتراف بذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير.

يتم خصم حوافز الإيجار التي يتم دفعها أو مستحقة للمستأجر من مدفوعات الإيجار. وبالتالي، يتم الاعتراف بحوافز عقد الإيجار كتخفيض في إيرادات الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. إن مدة عقد الإيجار هي الفترة غير القابلة للإلغاء من عقد الإيجار مع أي مدة أخرى يكون للمستأجر فيها خيار مواصلة عقد الإيجار، حيث تكون المجموعة، في بداية عقد الإيجار، متأكدة بشكل معقول من أن المستأجر سيقوم بممارسة هذا الخيار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستلمة من المستأجرين لإنهاء عقود الإيجار أو للتعويض عن حالات التعطيل في الربح أو الخسارة عندما ينشأ الحق في استلامها.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من عقود الإيجار بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار المجموعة في عقود الإيجار. يتم توزيع إيرادات عقود الإيجار التمويلية للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار المجموعة القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار. لاحقاً للاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة القيمة المتبقية المقدرة غير المضمونة وتطبق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، مع الاعتراف بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على ذمم الإيجار المدينة.

عندما يتضمن العقد على مكونات الإيجار وغير الإيجار، تطبق المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 لتوزيع البدل بموجب العقد لكل مكون.

المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد مبرماً أو يحتوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. تعترف المجموعة بحق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات عقود الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (تعرف بأنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود الإيجار لموجودات منخفضة القيمة. بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بمدفوعات عقود الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منهجي آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك الفوائد الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يتم قياس مطلوبات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات عقود الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء، وتخصم باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا كان هذا السعر لا يمكن تحديده فوراً، فإن المجموعة تستخدم سعر الفائدة الإضافي.

تشمل مدفوعات عقود الإيجار المدرجة في قياس مطلوبات عقود الإيجار ما يلي:

- مدفوعات عقود الإيجار الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة الأخرى)، ناقصاً أي حوافز عقود إيجار؛
- مدفوعات عقود الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس بشكل مبدئي باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفعات لغرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض مطلوبات عقد الإيجار كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم قياس مطلوبات عقد الإيجار لاحقاً من خلال زيادة القيمة المدرجة لتعكس الفائدة على مطلوبات عقد الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) ومن خلال خصم القيمة المدرجة لتعكس مدفوعات عقد الإيجار التي تم إجراؤها.

تقوم المجموعة بإعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لحق استخدام الموجودات ذي العلاقة) عندما:

- يتم تغيير فترة عقد الإيجار أو هناك تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل؛
- تتغير مدفوعات عقد الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدل باستخدام معدل الخصم المبدئي (ما لم تتغير مدفوعات عقد الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل)؛ و
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم احتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات عقد الإيجار من خلال خصم مدفوعات عقد الإيجار المعدل باستخدام معدل الخصم المعدل.

لم تقم المجموعة بأي من هذه التعديلات خلال الفترات التي تم عرضها.

يتم استهلاك حق استخدام الموجودات خلال الفترة الأقصر من مدة عقد الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل الأساسي. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق استخدام الموجودات، فإن ذلك يعكس أن المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، ويتم استهلاك حق استخدام الموجودات ذات العلاقة من خلال العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم عرض حق استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والآلات والمعدات في بيان المركز المالي الموحد. تشتمل حق استخدام الموجودات على القياس المبدئي لالتزام الإيجار المقابل، ودفعات الإيجار التي تتم في أو قبل يوم البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة مبدئية. يتم عرض حق استخدام الموجودات بشكل منفصل في بيان المركز المالي الموحد ويتم استهلاكه على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي على النحو التالي، والتي هي مماثلة / أقصر لفترة الإيجار. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

الأراضي	50 سنة
امتيازات الموانئ	35 سنة
المستودعات	10 – 30 سنة
آلات ومعدات	25 سنة

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تعكس تكلفة حق استخدام الموجودات، فإن المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات ذي الصلة على مدار العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. تطبق المجموعة المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 لتحديد ما إذا كان حق استخدام الموجودات قد انخفضت قيمته وتسجيل خسارة انخفاض القيمة المحددة كما هو موضح في سياسة انخفاض قيمة الموجودات غير المالية. لا يتم إدراج الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس مطلوبات عقد الإيجار وحق استخدام الموجودات. يتم الإعتراف بالمدفوعات ذات العلاقة كمصروف في الفترة التي يتم فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم إدراجها ضمن «مصاريف عمومية وإدارية» في بيان الربح أو الخسارة الموحد. كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم احتساب أي عقد إيجار ومكونات غير مؤجرة مرتبطة به كترتيب واحد. لم تستخدم المجموعة هذه الوسيلة العملية.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

العملات الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية لشركات المجموعة، يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. في تاريخ كل تقرير، يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات المالية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ. يتم تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمحددة بالعملات الأجنبية بالمعدلات السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية. لغرض عرض البيانات المالية الموحدة، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعمليات الأجنبية للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات بمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتقلب أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. يتم الاعتراف بفروق الصرف الناشئة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر ويتم تكبدها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية (العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة حسب الاقتضاء).

عقود الضمانات المالية

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المُصدر سداد مدفوعات محددة لتعويض حامل الضمان عن خسارة تكبدها بسبب فشل المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم قياس عقود الضمانات المالية الصادرة عن منشأة المجموعة مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تكن ناتجة عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً عند القيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حيثما كان ذلك مناسباً، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات للمجموعة.

يتم عرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أنها «مخصص خسارة ائتمان متوقعة».

تكاليف الاقتراض

يتم إضافة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرةً إلى استحواذ أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة، وهي الموجودات التي تتطلب بالضرورة فترة جوهرية من الوقت لتصبح جاهزة للاستخدام المقصود له أو لبيعها، إلى تكلفة هذه الموجودات إلى أن تصبح هذه الموجودات جاهزة بصورة جوهرية للاستخدام المقصود له أو لبيعها.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تكبدها.

الممتلكات والآلات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والآلات والمعدات المحتفظ بها للاستخدام في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات للتأجير للآخرين (باستثناء الاستثمارات العقارية)، أو لأغراض إدارية، في بيان المركز المالي الموحد على أساس تكلفتها ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة إلى شراء الأصل. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

يتم رسملة النفقات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم احتسابها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة المدرجة للبند المستبدل. تتم رسملة النفقات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والآلات والمعدات. يتم الاعتراف بجميع النفقات الأخرى في بيان الربح أو الخسارة الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة المعمول بها للأصول على أساس القسط الثابت والتي تبدأ عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام المقصود منها. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر، والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

	السنوات
البنية التحتية للموانئ	3 – 50 سنة
البنية التحتية للطرق	3 – 50 سنة
المحطات الفرعية	25 سنة
المباني والتحسينات على المباني	2 – 50 سنة
المعدات المكتبية والأثاث	3 – 25 سنة
المركبات	4 – 10 سنة

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة، ويتم احتساب أثر أي تغير في القيم المقدرة على أساس مستقبلي.

يتم إلغاء الاعتراف بأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يتوقع أن تنشأ فوائد اقتصادية مستقبلية عن الاستخدام المستمر للأصل. يتم تحديد المكسب أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد أو تقاعد أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات كالفرق بين صافي عوائد المبيعات والقيمة المدرجة للأصل ويتم الاعتراف به في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

يتم إدراج العقارات أو الموجودات قيد الإنشاء لأغراض الإنتاج والتوريد أو الإدارة، بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض مدرجة. تشتمل التكلفة على جميع التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقار بما في ذلك تكاليف الموظفين المرتبطة، وبالنسبة للموجودات المؤهلة يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية. عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى البند الملائم ضمن ممتلكات ومعدات، ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة. لا يتم احتساب استهلاك على الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية على عقارات منجزة وعقارات قيد التطوير. يتم الاحتفاظ بالعقارات المكتملة لكسب الإيجارات و/أو زيادة رأس المال والعقارات قيد الإنشاء للاستخدام المستقبلي كاستثمارات عقارية.

يتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعمول بها على أساس القسط الثابت (الأعمار الإنتاجية المقدرة من 20 إلى 50 سنة) تبدأ عندما تصبح الأصول جاهزة للاستخدام المقصود. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك في تاريخ كل بيان مركز مالي، مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

لا يتم احتساب استهلاك على الأرض المدرجة في الاستثمارات العقارية.

يتم استبعاد الاستثمار العقاري عند البيع أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام ولا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستبعاد. يتم إدراج أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد العقار (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي عائدات البيع والقيمة المدرجة للأصل) في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي تم فيها استبعاد العقار.

الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة الأخرى، بما في ذلك علاقات وحقوق العملاء التي تم الاستحواذ عليها من قبل المجموعة والتي لديها أعمار إنتاجية محددة، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة وذلك فقط عندما تُزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل المحدد الذي تتعلق به. يتم الاعتراف بكافة النفقات الأخرى، بما في ذلك النفقات على الشهرة والعلامات التجارية التي يتم إنتاجها داخلياً، ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

يتم احتساب الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة ناقصاً القيم المتبقية المقدرة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ويتم عادةً الاعتراف به ضمن الربح أو الخسارة. لا يتم إطفاء الشهرة.

	سنوات
حقوق	30 – 3
عقود العملاء	29 – 3

يتم مراجعة طرق الإطفاء والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقرير وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا.

يتم مراجعة القيم المدرجة للشهرة للانخفاض في القيمة على أساس سنوي والموجودات غير الملموسة الأخرى عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة المدرجة قد لا تكون قابلة للاسترداد، على التوالي. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وعندما تتجاوز القيمة المدرجة المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وتمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تعمل المجموعة في نهاية كل فترة تقرير على مراجعة القيم المدرجة للممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). عندما لا ينتج الأصل تدفقات نقدية مستقلة عن الموجودات الأخرى، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد محددة، أو يتم توزيعها إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن الموجودات غير الملموسة بأعمار استخدام غير محددة والموجودات غير الملموسة التي لم تصبح متوفرة للاستخدام بعد أن يتم اختبارها لانخفاض القيمة سنوياً على الأقل وعند وجود مؤشر على انخفاض قيمة الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر الخاصة بالأصل التي لم يتم تعديل تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لها.

في حال تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرةً في الربح أو الخسارة.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المتزايدة عن القيمة المدرجة التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرةً في الربح أو الخسارة.

المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، بعد تكوين المخصص المطلوب لأي بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تمثل التكاليف المصاريف المتكبدة في إحضار كل منتج إلى وضعه الحالي وحالته الراهنة ويتم تحديدها على أساس متوسط التكلفة المرجح.

يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق على سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية، ناقصاً التكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن أحداث سابقة والتي يكون من المحتمل أن تكون المجموعة ملزمة لتسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق.

إن المبلغ المعترف به كمخصص يتم احتسابه حسب أفضل التوقعات للبدل المطلوب لمقابلة الالتزام كما بنهاية فترة التقرير بعد الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والأمور غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدّرة لسداد الالتزام الحالي، فإن قيمته المدرجة هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون جزء أو كافة المنافع الاقتصادية المطلوبة لسداد المخصص متوقع استردادها من طرف ثالث، فإنه يتم الاعتراف بالذمة المدينة كموجودات في حالة كون استلام واستعاضة المبلغ مؤكدة ويمكن قياس المبلغ بشكل موثوق.

مكافآت الموظفين

يتم تكوين استحقاق للالتزامات المقدّرة لاستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر السفر بناءً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى نهاية السنة.

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند استحقاق هذه المكافآت على أساس آخر راتب للموظفين وفترة خدمتهم، رهناً باكتمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

تساهم المجموعة في خطة التقاعد لمواطني دولة الإمارات بموجب قانون صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي. يتمثل ذلك في خطة معاشات تقاعدية محددة المساهمة ويتم تحميل مساهمات المجموعة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطة، يقع على المجموعة التزام قانوني واستدلالي بدفع المساهمات الثابتة عند استحقاقها ولا توجد التزامات بدفع المنافع المستقبلية.

يتم الإفصاح عن الاستحقاق المتعلق بالإجازة السنوية وتذاكر السفر ومساهمة المجموعة في نظام التقاعد لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كمطلوبات متداولة، في حين يتم الإفصاح عن المخصصات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين كمطلوبات غير متداولة.

المنح الحكومية

لا يتم الاعتراف بالمنح الحكومية إلا عند وجود تأكيد معقول بالتزام المجموعة بالشروط المرتبطة بها واستلام المنح.

يتم الإعتراف بالمنح الحكومية في الربح أو الخسارة على أساس منتظم على مدى الفترات التي تقوم فيها المجموعة بالإعتراف بالتكاليف ذات العلاقة والتي يقصد بالمنح تعويضها كمصاريف. وعلى وجه الخصوص، فإن المنح الحكومية التي يتمثل شرطها الأساسي في أن يكون على المجموعة شراء أو إنشاء أو تملك موجودات غير متداولة (بما في ذلك الممتلكات والآلات والمعدات) يتم الإعتراف بها كمنح حكومية مؤجلة في بيان المركز المالي ويتم تحويلها إلى الربح أو الخسارة بشكل منتظم وعقلاني (تم خصمها مقابل التكاليف المباشرة) على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية المدينة كتعويض عن مصاريف أو خسائر تم تكبدها فعلياً أو لغرض تقديم دعم مالي فوري للمجموعة مع عدم وجود تكاليف مستقبلية ذات علاقة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تصبح مستحقة فيها.

يتم إدراج المنح الحكومية غير النقدية بالقيمة الاسمية عند الاعتراف بها.

الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات التي تعود مباشرةً إلى شراء أو إصدار موجودات مالية ومطلوبات مالية (باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أيهما أنسب، عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الموجودات المالية

يتم الإعتراف وإلغاء الإعتراف بجميع مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطريقة الاعتيادية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات التي تتم بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تستلزم تسليم الموجودات ضمن إطار زمني تم تحديده من خلال التشريع أو العرف السائد في السوق.

يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة على أساس تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم الوفاء بالشروط التالية ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة:

- الأصل المالي المحتفظ به ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة:

- يتم الإحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلٍ من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي ينتج عنها تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف المبدئي باستثمار في حقوق الملكية غير محتفظ به للمتاجرة، قد تختار المجموعة بشكل نهائي عرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.

يتم قياس جميع الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وهذا يشمل جميع الموجودات المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدئي، قد تقوم المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء بتخصيص أصل مالي يلبي بطريقة أخرى المتطلبات، ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات للإدارة. تتضمن تلك المعلومات ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الفوائد التعاقدية، والاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، مطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة متوقعة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يعتمد على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

لا تعتبر تحويلات الموجودات المالية إلى أطراف ثالثة في المعاملات غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع الاعتراف المستمر للمجموعة بالموجودات.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع دخل الفوائد خلال الفترة المعنية.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي القيمة التي يتم من خلالها قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدفعات الرئيسية، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، ويتم تعديلها لأي مخصص خسارة.

أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار بشكل نهائي (لكل أداة على حدة) وذلك لتصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح بتحديد القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به للمتاجرة أو إذا كان بدل طارئ تم الاعتراف به من قِبل المُستحوذ من خلال دمج الأعمال.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، وبدلاً من ذلك، يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، إلا إذا كانت أنصبة الأرباح تمثل بوضوح تحصيل جزء من تكلفة الاستثمار.

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة المدرجة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. على وجه التحديد:

- بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزء من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة؛ و
- بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، الذمم المدينة التجارية، المستحق من الجهات ذات العلاقة، الإيرادات المستحقة وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأداة المالية المعنية.

وتعترف المجموعة بشكل دائم بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني للذمم المدينة التجارية، المستحق من الجهات ذات العلاقة، الإيرادات المستحقة وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات المالية باستخدام مخصص ماتريكس بناء على خبرة المجموعة السابقة في مجال خسارة الائتمان، وتعديلها وفقاً للعوامل الخاصة بالمدينين، والظروف الاقتصادية العامة، وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للأموال حسبما يكون ملائماً. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تعترف المجموعة بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، إذا لم تزد مخاطر الائتمان للأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسارة الائتمان الموقعة لفترة 12 شهراً.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع لأداة مالية. في المقابل، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على فترة 12 شهر جزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر حدوث التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير مع خطر التخلف عن سداد الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد كبير. تتضمن المعلومات المستقبلية التي تم أخذها بالاعتبار الآفاق المستقبلية للمجالات التي يعمل فيها المدينون للمجموعة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمنظمات المماثلة الأخرى، وكذلك الأخذ في الاعتبار المصادر الخارجية المختلفة والمعلومات الاقتصادية المتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للمجموعة.

تعريف التخلف عن السداد

تعتبر المجموعة ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تستوفي بأي من المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام:

- عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين؛ و
- تشير المعلومات التي تم تطويرها داخلياً أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين للدائنين بالكامل، بما في ذلك المجموعة (دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات تملكها المجموعة).

بصرف النظر عن التحليل السابق، تعتبر المجموعة أن التخلف عن السداد قد حدث عندما تجاوز أحد الموجودات المالية أكثر من 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار آخر للتخلف عن السداد أكثر ملاءمة.

الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة

يعتبر الأصل المالي ذات قيمة ائتمانية منخفضة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية هامة يواجها المصدر أو المقترض؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد (راجع (2) أعلاه)؛
- أن يقوم الدائن (الدائنين) للمقترض، نتيجة لصعوبات مالية لأسباب اقتصادية أو تعاقدية يواجها المقترض، بمنح المقترض امتياز (امتيازات) والتي لم يكن ليأخذها الدائن (الدائنين) بالاعتبار، بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي أخر؛ أو
- عدم وجود سوق نشط لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الأصل المالي عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة وليس هناك أي احتمال واقعي للتعافي، على سبيل المثال عندما يكون المدين قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس، أو في حالة الذمم المدينة التجارية، عندما تكون المبالغ قد تجاوزت عامين من استحقاقها، أيهما أقرب. يمكن أن تبقى الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ وفقاً لإجراءات الاسترداد الخاصة بالمجموعة، مع مراعاة المشورة القانونية حيثما كان ذلك مناسباً. يتم الإعتراف بأية مبالغ مستردة في الربح أو الخسارة.

القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

يعتبر قياس خسارة الائتمان المتوقعة دليلاً لاحتمالية التخلف عن السداد، والخسارة بافتراض التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة وجود تخلف عن السداد) والتعرضات عند التخلف عن السداد. إن تقييم احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة هو بناءً على معلومات مستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الإئتمان المتوقعة كالفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول المجموعة الأصل المالي، وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام المجموعة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها المستبقاة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب على المجموعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول، فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف بالقروض المرهونة بالمبالغ المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بأي فرق بين المبلغ المدرج للأصل وإجمالي البدل المستلم أو الذي سوف يتم استلامه في الربح أو الخسارة. في المقابل، عند إلغاء الإعتراف بالاستثمار في أداة حقوق الملكية التي قامت المجموعة باختيارها عند الإعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المستبقاة.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بما يتماشى مع جوهر الترتيب التعاقدي وتعريف المطلوبات المالية وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يبرهن حصة متبقية في موجودات منشأة بعد طرح كافة مطلوباتها. يتم تسجيل أدوات الملكية الصادرة من قبل المجموعة بالمبالغ المستلمة بعد تنزيل مصاريف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

المطلوبات المالية التي هي ليست (1) بدل محتمل لمشتري في اندماج الأعمال، (2) محتفظ بها للمتاجرة، أو (3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتوزيع مصروفات الفائدة خلال الفترة ذات العلاقة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بشكل محدد بخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزء أساسي من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للالتزام المالي أو لفترة أقصر (حسبما يكون ملائماً)، إلى التكلفة المطفأة لالتزام المالي.

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية بعملة أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأدوات.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما وفقط عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدي أو إلغائه أو انتهاء مدته. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والبدل المدفوع والمستحق السداد في الربح أو الخسارة.

المقاصة

يتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما وفقط عندما يكون للمجموعة حق قانوني لمقاصة المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس صاف أو لتحقيق الأصل، وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

3 ملخص بأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تصنف المجموعة مشتقات معينة كأدوات تحوط بغرض التحوط من التغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالمعاملات المتوقعة المحتملة بشكل كبير الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة.

تحوطات التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تحوط للتدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمه في احتياطي التحوط. يقتصر الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند الخاضع للتحوط، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، من بداية التحوط. يتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

يتم قياس الموجودات غير المتداولة (ومجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة المدرجة والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها المدرجة من خلال صفقة بيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يتم تلبية هذا الشرط فقط عندما يكون البيع محتملاً بشكل عالي ويكون الأصل غير المتداول (ومجموعات الاستبعاد) متوفراً للبيع الفوري في شكله الحالي. ينبغي أن تكون الإدارة ملتزمة بالبيع الذي يتوقع أن يكون مؤهلاً للاعتراف به كبيع كامل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن خسارة للسيطرة على شركة تابعة، يتم تصنيف جميع موجودات ومطلوبات تلك الشركة التابعة كمحتفظ بها للبيع عند تلبية المعيار الوارد أعلاه، بغض النظر عن فيما إذا كانت المجموعة سوف تحتفظ بحقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة التابعة السابقة بعد البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد لاستثمار في شركة زميلة أو جزء من استثمار في شركة زميلة، فإنه يتم تصنيف الاستثمار أو جزء من الاستثمار في الشركة الزميلة، الذي سيتم استبعاده كمحتفظ به للبيع عند تلبية المعيار الوارد أعلاه. تتوقف المجموعة بعد ذلك عن تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به للبيع. يتم الاستمرار في احتساب أي جزء محتفظ به للاستثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه كمحتفظ به للبيع باستخدام طريقة حقوق الملكية.

الضريبة

تتكون ضريبة الدخل (المصروف) / المنفعة من الضرائب الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بضريبة الدخل (المصروف) / المنفعة في الربح أو الخسارة باستثناء ما يتعلق بإندماج الأعمال، أو البنود المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو في الدخل الشامل الآخر.

الضريبة الحالية

تستند الضريبة الحالية المستحقة الدفع على الربح الخاضع للضريبة للفترة/ السنة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن صافي الربح كما هو مدرج في الربح أو الخسارة لأنه يستثني بنود الدخل أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو الخاضعة للخصم في سنوات أخرى ويستثني كذلك البنود التي لن تخضع للضريبة أو للخصم. يتم احتساب التزام المجموعة للضرائب الحالية باستخدام معدلات الضرائب المطبقة أو التي تم تطبيقها بشكل جوهري في نهاية فترة التقرير.

يتم الاعتراف بالمخصص لتلك الأمور التي يكون تحديد الضريبة لها غير مؤكد ولكن من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي مستقبلي للأموال إلى مصلحة الضرائب. يتم قياس المخصصات بأفضل تقدير للمبلغ المتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على حكم خبراء الضرائب داخل المجموعة مدعومين بخبرات سابقة فيما يتعلق بهذه الأنشطة وفي بعض الحالات بناءً على مشورة ضريبية متخصصة مستقلة.

الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات لأغراض إعداد التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة التالية: الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات لأي معاملة لا تكون ناتجة عن اندماج الأعمال والتي لا تؤثر على المحاسبة أو الربح أو الخسارة الخاضع للضريبة، والفروق التي تتعلق بالاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة إلى الحد الذي يكون من المحتمل عدم عكسها في المستقبل المنظور.

بالإضافة لذلك، لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الناتجة من الاعتراف المبدئي بالشهرة. يتم قياس الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها استناداً إلى القوانين الموضوعة أو التي قد يتم تطبيقها بشكل جوهري بتاريخ التقرير. يتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة في حال وجود حق نافذ قانونياً لإجراء مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية، وفي حال كونها تخص موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية التي يتم فرضها من قبل نفس السلطة الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت خاضعة لضريبة أخرى، ولكنها تعتزم تسوية موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية على أساس الصافي أو سوف يتم تحقيق موجودات ومطلوبات الضريبة في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لخسائر الضريبة غير المستخدمة، إعفاءات الضريبة غير المستخدمة والفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي يكون من المحتمل بأن تتوفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة والتي يمكن مقابلها الانتفاع بالفروق المؤقتة. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة بتاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح عنده من غير المحتمل أن تتحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في الإيضاح 3، يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة اتخاذ أحكام (بخلاف تلك التي تتضمن التقديرات) التي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها، وتكوين تقديرات وافتراضات حول القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات التي ليست جلية الوضوح من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بمراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

الأحكام الحساسة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي القرارات الحساسة، عدا تلك التي تتضمن تقديرات (الموضحة أدناه بشكل منفصل)، والتي قامت الإدارة باتخاذها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكثر تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم السيطرة على مشروع مشترك

يبين (إيضاح 9) حول البيانات المالية الموحدة أن الشركات المستثمر بها التالية هي مشروع مشترك للمجموعة على الرغم من أن المجموعة تمتلك 51٪ من حقوق الملكية وحقوق التصويت.

إسم الشركة المستثمر بها	مكان التأسيس	مكان التشغيل	نسبة الفائدة الفعلية والسيطرة الفعالة
شركة مرافئ أبوظبي	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	51%

يتم الاحتفاظ بحقوق الملكية المتبقية من قبل المساهمين غير المرتبطين بالمجموعة.

قامت إدارة الشركة بتقييم ما إذا كانت المجموعة لديها سيطرة على شركة مرافئ أبوظبي أم لا بناءً على ما إذا كانت المجموعة لديها حقوق حالية والقدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من شركة مرافئ أبوظبي من جانب واحد. ولإصدار حكمها، أخذت الإدارة في الاعتبار قدرة المجموعة على القيام بأنشطة مباشرة. لذلك، استنتجت الإدارة إلى أن المجموعة تتمتع بحقوق تصويت متساوية مع المستثمر الآخر ونفس التمثيل في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها وأن المجموعة لديها سيطرة مشتركة على الشركة المستثمر بها.

المصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد

إن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية للتقدير غير المؤكد في فترة التقرير والتي تحمل مخاطر هامة قد تتسبب في تعديلات جوهرية على القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة هي كما يلي.

4 أحكام محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية

يتم تقييم الاستثمارات العقارية لتحديد انخفاض القيمة بناءً على تقييم التدفقات النقدية للوحدات الفردية المنتجة للنقد عند وجود مؤشر على انخفاض القيمة.

عند تقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن الاستثمارات العقارية في نهاية فترة التقرير قد انخفضت قيمتها، فقد أخذت المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- التغييرات في البيئة التكنولوجية، السوقية، الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها المجموعة والتي لها أو قد يكون لها تأثير سلبي على المجموعة،
- الضرر المادي للموجودات قيد الإنشاء؛
- خطط لوقف أو إعادة هيكلة العمليات التي تنتمي إليها الموجودات قيد الإنشاء؛ و
- دليل من تقارير داخلية يُشير إلى وجود انخفاض جوهري في صافي التدفقات النقدية المتوقع من الأصل.

يتم اختبار انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيم المدرجة قد لا تكون قابلة للاسترداد. عند إجراء إحتسابات القيمة في الاستخدام، تقوم الإدارة بتقدير توقعات التدفقات النقدية المخصومة بناءً على تقديرات موثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية، مدعومة بالشروط المتوقعة لترتيبات الإيجار الحالية من الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد وتحدد معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. بناءً على هذا التقييم التفصيلي الذي تم إجراؤه، استنتجت الإدارة عدم وجود خسائر انخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر 2022.

الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية

تستند الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية إلى حكم الإدارة على النمط التاريخي للأعمار الإنتاجية والمعايير العامة في الصناعة. يمكن أن يتغير بشكل جوهري نتيجة للابتكارات التقنية وإجراءات المنافسين استجابة لدورات الصناعة الشديدة. ستزيد الإدارة من تكلفة الاستهلاك عندما تكون الأعمار الإنتاجية أقل من الأعمار المقدرة سابقاً، أو ستقوم بشطب أو تخفيض الموجودات المتقادمة أو غير الإستراتيجية التي تم التخلي عنها أو بيعها. قامت الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والآلات والمعدات، المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية وقد حددت أن هذه التوقعات لا تختلف بشكل كبير عن التقديرات السابقة.

احتساب مخصص الخسارة

يعتبر قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير مهم يتضمن منهجية التحديد والنماذج ومدخلات البيانات. تم الإفصاح عن تفاصيل منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في (إيضاح 11). للمكونات التالية تأثير هام على مخصص الخسارة الائتمانية: تعريف التخلف عن السداد، احتمال التعثر عن السداد، التعرض عند التعثر عن السداد والخسارة بافتراض التعثر عن السداد.

تستخدم المجموعة مصفوفة المخصص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة. تستند معدلات المخصصات إلى الأيام التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق. تستند مصفوفة المخصص مبدئياً إلى معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة للمجموعة. ستعمل المجموعة على معايرة المصفوفة لإدراج البيانات المستقبلية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة ويتم تحليل التغييرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم العلاقة بين معدلات التعثر عن السداد التاريخية القابلة للملاحظة والظروف الاقتصادية المتوقعة والخسائر الائتمانية المتوقعة هو تقدير هام. قد لا تكون الخبرة التاريخية للمجموعة في الخسائر الائتمانية والظروف الاقتصادية المتوقعة ممثلة عن السداد الفعلي للعملاء في المستقبل.

إنخفاض قيمة الشهرة

يتطلب تحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها تقديرًا للقيمة في الإستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. يتطلب احتساب القيمة في الاستخدام أن تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدة المنتجة للنقد ومعدل خصم مناسب من أجل احتساب القيمة الحالية التي تتضمن بالضرورة عمل تقديرات وافتراضات عديدة فيما يتعلق بنمو الإيرادات وهوامش التشغيل المناسبة ومعدلات الخصم ومتطلبات رأس المال العامل. من المحتمل أن تختلف هذه التقديرات عن النتائج الفعلية المستقبلية للعمليات والتدفقات النقدية، ومن المحتمل أن تكون هذه الفروق جوهرية.

إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم تقييم الممتلكات والآلات والمعدات وحق استخدام الموجودات والموجودات البيولوجية والإستثمارات العقارية لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على تقييم التدفقات النقدية على الوحدات المنتجة للنقد الفردية عندما يكون هناك مؤشر على انخفاض القيمة يتم تحديد التدفقات النقدية بناءً على الاتفاقيات التعاقدية والتقديرات على مدى العمر الإنتاجي للموجودات ويتم خصمها باستخدام مجموعة من معدلات الخصم التي تمثل معدل العائد على هذه الوحدات المنتجة للنقد. يتم مقارنة صافي القيم الحالية مع القيم المدرجة لتقييم أي انخفاض محتمل. إن الإدارة مقتنعة بأنه لم يتم تسجيل أي انخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات والإستثمارات العقارية كما في نهاية السنة.

انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة

عند اختبار انخفاض القيمة، تقوم المجموعة بتقييم ربحية الشركة المستثمر فيها والسيولة والملاءة المالية والقدرة على تحقيق التدفقات النقدية التشغيلية في المستقبل المنظور. يتم الإعتراف بأي عجز بين القيمة المقدرة القابلة للاسترداد والقيمة المدرجة للاستثمار كمصروف في بيان الربح أو الخسارة الموحد. إن الإدارة مقتنعة بعدم ضرورة وجود مخصص انخفاض في قيمة الإستثمارات في شركتها الزميلة.

معدل الخصم المستخدم للقياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار

تقوم المجموعة، كمستأجر، بقياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار غير المسددة في تاريخ البدء. يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا كان من الممكن تحديد هذا السعر بسهولة. إذا تعذر تحديد هذا السعر بسهولة، عند الاعتراف الأولي بعقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي. معدل الاقتراض الإضافي هو معدل الفائدة الذي يتعين على المجموعة دفعه للاقتراض على مدى فترة مماثلة، وبضمان مماثل، تكون الأموال اللازمة للحصول على أصل بقيمة مماثلة لموجودات حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تنشئ حافز اقتصادي لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم إدراج خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكد بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لن يتم إنهائه). لا يتم إدراج التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في مطلوبات عقود الإيجار، لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن عقود الإيجار سيتم تمديدها (أو لن يتم إنهاؤها).

5 ممتلكات وآلات ومعدات

	البنية التحتية للموانئ ألف درهم	البنية التحتية للطرق ألف درهم	المحطات الفرعية ألف درهم	المباني والتحسينات ألف درهم	السفن والمعدات البحرية ألف درهم	المعدات المكتبية ألف درهم	المركبات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة									
في 1 يناير 2021	8,510,904	512,880	359,016	2,313,966	686,459	712,865	68,681	4,692,450	17,857,221
إضافات خلال السنة	18,940	–	–	131	2,472	31,840	16,978	2,853,538	2,923,899
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	449,291	–	–	1,436,380	783,359	84,561	109	(2,753,700)	–
تحويلات إلى ذمم مدينة (1)	–	–	–	–	–	–	–	(493,196)	(493,196)
تحويلات إلى ممتلكات محتفظ بها للبيع (إيضاح 35)	–	–	–	–	–	–	–	(237,000)	(237,000)
تحويلات إلى منح (إيضاح 18)	–	–	–	–	–	–	–	(20,998)	(20,998)
استبعادات	(252)	–	–	(9,456)	–	(14,568)	–	–	(24,276)
في 1 يناير 2022	8,978,883	512,880	359,016	3,741,021	1,472,290	814,698	85,768	4,041,094	20,005,650
إضافات خلال السنة	–	–	–	–	12,713	4,674	–	5,105,294	5,122,681
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	207,316	–	79,256	400,442	2,513,277	73,687	–	(3,273,978)	–
تحويلات إلى إستثمارات عقارية (إيضاح 6)	–	–	–	–	–	–	–	(730,936)	(730,936)
تم الإستحواذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 34)	–	–	–	–	327,617	–	–	–	327,617
استبعادات	(8,748)	–	–	–	(2,775)	(4,658)	(1,518)	–	(17,699)
في 31 ديسمبر 2022	**9,244,451**	**512,880**	**438,272**	**4,574,463**	**4,445,692**	**888,401**	**84,250**	**5,141,474**	**25,329,883**
الاستهلاك المتراكم									
في 1 يناير 2021	1,160,611	142,574	114,579	333,392	411,808	309,070	10,296	–	2,482,330
محمل للسنة	162,013	20,649	14,415	42,531	36,379	111,508	32	–	387,527
استبعادات	(40)	–	–	(1,782)	–	(14,567)	–	–	(16,389)
في 1 يناير 2022	1,322,584	163,223	128,994	374,141	448,187	406,011	10,328	–	2,853,468
محمل للسنة	178,795	20,650	15,375	67,968	207,339	94,349	645	–	585,121
تم الإستحواذ عليها من خلال إندماج أعمال (إيضاح 34)	–	–	–	–	98,430	–	–	–	98,430
استبعادات	(5,373)	–	–	–	(444)	–	(1,518)	–	(7,335)
في 31 ديسمبر 2022	**1,496,006**	**183,873**	**144,369**	**442,109**	**753,512**	**500,360**	**9,455**	**–**	**3,540,247**
القيمة المدرجة									
في 31 ديسمبر 2022	**7,748,445**	**329,007**	**293,903**	**4,132,354**	**3,681,617**	**388,041**	**74,795**	**5,141,474**	**21,789,636**
في 31 ديسمبر 2021	**7,656,299**	**349,657**	**230,022**	**3,366,880**	**1,024,103**	**408,687**	**75,440**	**4,041,094**	**17,152,182**

تم توزيع الاستهلاك المحمل في بيان الربح أو الخسارة الموحد كما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
تكاليف مباشرة (إيضاح 25)	481,868	313,699
مصاريف عمومية وإدارية (إيضاح 26)	103,253	73,828
	585,121	**387,527**

باستثناء الممتلكات والآلات والمعدات الممنوحة من قبل حكومة أبوظبي الموضحة في (إيضاح 18)، يتم الاعتراف بجميع الممتلكات والآلات والمعدات الممنوحة من قبل حكومة أبوظبي للمجموعة بقيمة إسمية تبلغ 1 درهم.

تشتمل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بشكل أساسي على التكاليف المتعلقة بتطوير ميناء خليفة والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة.

تمت رسملة تكاليف الموظفين بمبلغ 165.6 مليون درهم ضمن أعمال رأسمالية قيد التنفيذ خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 149.4 مليون درهم).

تمت رسملة تكاليف القروض بمبلغ 35.2 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 61.0 مليون درهم).

(1) قامت المجموعة بإجراء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بقيمة إجمالية تبلغ 500 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 493.2 مليون درهم). تم تمويل الموجودات التي تم تطويرها من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) والدفعات المقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الموجودات، وبالتالي تم تحويل هذه الموجودات إلى «ممتلكات وآلات ومعدات» من الذمم المدينة و«المنح الحكومية المؤجلة» (إيضاح 18) ومن «الدفعات المقدمة لتطوير مشروع ميناء الفجيرة» (إيضاح 23) على التوالي.

6 استثمارات عقارية

	عقارات منجزة ألف درهم	عقارات قيد التطوير ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة			
في 1 يناير 2021	4,203,075	607,238	4,810,313
إضافات	–	268,590	268,590
تحويلات من عقارات قيد التطوير	325,501	(325,501)	–
في 1 يناير 2022	4,528,576	550,327	5,078,903
إضافات	–	321,629	321,629
تحويلات من عقارات قيد التطوير	78,099	(78,099)	–
تحويلات من ممتلكات وآلات ومعدات	–	730,936	730,936
شطب عقارات قيد التطوير		(34,145)	(34,145)
في 31 ديسمبر 2022	**4,606,675**	**1,490,648**	**6,097,323**
الاستهلاك المتراكم			
في 1 يناير 2021	893,395	–	893,395
محمل للسنة	114,567	–	114,567
في 1 يناير 2022	1,007,962	–	1,007,962
محمل للسنة	203,932	–	203,932
في 31 ديسمبر 2022	**1,211,894**	**–**	**1,211,894**
انخفاض القيمة المتراكم			
في 1 يناير 2021	458,899		458,899
عكس خسارة إنخفاض القيمة	(25,813)	–	(25,813)
في 1 يناير 2022	433,086	–	433,086
عكس إنخفاض القيمة على إستثمارات عقارية – صافي	(29,592)	–	(29,592)
في 31 ديسمبر 2022	**403,494**	**–**	**403,494**
القيمة المدرجة			
في 31 ديسمبر 2022	**2,991,287**	**1,490,648**	**4,481,935**
في 31 ديسمبر 2021	**3,087,528**	**550,327**	**3,637,855**

6 استثمارات عقارية (يتبع)

تم تسجيل الاستهلاك المحمل ضمن التكاليف المباشرة في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

تم الاعتراف بإيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية بمبلغ 1,739 مليون درهم (2021: 1,627 مليون درهم) وتم تكبد مصاريف التشغيل (بما في ذلك مصاريف الصيانة) بمبلغ 561,4 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 471,4 مليون درهم).

تشتمل الاستثمارات العقارية المنجزة بشكل رئيسي على التكاليف المتعلقة بالمستودعات ورزين والمدن السكنية للعمال في المدن الاقتصادية والمنطقة الحرة.

لا تستند المدخلات المستخدمة في التقييم إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة، وبالتالي تم اعتبار تقنيات التقييم لتكون ضمن تقييم المستوى 3.

تم الاعتراف ببعض الاستثمارات العقارية للمجموعة بتكلفة 1 درهم، والتي تمثل القيمة الاسمية للعقارات التي مُنحت من حكومة أبوظبي كما هو موضح في (إيضاح 18). تشتمل هذه الاستثمارات العقارية على المستودعات المتعلقة بشركة منطقة خليفة الصناعية ذ.م.م.، ميناء زايد والمدينة الصناعية لأبوظبي.

تشمل العقارات الاستثمارية قيد التطوير بشكل رئيسي التكاليف المتعلقة بالمستودعات ورزين والمدن السكنية للعمال في المناطق الصناعية.

لا تستند المدخلات المستخدمة في التقييم إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة، وبالتالي تم اعتبار تقنيات التقييم لتكون ضمن تقييم المستوى 3. لم يطرأ أي تغيير على أسلوب التقييم خلال السنة ولا يوجد تحويل في السنة الحالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (2021: لا شيء).

7 موجودات غير ملموسة وشهرة

	الشهرة ألف درهم	عقود وعلاقات العملاء ألف درهم	حقوق وعلامة تجارية وأخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة				
في 1 يناير و 31 ديسمبر 2021	54,534	181,200	27,170	262,904
في 1 يناير 2022	54,534	181,200	27,170	262,904
استحواذ من خلال اندماج الأعمال (إيضاح 34)	289,990	372,599	113,430	776,019
كما في 31 ديسمبر 2022	**344,524**	**553,799**	**140,600**	**1,038,923**
الإطفاء المتراكم				
في 1 يناير 2021	–	25,907	2,264	28,171
محمل للسنة	–	9,784	906	10,690
في 1 يناير 2022	–	35,691	3,170	38,861
محمل للسنة		40,436	12,724	53,160
في 31 ديسمبر 2022	**–**	**76,127**	**15,894**	**92,021**
القيمة المدرجة				
في 31 ديسمبر 2022	**344,524**	**477,672**	**124,706**	**946,902**
في 31 ديسمبر 2021	54,534	145,509	24,000	224,043

الشهرة

تم توزيع القيمة المدرجة للشهرة على الوحدات المنتجة للنقد كما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
قطاع اللوجستية – شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م (أ)	32,824	32,824
قطاع اللوجستية – ميكو لوجستكس (ب)	21,710	21,710
القطاع البحري – ديفتيك للخدمات الهندسية البحرية ذ.م.م	26,100	–
القطاع البحري – أليغاتور للشحن البحري ذ.م.م	10,826	–
القطاع البحري – سفين للمسح والخدمات تحت سطح البحر ذ.م.م	92,572	–
القطاع البحري – شركة ترانسمار الدولية للشحن	148,704	–
قطاع الموانئ – ترانسكارجو انترناشيونال	11,788	–
	344,524	**54,534**

تقوم المجموعة باختبار الشهرة سنوياً للتحقق من انخفاض القيمة، أو بشكل أكثر تكراراً إذا كانت هناك مؤشرات على أن الشهرة قد انخفضت قيمتها.

(أ) قطاع اللوجستية – شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م

اعترفت المجموعة بالشهرة بمبلغ 32.8 مليون درهم من الاستحواذ على الحصة الكاملة من العمليات اللوجستية لـ شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م، وهي وحدة منتجة للنقد. يستند المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد إلى احتساب القيمة في الاستخدام، والذي يستخدم التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات ومعدل خصم بنسبة 6٪ سنوياً (2021: 6٪) سنوياً تم احتسابه من خلال المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد الموازنات المالية لفترة الخمس سنوات الأولية كانت كما يلي:

معدلات نمو المبيعات المتوقعة

تستند معدلات نمو المبيعات المتوقعة إلى الخبرة السابقة التي تم تعديلها وفقاً للاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

الأرباح التشغيلية

تستند الأرباح التشغيلية المتوقعة على الخبرة التاريخية في هوامش التشغيل، مع تعديلها لتأثير الاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

تم استخلاص التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الخمس سنوات باستخدام معدل نمو سنوي ثابت يبلغ 4٪ (2021: 3٪).

يتم تقدير معدل النمو الثابت بنسبة 4٪ من قبل أعضاء مجلس إدارة المجموعة بناءً على الأداء السابق للوحدة المنتجة للنقد وتوقعاتهم لتطور السوق. قام أعضاء مجلس الإدارة بتقدير أن أي انخفاض في معدل النمو بنسبة 4٪ لن يخفض من الارتفاع في الوحدة المنتجة للنقد إلى الصفر ولن يؤدي إلى مصاريف انخفاض في القيمة.

تم تحديد القيمة المدرجة للوحدة المنتجة للنقد على أنها أقل من قيمتها القابلة للاسترداد بمبلغ 1,155 مليون درهم (2021: 4,205 مليون درهم)، وبناءً عليه، لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة خلال سنة 2022 (2021: لا شيء).

(ب) قطاع اللوجستية – ميكو لوجيستيكس

اعترفت المجموعة بالشهرة بمبلغ 21,7 مليون درهم من الاستحواذ على الحصة الكاملة من أسهم شركة ميكو لوجيستيكس – شركة الشخص الواحد ذ.م.م. («ميكو»)، وهي وحدة منتجة للنقد. يستند المبلغ القابل للاسترداد لهذا القطاع إلى احتساب القيمة في الاستخدام، والذي يستخدم التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والتي تغطي فترة خمس سنوات ومعدل خصم بنسبة 5,5٪ سنوياً (2021: 6٪ سنوياً) تم احتسابه من خلال المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

إن الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد الموازنات المالية لفترة الخمس سنوات الأولية كانت كما يلي:

معدلات نمو المبيعات المتوقعة

تستند معدلات نمو المبيعات المتوقعة إلى الخبرة السابقة التي تم تعديلها وفقاً للاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

7 موجودات غير ملموسة وشهرة (يتبع)

الأرباح التشغيلية

تستند الأرباح التشغيلية المتوقعة على الخبرة التاريخية في هوامش التشغيل، مع تعديلها لتأثير الاتجاهات المستقبلية في الصناعات ذات الصلة.

تم استخلاص التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الخمس سنوات باستخدام معدل نمو سنوي ثابت يبلغ 4٪ (2021: 3٪).

يتم تقدير معدل النمو الثابت بنسبة 4٪ من قبل أعضاء مجلس إدارة المجموعة بناءً على الأداء السابق للوحدة المنتجة للنقد وتوقعاتهم لتطور السوق. قام أعضاء مجلس الإدارة بتقدير أن أي انخفاض في معدل النمو بنسبة 4٪ لن يخفض من الارتفاع في الوحدة المنتجة للنقد إلى الصفر ولن يؤدي إلى مصاريف انخفاض في القيمة.

تم تحديد القيمة المدرجة للوحدة المنتجة للنقد على أنها أقل من قيمتها القابلة للاسترداد بمبلغ 5,698 مليون درهم (2021: 2,901 مليون درهم)، وبناءً عليه، لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة خلال سنة 2022 (2021: لا شيء).

عقود وعلاقات العملاء

تشمل عقود وعلاقات العملاء ما يلي:

- تم الاستحواذ على 173 مليون درهم خلال سنة 2018 من اندماج الأعمال نتيجة لتقييم عقد طويل الأجل بين شركة مرافئ أبوظبي ومنشأة محلية والتي تقوم شركة مرافئ أبوظبي بتقديم خدمات تشغيل البوابة منذ سنة 2013؛ و
- مبلغ 8,3 مليون درهم من عقود وعلاقات العملاء نتيجة الاستحواذ على شركة المزروعي العالمية للشحن في 24 يناير 2019.
- مبلغ 372,6 مليون درهم من عقود وعلاقات العملاء نتيجة لعمليات الاستحواذ خلال سنة 2022.

الحقوق

تم الحصول على حقوق بقيمة عادلة بمبلغ 27,170 ألف درهم خلال سنة 2018 نتيجة لتوقيع اتفاقية طويلة الأجل مع شركة شحن دولية مقابل بيع 49٪ من أسهم شركة مرافئ أبوظبي.

خلال السنة، سجلت المجموعة حقوق وعلامات تجارية بمبلغ 113,4 مليون درهم (2021: لا شيء) من عمليات اندماج الأعمال.

تتراوح فترة إطفاء عقود وعلاقات العملاء في المجموعة من 3 إلى 29 سنة. يتم إطفاء الحقوق على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة والتي تتراوح من 3 إلى 30 سنة.

8 حق استخدام الموجودات وعقود الإيجار

حق استخدام الموجودات

	أراضي ألف درهم	امتيازات الميناء ألف درهم	مستودعات ألف درهم	آلات ومعدات ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2021	86,205	391,461	252,071	74,646	804,383
إضافات	2,884	–	–	–	2,884
في 1 يناير 2022	89,089	391,461	252,071	74,646	807,267
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 34)	–	–	–	316,948	316,948
إضافات	–	–	–	30,762	30,762
تحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 22 (2))	–	–	–	(122,570)	(122,570)
في 31 ديسمبر 2022	**89,089**	**391,461**	**252,071**	**299,786**	**1,032,407**
الاستهلاك المتراكم					
في 1 يناير 2021	7,183	39,146	33,815	59,213	139,357
محمل للسنة	1,767	11,184	16,964	3,394	33,309
حركات أخرى	–	–	(808)	–	(808)
في 1 يناير 2022	8,950	50,330	49,971	62,607	171,858
استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة (إيضاح 34)	–	–	–	25,314	25,314
الإستهلاك المتراكم عند التحويل إلى ممتلكات وآلات ومعدات	–	–	–	(10,563)	(10,563)
محمل للسنة	1,724	11,185	16,964	16,087	45,960
في 31 ديسمبر 2022	**10,674**	**61,515**	**66,935**	**93,445**	**232,569**
القيمة المدرجة					
في 31 ديسمبر 2022	**78,415**	**329,946**	**185,136**	**206,341**	**799,838**
في 31 ديسمبر 2021	80,139	341,131	202,100	12,039	635,409

تقوم المجموعة باستئجار الأراضي والمستودعات والبنية التحتية للموانئ. عادةً ما تستمر عقود الإيجار لمدة تتراوح من 10 إلى 50 سنة، مع خيار تجديد عقد الإيجار بعد ذلك التاريخ. يحظر على المجموعة إبرام عقود إيجار من الباطن.

تقوم المجموعة باستئجار معدات تقنية المعلومات لفترات تعاقدية من سنة إلى ثلاث سنوات. إن عقود الإيجارات هذه قصيرة الأجل و / أو عقود إيجار لبنود منخفضة القيمة. اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الموجودات ومطلوبات عقود الإيجار لعقود الإيجار هذه.

المبالغ المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
مصاريف استهلاك على حق استخدام الموجودات	**45,960**	**33,309**
مصاريف فائدة على مطلوبات عقود الإيجار	**40,649**	**38,308**
مصاريف متعلقة بعقود إيجار قصيرة الأجل	**13,602**	**12,463**
مصاريف متعلقة بعقود إيجار موجودات منخفضة القيمة	**8,722**	**6,108**

تحتوي جميع عقود إيجار العقارات التي تكون فيها المجموعة هي المستأجر على شروط سداد إيجار ثابتة ولا توجد عقود إيجار ذات مدفوعات إيجار متغيرة.

8 حق استخدام الموجودات وعقود الإيجار (يتبع)

مطلوبات عقود الإيجار

إن الحركة في مطلوبات عقود الإيجار هي كما يلي:

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	
805,269	830,449	في 1 يناير
30,977	2,884	إضافات خلال السنة
195,146	–	استحواذ من خلال اندماج الأعمال خلال السنة
40,649	38,308	مصاريف فائدة للسنة (إيضاح 27)
(156,714)	(66,372)	تسديدات خلال السنة
915,327	**805,269**	**في 31 ديسمبر**

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار. تتم مراقبة مطلوبات عقود الإيجار ضمن وظيفة الخزينة بالمجموعة.

يتم عرض تحليل استحقاق مطلوبات عقود الإيجار أدناه:

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	
		تحليل الإستحقاق:
71,639	94,440	السنة الأولى
73,380	64,446	السنة الثانية
73,388	66,013	السنة الثالثة
64,069	66,020	السنة الرابعة
64,078	57,637	السنة الخامسة
1,158,195	1,099,558	وما بعدها
1,504,749	1,448,114	الرصيد في نهاية السنة
(589,422)	(642,845)	ينزل: فائدة مستقبلية
915,327	**805,269**	

إن التصنيف المتداول وغير المتداول لمطلوبات عقود الإيجار كما في تاريخ التقرير هو كما يلي:

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	
70,249	91,809	مطلوبات متداولة
845,078	713,460	مطلوبات غير متداولة
915,327	**805,269**	

9 استثمار في مشاريع مشتركة

فيما يلي تفاصيل المشاريع المشتركة للمجموعة في نهاية فترة التقرير:

المشاريع المشتركة	نسبة الملكية 2022	نسبة الملكية 2021	مكان التسجيل
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م	%51	%51	الإمارات العربية المتحدة
كى شبنج انفستمنت ليمتد	%50	%50	الإمارات العربية المتحدة
ايه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد	%50	%50	الإمارات العربية المتحدة
كامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه	%50	%50	غينيا
كامباني ماريتايم دي جوني اس ايه	%50	%50	غينيا
صندوق البنية التحتية لزونزكورب	%50	%50	الإمارات العربية المتحدة

يتم احتساب جميع المشاريع المشتركة أعلاه باستخدام طريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة كما هو مبين في السياسات المحاسبية للمجموعة في (إيضاح 3).

فيما يلي الحركة في الاستثمار في مشاريع مشتركة خلال السنة:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
في 1 يناير	455,493	428,730
استثمارات خلال السنة	–	21,190
حصة الربح للسنة	127,929	29,248
حصة الدخل الشامل الآخر للسنة	55,885	37,136
أنصبة أرباح مستلمة	(27,066)	(60,811)
في 31 ديسمبر	**612,241**	**455,493**

استثمار في شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م

يمثل الاستثمار في شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م حصة الشركة البالغة 51٪ في (عمليات الحاويات) لـ شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.

قامت شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع ببيع نسبة 49٪ من شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م إلى شركة تريمينال أنفستمنت ليمتد (اس ايه ار ال) وفقاً لاتفاقية البيع والشراء بتاريخ 7 مايو 2018. استناداً إلى اتفاقية البيع والشراء، ستتم إدارة عمليات شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م والسيطرة عليها بشكل مشترك من قبل موانئ أبوظبي وشركة تريمنال انفستمنت. ونتيجة لذلك، فقدت موانئ أبوظبي السيطرة على شركة مرافئ أبوظبي وألغت الاعتراف بالموجودات والمطلوبات ذات الصلة من بيان المركز المالي الموحد.
تم احتساب الحصة المستبقاة في شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م كمشروع مشترك بمبلغ 20,7 مليون درهم بما في ذلك شهرة عمليات الحاويات بمبلغ 17,85 مليون درهم. خلال السنة الحالية، تم تخفيض قيمة هذه الشهرة بالكامل والقيمة المدرجة للاستثمار لا شيء.

استثمار في مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل

في 15 يونيو 2018، وقعت شركة أبوظبي للموانئ وإل دي بي إل لإدارة وتشغيل السفن دي إم سي إيه إس تي («إل دي بي إل») تعهدات بالموافقة على تشكيل المشاريع المشتركة التالية والتي سوف يتم إدارتها بشكل مشترك من قبل شركة أبوظبي للموانئ وإل دي بي إل:

- كى شبنج انفستمنت ليمتد (كي شبنج)؛
- ايه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد (إيه إل إم شبنج)؛
- كامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه؛ و
- كامباني ماريتايم دي جوني اس ايه

يشار إليها معا بـ « إل دي بي إل»

إن الهدف الرئيسي لهذه المنشآت هو لإنشاء وامتلاك وتشغيل عدد من السفن لإدارة عمليات نقل بعض المواد من ميناء غينيا إلى السفن الأم في المحيط لشحنها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقعت إل دي بي إل عقد في 16 أبريل 2018 مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم لأعمال إعادة الشحن.

علاوة على ذلك، استنتجت الإدارة إلى أن القروض الممنوحة للمشاريع المشتركة مثل كى شبنج انفستمنت ليمتد وايه إل إم شبنج مانجمنت ليمتد وكامباني ديس شارجرز دي جوني اس ايه وكامباني ماريتايم دي جوني اس ايه هي امتداد لاستثمارات المجموعة في المشاريع المشتركة.

9 استثمار في مشاريع مشتركة (يتبع)

الاستثمار في صندوق زونزكورب للبنية التحتية

في الأول من يونيو 2020، إستحوذت المجموعة على حصة بنسبة 50٪ في صندوق زونزكورب للبنية التحتية الذي تم تشكيله. يتكون صندوق زونزكورب للبنية التحتية من 100٪ من حصص الأسهم في أربع شركات تابعة، «شركات المشروع»، راجع (إيضاح 20). إن صندوق زونزكورب للبنية التحتية هو صندوق استثمار مغلق مقره في دولة الإمارات العربية المتحدة ويخضع لسلطة مجلس إدارة البنك المركزي «قرار المديرين رقم 94/8/164».

وقعت شركات المشروع اتفاقيات مع المجموعة لإنشاء وتحويل مدينة أبوظبي الصناعية في المرحلتين 1 و 2 في أبوظبي، مدينة العين الصناعية والمدينة الصناعية لمحطة معالجة النفايات الصناعية في أبوظبي. تم الانتهاء من جميع أعمال الإنشاء ولا توجد عمليات جارية حالياً باستثناء الفواتير الدورية وتسويات القروض.

يلي ملخص بيان المركز المالي الموحد للمشاريع المشتركة:

	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		صندوق زونزكورب للبنية التحتية	
	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
موجودات متداولة	**259,001**	362,781	**103,597**	121,278	**354,660**	317,620
موجودات غير متداولة	**2,529,285**	2,641,993	**498,551**	522,290	**2,139,765**	2,150,564
مطلوبات متداولة	**(345,525)**	(248,417)	**(333,071)**	(354,612)	**(80,275)**	(77,458)
مطلوبات غير متداولة	**(2,933,657)**	(3,149,054)	**(328,306)**	(358,052)	**(1,261,798)**	(1,542,038)
(صافي المطلوبات)/ صافي الموجودات	**(490,896)**	(392,697)	**(59,229)**	(69,096)	**1,152,352**	848,688
حصة المجموعة في صافي الموجودات	**–**	–	**–**	–	**576,176**	424,344
حركات حقوق الملكية الأخرى	**–**	–	**136,028**	131,112	**(99,963)**	(99,963)
القيمة المدرجة للمجموعة في المشاريع المشتركة	**–**	–	**136,028**	131,112	**476,213**	324,381
نقد وأرصدة لدى البنوك	**118,342**	231,771	**25,823**	20,875	**75,766**	43,800
المطلوبات المالية (باستثناء ذمم دائنة تجارية ومخصصات)	**3,057,809**	(3,202,731)	**(613,362)**	(666,007)	**(1,331,854)**	(1,606,157)

فيما يلي ملخص بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للمشاريع المشتركة:

	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		صندوق زونزكورب للبنية التحتية	
	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إيرادات	351,579	269,847	221,762	189,234	248,307	250,174
تكاليف مباشرة	(244,687)	(270,632)	(197,200)	(186,356)	–	–
مصاريف إدارية	(136,009)	(33,843)	(6,455)	(30,511)	(2,180)	(12,909)
تكاليف تمويل	(141,801)	(130,663)	(9,847)	(10,759)	(190)	(61,944)
إيرادات أخرى	16,540	3,397	1,577	(569)	85	87
(خسارة)/ ربح السنة	**(154,378)**	**(161,894)**	**9,837**	**(38,961)**	**246,022**	**175,408**
حصة المجموعة في (خسارة)/ ربح السنة	–	(17,850)	4,918	(40,606)	123,011	87,704
الدخل الشامل الآخر	–	(21,044)	–	–	111,770	57,348
حصة الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	–	15,535	–	–	55,885	21,601
مجموع الدخل/ (لخسارة) الشاملة للسنة	**–**	**15,535**	**4,918**	**(40,606)**	**178,896**	**109,305**

يتضمن الربح/ (الخسارة) للسنة أعلاه ما يلي:

	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م		مشاريع مشتركة مع إل دي بي إل		صندوق زونزكورب للبنية التحتية	
	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
استهلاك وإطفاء	(126,997)	(129,445)	(31,628)	(44,846)	–	–
إيرادات فائدة	–	–	–	87	85	87
مصاريف فائدة	141,801	(130,663)	(9,847)	(10,759)	(190)	(61,944)
حصة خسارة غير محققة لمشروع مشترك للسنة	(78,733)	(82,566)	–	–	–	–
حصة خسائر غير معترف بها متراكمة	(188,823)	(110,090)	–	(15,263)	–	–

10 استثمار في شركة زميلة

خلال السنة، قامت الشركة الأم للمجموعة، شركة أبوظبي التنموية القابضة بتحويل 22,32٪ من حصة حقوق الملكية في أرامكس ش.م.ع. كمساهمة من المساهم دون مقابل. اعترفت المجموعة بالحصة المحولة كاستثمار في شركة زميلة حيث قررت المجموعة أن لها تأثيرًا هامًا على الاستثمار بموجب التمثيل في مجلس الإدارة. تم تسجيل الإستثمار من قبل المجموعة بالقيمة المدرجة التي تم تسجيلها بها في دفاتر الشركة الأم في تاريخ الاستحواذ.

فيما يلي الحركة في رصيد الإستثمار في شركة زميلة:

	31 ديسمبر 2022 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	–
محول من المنشأة الأم خلال السنة	1,307,295
حصة الربح للسنة	36,913
حصة الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(21,398)
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	(42,485)
الرصيد في نهاية السنة	**1,280,325**

فيما يلي ملخص بيان المركز المالي للشركة الزميلة:

	2022 ألف درهم
الموجودات المتداولة	
الموجودات غير المتداولة	
المطلوبات المتداولة	
المطلوبات غير المتداولة	
(صافي المطلوبات)/ صافي الموجودات	
حصة المجموعة في صافي الموجودات	
حركات حقوق الملكية الأخرى	
القيمة المدرجة للمجموعة في الشركة الزميلة	
نقد وأرصدة لدى البنوك	
المطلوبات المالية (باستثناء ذمم دائنة تجارية ومخصصات)	

10 استثمار في شركة زميلة (يتبع)

فيما يلي ملخص بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:

	2022 ألف درهم
إيرادات	
تكاليف مباشرة	
مصاريف إدارية	
تكاليف تمويل	
إيرادات أخرى	
ربح السنة	
حصة المجموعة في (الخسارة)/ الربح	
الدخل الشامل الآخر	
حصة الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	
مجموع الدخل/ (لخسارة) الشاملة للسنة	

يتضمن الربح / (الخسارة) أعلاه للسنة ما يلي:

	2022 ألف درهم
إستهلاك وإطفاء	–
إيرادات فائدة	**85**
مصاريف فائدة	**(190)**
حصة خسارة غير محققة لمشروع مشترك للسنة	–
حصة خسائر غير معترف بها متراكمة	–

11 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتكون الموجودات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من الاستثمارات الإستراتيجية في الأوراق المالية التي تم تصنيفها بشكل غير قابل للإلغاء كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم الإحتفاظ بهذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية للمتاجرة. وبدلاً من ذلك، تم الإحتفاظ بها لأغراض استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل. وبناءً عليه، اختار أعضاء مجلس إدارة المجموعة تصنيف هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يعتقدون أن الاعتراف بالتقلبات قصيرة الأجل في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الأرباح أو الخسائر لن يكون متوافق مع استراتيجية المجموعة في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض طويلة الأجل وتحقيق إمكانات أدائها على المدى الطويل.

تشتمل تفاصيل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في نهاية فترة التقرير ما يلي:

	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم
أوراق مالية مدرجة (1)	2,019,600	–
أوراق دين وأوراق مالية غير مدرجة (2)	58,788	58,788
	2,078,388	**58,788**

(1) خلال السنة، قامت الشركة الأم للمجموعة، شركة أبوظبي التنموية القابضة بتحويل 10٪ من حصة حقوق الملكية في شركة الجرافات البحرية الوطنية ش.م.ع («إن دي إم سي») كمساهمة المساهم دون مقابل. اعترفت المجموعة بالحصة المحولة كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتم تسجيلها بالقيمة العادلة للأوراق المالية في تاريخ الاستحواذ.

(2) تحتفظ المجموعة بنسبة 10٪ من حقوق الملكية في (سي اس بي) أبوظبي تيرمينال ذ.م.م، وهي شركة تعمل في تشغيل محطات الحاويات من ميناء خليفة.

إن الحركة في رصيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2022 ألف درهم	31 ديسمبر 2021 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	58,788	58,788
محول من المنشأة الأم خلال السنة	1,090,650	–
التغيير في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	928,950	–
الرصيد في نهاية السنة	**2,078,388**	**58,788**

تم الإفصاح عن منهجية التقييم لهذه الاستثمارات في (إيضاح 33).

12 ذمم مدينة تجارية وأخرى

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
جزء غير متداول		
إيجارات مدينة لم يصدر بها فواتير	2,309,214	2,010,283
ينزل: مخصص خسارة	(195,485)	(231,303)
	2,113,729	**1,778,980**
جزء متداول		
ذمم مدينة تجارية وأخرى	2,318,949	1,413,940
مستحق من جهات ذات علاقة (إيضاح 29)	414,268	560,253
إيرادات مستحقة	623,931	385,636
	3,357,148	2,359,829
ينزل: مخصص خسارة	(598,561)	(503,140)
	2,758,587	1,856,689
ذمم مدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 5)	–	493,196
ذمم موظفين مدينة	28,984	31,764
ذمم مدينة أخرى	134,493	13,667
	2,922,064	**2,395,316**

إن معدل فترة الائتمان على تقديم الخدمات هو من 60-90 يوم. لا يتم تحميل فوائد على الذمم المدينة التجارية القائمة.

قامت المجموعة بإنشاء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بإجمالي قيمة بمبلغ 500 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 493,2 مليون درهم). تم تمويل الموجودات المطورة من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) ودفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الموجودات، وبالتالي تم تحويل هذه الموجودات إلى «ممتلكات وآلات ومعدات» من الذمم المدينة و «المنح الحكومية المؤجلة» (إيضاح 18) ومن « دفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة» (إيضاح 23) على التوالي.

تقوم المجموعة دائماً بقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة التجارية، مستحق من جهات ذات علاقة، إيرادات مستحقة وذمم مدينة لم يصدر بها فواتير بمبلغ يساوي قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة باستخدام مخصص ماتريكس بالرجوع إلى خبرة التخلف عن السداد للمدين وتحليل للمركز المالي الحالي للمدين، ويتم تعديلها بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة للمجالات التي يعمل فيها المدينون وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك توقعات الأوضاع في تاريخ التقرير. قامت المجموعة بالاعتراف بمخصص خسارة بنسبة 100٪ مقابل أرصدة العملاء الفردية المحددة على أنها منخفضة القيمة الإئتمانية بالكامل وغير قابلة للإسترداد.

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة التجارية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا يوجد احتمال واقعي للإسترداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب 82,7 مليون درهم (2021: 82,6 مليون درهم) خاضعة لأنشطة التنفيذ. قامت المجموعة بتكوين مخصصات انخفاض القيمة بشكل كامل لهذه الذمم المدينة التجارية في السنوات السابقة.

12 ذمم مدينة تجارية وأخرى (يتبع)

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم المدينة التجارية (بما في ذلك ذمم عقود الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير، الدخل المستحق والمستحق من الجهات ذات العلاقة) بناء على مخصص ماتريكس المجموعة. نظراً لأن خبرة خسارة الائتمان التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماط مختلفة بشكل جوهري للخسارة لمختلف قطاعات العملاء، فإنه لا يتم تمييز مخصص الخسارة الذي يستند على حالة الاستحقاق المتأخر السداد بين مختلف قاعدة العملاء للمجموعة.

	لم تتجاوز فترة إستحقاقها ألف درهم	0-90 يوم ألف درهم	91-180 يوم ألف درهم	181-270 يوم ألف درهم	271-365 يوم ألف درهم	أكثر من 365 يوم ألف درهم	مقيمة بشكل فردي ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2022								
إجمالي القيمة المدرجة للتخلف عن السداد	566,110	506,391	241,430	95,278	109,069	377,315	423,356	2,318,949
معدل خسارة الائتمان المتوقعة (المتوسط)	%3.02	%4.42	%6.73	%10.24	%12.20	%14.35	–	–
خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني	17,084	22,367	16,240	9,756	13,308	54,157	423,356	556,268
31 ديسمبر 2021								
إجمالي القيمة المدرجة للتخلف عن السداد	382,473	157,009	67,664	75,123	90,285	254,131	387,255	1,413,940
معدل خسارة الائتمان المتوقعة (المتوسط)	%6.24	%2.96	%5.36	%7.28	%9.63	%14.13	–	–
خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني	23,863	4,649	3,628	5,468	8,698	35,908	387,255	469,469

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى:

	المقيمة بشكل جماعي ألف درهم	المقيمة بشكل فردي ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 1 يناير 2021	156,460	640,067	796,527
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(55,647)	76,155	20,508
مبالغ مشطوبة	–	(82,592)	(82,592)
في 1 يناير 2022	100,813	633,630	734,443
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	55,945	86,368	142,313
مبالغ مشطوبة	–	(82,710)	(82,710)
في 31 ديسمبر 2022	**156,758**	**637,288**	**794,046**

من إجمالي مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والأخرى، يتعلق مبلغ 207,9 مليون درهم (2021: 264,9 مليون درهم) بذمم إيجار لم يتم إصدار فواتير بها والإيرادات المستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة.

13 مصاريف مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الجزء غير المتداول		
مصاريف مدفوعة مقدماً	48,600	45,600
الجزء المتداول		
دفعات مقدمة للمقاولين	470,614	363,869
مصاريف مدفوعة مقدماً	126,125	87,439
	596,739	**451,308**

14 مخزون

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
قطع غيار	25,481	33,175
وقود	35,038	–
ناقصاً: مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة	(9,747)	(7,915)
	50,772	**25,260**

بلغت تكلفة المخزون المعترف به كمصاريف خلال السنة 68 مليون درهم (2021: 35 مليون درهم).

فيما يلي الحركة في مخصص مخزون متقادم وبطيء الحركة:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
في 1 يناير	7,915	6,705
محمل خلال السنة (إيضاح 26)	1,832	1,210
في 31 ديسمبر	**9,747**	**7,915**

15 نقد وأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد ومرادفات النقد مما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
نقد في الصندوق	4,255	5,625
ودائع ثابتة وحسابات جارية مع البنوك	786,567	1,045,649
نقد وأرصدة لدى البنوك	790,822	1,051,274
ناقصاً: ودائع قصيرة الأجل بتواريخ إستحقاق أصلية لأكثر من ثلاثة أشهر	(45,087)	(15,471)
نقد ومرادفات النقد	**745,735**	**1,035,803**

تحمل الودائع الثابتة لدى البنوك متوسط معدل فائدة بنسبة 0,81% (2021: 0,60%) سنوياً.

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة بسبب التخلف عن السداد حيث أن هذه البنوك تخضع لرقابة عالية من قبل البنوك المركزية في الدول ذات العلاقة. وفقاً لذلك، تقوم إدارة المجموعة بتقدير مخصص الخسارة على الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً. لم يتجاوز أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة التقرير استحقاق السداد، ومع الأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة في التخلف عن السداد ومعدلات الائتمان الحالية للبنك، قامت إدارة المجموعة بتقييم عدم وجود انخفاض في القيمة، وبالتالي لم تسجل أي مخصصات خسارة على هذه الأرصدة.

16 رأس المال

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع		
5,090,000 سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم (2021: 384,000,000 سهم عادي بقيمة 10 دراهم للسهم)	**5,090,000**	**3,840,000**

فيما يلي الحركة في الرصيد:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	3,840,000	3,840,000
إضافات خلال السنة (1,250,000,000 سهم مصدر بقيمة 1 درهم للسهم)	1,250,000	–
الرصيد في نهاية السنة	**5,090,000**	**3,840,000**

خلال السنة، قامت المجموعة بأول عملية طرح لها للاكتتاب في الأسهم من خلال اكتتاب خاص قبل الإدراج لعدد 1,250 مليون سهم عادي. إن القيمة الاسمية للسهم هي 1 درهم ويتم إصدارها بسعر 3,20 درهم للسهم. بلغ إجمالي النقد المستلم من الاكتتاب 4,000 مليون درهم بعلاوة قدرها 2,750 مليون درهم. ستبقى شركة أبوظبي التنموية القابضة المساهم الأكبر بحصة 75,42٪ في رأس مال الشركة.

17 احتياطيات

17 (أ) إحتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة وبما يتماشى مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 32 لسنة 2021، يتوجب على الشركة سنوياً تحويل إلى حساب احتياطي قانوني مبلغ يعادل 10٪ من الأرباح السنوية، حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50٪ من رأس مال الشركة.

17 (ب) احتياطي توزيع الموجودات

وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم (108) لسنة 2015، يجب أن على المجموعة أن تتحمل تكلفة بناء بعض موجودات المنشآت الحكومية ذات الصلة دون طلب أو الحصول على أي أموال من حكومة أبوظبي. ستقوم حكومة أبوظبي بتعويض المجموعة من خلال خصم تكلفة موجودات المنشآت الحكومية ذات الصلة من توزيعات الأرباح المستقبلية التي سيتم الإعلان عنها سنويًا.

17 (ج) احتياطي تحوط التدفقات النقدية

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الرصيد في 1 يناير	97,039	134,175
مكسب ناتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط خلال السنة	(55,885)	(37,136)
الرصيد في 31 ديسمبر	**41,154**	**97,039**

يمثل احتياطي تحوط التدفقات النقدية المبلغ المتراكم للمكاسب والخسائر على أدوات التحوط التي تعتبر فعالة في تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر المؤجلة المتراكمة على أداة التحوط في الربح أو الخسارة فقط عندما تؤثر معاملة التحوط على الربح أو الخسارة، أو يتم إدراجها مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة المدرجة الأخرى للبنود غير المالية المتحوط لها (التعديل الأساسي).

17 (د) احتياطي اندماج

في 1 يونيو 2020، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، القانون رقم (16) لسنة 2020. وفقاً للقانون، تم حل المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في إمارة أبوظبي («زونزكورب») وتم تحويل كافة موجوداتها وحقوقها والتزاماتها إلى مجموعة موانئ أبوظبي من الشركة الأم المباشرة، شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع.

عملت زونزكورب بشكل أساسي في تأجير المباني السكنية والأراضي الصناعية في المدينة الصناعية في أبوظبي ومدينة العين الصناعية وتوفير خدمات العمالة الأجنبية. بدأت ونزكورب أنشطتها التجارية اعتباراً من 1 أكتوبر 2004.

وفقاً للقانون المعمول به، ستقوم المجموعة بإنشاء وتملك وتخطيط وإدارة وتشغيل مناطق اقتصادية، بالإضافة إلى تطوير بنيتها التحتية، وتقديم الخدمات التي تتطلبها المنشآت أو الشركات لممارسة أنشطتها في المناطق الاقتصادية، بالتعاون مع السلطات ذات الصلة. كما يجب أن تزود المناطق الاقتصادية بالدعم الفني والإداري واللوجستي والتكنولوجي.

وفقاً للسياسة، قامت المجموعة باحتساب الاستحواذ على زونزكورب بالقيمة الدفترية، واختيار المحاسبة بأثر رجعي، مما أدى إلى إعادة بيان الأرصدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. خلال سنة 2020، تم إجراء تعديل على احتياطي الاندماج ليعكس أي فرق بين البدل المدفوع مقابل الاستحواذ على زونزكورب وصافي رأس مالها. تم تسجيل تعديل البدل في الفترة التي حدثت فيها المعاملة؛ السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

18 منح حكومية مؤجلة

اعترفت المجموعة بالعديد من المنح المقدمة من حكومة أبوظبي كما هو مبين أدناه:

1. خلال السنوات السابقة، منحت حكومة أبوظبي للمجموعة موجودات غير نقدية تتكون من أرض في الطويلة ومبنى المركز الرئيسي والأثاث والتجهيزات والمستودعات والموانئ التجارية وأصول الموانئ الأخرى في أبوظبي. يتم الاعتراف بهذه المنح الحكومية غير النقدية بقيمة إسمية بمبلغ 1 درهم.

   يتم تصنيف المستودعات الممنوحة وأجزاء من مباني المكاتب المحتفظ بها لتحقيق إيرادات الإيجار كاستثمارات عقارية (إيضاح 6). أما بقية الموجودات الممنوحة فهي إما محتفظ بها لاستعمال المجموعة أو قيد التطوير من أجل استعمال المجموعة في المستقبل، وبالتالي يتم تصنيفها كممتلكات وآلات ومعدات (إيضاح 5).

2. في 13 ديسمبر 2011، وافق المجلس التنفيذي على تمويل إضافي للمجموعة كتعويض عن بعض الموجودات التي تم إنشاؤها من قبل المجموعة، وفي ديسمبر 2013 وقعت المجموعة اتفاقية مع حكومة أبوظبي، من خلال دائرة المالية – أبوظبي فيما يتعلق بتلك الموجودات. إن الشروط الهامة للاتفاقية هي كما يلي:

   قامت دائرة المالية بتسديد تكلفة إنشاء الموجودات للمجموعة بمبلغ 6 مليار درهم. تم تقديم مبلغ 5 مليار درهم من هذا المبلغ كقرض تم التنازل عنه لاحقاً من قبل دائرة المالية، إلى جانب كافة الفوائد المستحقة؛

   - كجزء من اتفاقية التسوية، استلمت المجموعة مبلغ 1 مليار درهم خلال سنة 2013؛
   - منحت دائرة المالية المجموعة الاستحواذ والاستفادة من الموجودات بشكل دائم بموجب الاتفاقية؛ و
   - تتمتع موانئ أبوظبي بحق دائم في:
     - تطوير أو تغيير أو تعديل أو إنشاء أو التعامل مع الموجودات حسبما تراه مناسب؛ و
     - إدارة واستخدام والاستفادة من الموجودات وفقاً لنظامها الأساسي والمرسوم.

   قامت الإدارة بتقييم الاتفاقية مع دائرة المالية واستنتجت إلى أنها تمثل منحة حكومية نقدية. على هذا النحو، تم الاعتراف بمنحة حكومية بمبلغ 6 مليار درهم في بيان المركز المالي الموحد.

3. خلال سنة 2020، استلمت المجموعة منح بمبلغ 322,9 مليون درهم تتعلق بإنشاء الموجودات ذات العلاقة بكوفيد – 19 والتي تشمل بشكل أساسي مخزن التبريد والبنية التحتية لرازين.

4. بالإضافة إلى تحويل موجودات ومطلوبات شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة إلى المجموعة خلال سنة 2019، اعترفت المجموعة بمنحة حكومية بمبلغ 223,8 مليون درهم. كانت هناك إضافات أخرى بمبلغ 362,6 مليون درهم خلال سنة 2019. وتضمن الرصيد الختامي البالغ 498,5 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2019 بشكل رئيسي منحة بمبلغ 221,3 مليون درهم تم استلامها من مساندة ومبلغ 90,3 مليون درهم من المجلس التنفيذي ومبلغ 186,8 مليون درهم من دائرة المالية لمشاريع محددة.

5. خلال سنة 2022، استلمت المجموعة منح نقدية بمبلغ 21,6 مليون درهم (2021: 56,7 مليون درهم) من الشركة الأم ومبلغ 300,3 مليون درهم (2021: 38,3 درهم) من دائرة المالية بهدف تمويل إنشاء بعض المشاريع الرأسمالية للمجموعة.

6. يتم تحويل المنح الحكومية التي يتم استلامها لإنشاء الأصول في حالة توقف إنشاء تلك الأصول، إلى الربح أو الخسارة عند اكتمال ثلاث سنوات من توقف إنشاء الأصول أو استلام هذه المنح الحكومية أيهما يأتي لاحقاً.

7. قامت المجموعة بإنشاء تحسينات على البنية التحتية لميناء الفجيرة بلغ مجموعها 500 مليون درهم (31 ديسمبر 2021: 493,2 مليون درهم). يتم تمويل الموجودات التي تم تطويرها من قبل وزارة شؤون الرئاسة وتم الإفصاح عنها ضمن بند الذمم المدينة لتطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12) ودفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 23). خلال السنة، استلمت المجموعة مراسلات من وزارة شؤون الرئاسة للاحتفاظ بهذه الموجودات، وبالتالي تم تحويل هذه الموجودات إلى «الممتلكات والآلات والمعدات» من الذمم المدينة و «المنح الحكومية المؤجلة» (إيضاح 18) ومن «دفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة» (إيضاح 23) على التوالي.

18 منح حكومية مؤجلة (يتبع)

فيما يلي الحركة في الرصيد:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
في 1 يناير	6,402,712	6,460,688
إضافات خلال السنة	821,942	94,941
مبالغ معترف بها كإيرادات خلال السنة (إيضاح 25)	(383,042)	(131,919)
تحويلات إلى جهة ذو علاقة	–	(20,998)
في 31 ديسمبر	**6,841,612**	**6,402,712**

إن التصنيف المتداول وغير المتداول للمنح الحكومية المؤجلة هو كما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
مطلوبات متداولة	279,740	131,919
مطلوبات غير متداولة	6,561,872	6,270,793
	6,841,612	**6,402,712**

19 مخصص مكافآت نهاية خدمة الموظفين

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
في 1 يناير	120,011	97,323
تحويل من خلال إندماج الأعمال (إيضاح 34)	9,542	–
محمل للسنة	37,211	29,284
دفعات خلال السنة	(9,456)	(6,596)
في 31 ديسمبر	**157,308**	**120,011**

20 مستحقات لشركات المشروع

يتعلق الرصيد المستحق بالمشاريع التالية:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 3)	1,074,908	1,094,058
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 2)	767,266	755,343
مدينة العين الصناعية	333,738	326,549
مصنع معالجة المخلفات الصناعية	242,534	248,122
	2,418,446	**2,424,072**

فيما يلي الحركة في الرصيد:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
في 1 يناير	2,424,072	2,429,047
فائدة محملة للسنة (إيضاح 27)	248,307	250,174
تسديدات خلال السنة	(253,933)	(255,149)
في 31 ديسمبر	**2,418,446**	**2,424,072**

إن التصنيف المتداول وغير المتداول على المستحق لشركات المشروع هو كما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
مطلوبات متداولة	278,681	273,508
مطلوبات غير متداولة	2,139,765	2,150,564
	2,418,446	**2,424,072**

تمثل المبالغ المستحقة لشركات المشروع المملوكة من قبل صندوق زونزكورب للبنية التحتية المبالغ المستحقة الدفع مقابل تكاليف إنشاء المدينة الصناعية بأبوظبي بتوسعة المرحلة 1 («آيكاد 2»)، توسعة مدينة أبوظبي الصناعية توسعة المرحلة 2 («إيكاد 3»)، مدينة العين الصناعية ومحطة معالجة النفايات الصناعية وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع آيكاد 2 ليمتد ذ.م.م وآيكاد 3 ليمتد ذ.م.م ومشروع مدينة العين الصناعية ذ.م.م وآيكاد لخدمات معالجة النفايات الصناعية ذ.م.م على التوالي («شركات المشروع»).

تلزم الاتفاقيات شركات المشروع بما يلي:

- تصميم وتطوير وإنشاء (آيكاد 2) (وإيكاد 3) ومدينة العين الصناعية ومحطة معالجة النفايات الصناعية؛
- تشغيل وصيانة محطة معالجة النفايات الصناعية؛ و
- تمويل المشاريع من خلال الحصول على قروض بنكية أو أموال أخرى.

وفقاً للاتفاقيات المعاد بيانها لـ (آيكاد 2) (وآيكاد 3) وأمر التغيير لـ محطة معالجة النفايات الصناعية زونزكورب تم إعفاء شركات المشروع من الالتزام بتشغيل وصيانة المدن الصناعية.

تعكس تكلفة التمويل البالغة 248,3 مليون درهم (2021: 250,2 مليون درهم) الفائدة الفعلية بنسبة 9%-12% (2021: 9%-12%) على المبالغ المستحقة لشركات المشروع. حصلت شركات المشروع على قروض من أحد البنوك لتمويل إنشاء المشاريع المذكورة أعلاه.

وفقاً لشروط الاتفاقيات، يتوجب على المجموعة سداد مدفوعات لشركات المشروع عن كل شهر تعاقدي، والتي تستمر خلال فترة الاتفاقيات على النحو التالي:

	تاريخ البدء	تاريخ الاستحقاق
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 3)	26 أكتوبر 2007	25 أكتوبر 2037
مدينة أبوظبي الصناعية (آيكاد 2)	14 فبراير 2008	13 فبراير 2038
مدينة العين الصناعية	26 أكتوبر 2009	25 أكتوبر 2039
محطة معالجة النفايات الصناعية	26 فبراير 2009	25 فبراير 2039

يتم قياس المستحقات لشركات المشروع وفقاً لطريقة التكلفة المطفأة، حيث تقارب القيمة العادلة قيمتها الحالية.

21 سندات دائنة

أصدرت الشركة سندات غير مضمونة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي لمدة 10 سنوات («السندات») بموجب برنامج السندات الأوروبية متوسطة الأجل، والذي تم إدراجه بشكل مشترك في بورصة لندن وسوق أبوظبي للأوراق المالية. تستحق السندات في 6 مايو 2031 وتحمل كوبون بنسبة 2,5٪ سنوياً. سيتم استخدام العائدات للأغراض العامة للشركة وإعادة تمويل الديون. تم اكتمال الاكتتاب في 6 مايو 2021 واستلمت المجموعة مبلغ 979,2 مليون دولار أمريكي (3,579,2 مليون درهم). تبلغ القيمة الاسمية للسند 1,000 مليون دولار أمريكي (3,673,5 مليون درهم) وتم إصدارها بسعر أقل من القيمة الاسمية مما أدى إلى انخفاض صافي العائدات بمبلغ 20,8 مليون دولار أمريكي (76,3 مليون درهم).

بلغت القيمة العادلة للسندات الدائنة كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 829,16 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 3,046 مليون درهم (2021: 1,000 مليون دولار أمريكي ومبلغ 3,673,5 مليون درهم).

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت تكلفة المعاملات المدفوعة مقدماً للسندات غير المطفأة 18,4 مليون درهم (2021: 20,6 مليون درهم) ويبلغ الخصم غير المطفأ 65,1 مليون درهم (2021: 71,9 مليون درهم).

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

22 قروض بنكية

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
غير متداول		
قرض لأجل (2)	80,795	–
متداول		
تسهيل قرض (1)	1,395,698	1,146,132
مجموع القروض البنكية	**1,476,493**	**1,146,132**

(1) تسهيل قرض

خلال سنة 2021، حصلت المجموعة على اتفاقية تسهيل ائتماني متجدد غير مضمون بحد ائتماني يبلغ 1,000 مليون دولار أمريكي (3,673,5 مليون درهم) من مجموعة من البنوك المحلية والدولية لغرض تمويل المصروفات الرأسمالية والأغراض العامة للمجموعة. لدى التسهيل فترة 3 سنوات وخيار التمديد لمدة عامين بزيادات سنة واحدة ويحمل معدل فائدة فعلي بنسبة 0,85٪ فوق سعر ليبور إستناداً إلى استخدام التسهيل. تتطلب شروط الاتفاقية من المجموعة الحفاظ على صافي حقوق ملكية ملموسة لا تقل عن 6 مليار درهم. كما في تاريخ التقرير، إن المجموعة ملتزمة بهذا التعهد المالي.

(2) قرض لأجل

خلال السنة، حصلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة على قرض متوسط الأجل مضمون بقيمة 22 مليون دولار أمريكي (80,8 مليون درهم) من أحد البنوك المحلية في مصر بغرض التسوية المبكرة لالتزامات الإيجار والرسملة اللاحقة لسفينة تم تسجيلها سابقا كحق استخدام الأصل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. يحمل القرض معدل فائدة 5,88٪. يتم تسديد القرض على أقساط ربع سنوية، حيث يبدأ القسط الأول بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ سحب القرض. تم تصنيف كامل الرصيد المستحق كإلتزام غير متداول.

إن تسوية حركة القروض لأجل مع التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية هي كما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
في 1 يناير	1,146,132	4,050,000
قروض مسحوبة خلال السنة	1,476,493	2,600,841
تسديد قروض خلال السنة	(1,146,132)	(5,504,709)
في 31 ديسمبر	**1,476,493**	**1,146,132**

23 ذمم دائنة تجارية وأخرى

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الجزء غير المتداول		
إيرادات مؤجلة	405,973	259,937
تأمينات العملاء	100,315	83,816
	506,288	**343,753**
الجزء المتداول		
مصاريف مستحقة وتكاليف متعلقة بالإنشاءات	1,392,102	1,190,830
مقاولين وموردين دائنين	572,630	158,290
إيرادات مؤجلة	475,116	240,483
سلفيات عملاء	180,312	116,051
مستحق إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 29)	227,667	233,928
محتجزات دائنة	61,861	147,380
ذمم دائنة أخرى	56,442	47,628
البدل الطارئ والمؤجل	5,300	–
دفعات مقدمة لمشروع تطوير ميناء الفجيرة (إيضاح 12)	–	500,000
	2,971,430	**2,634,590**

يبلغ متوسط فترة الائتمان 60 يوماً. تقوم المجموعة بتطبيق سياسات إدارة المخاطر المالية بغرض ضمان سداد كافة الذمم الدائنة خلال فترة الائتمان.

24 إيرادات

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لنقل البضائع والخدمات مع مرور الوقت وفي زمن محدد، كما تعترف المجموعة أيضاً بإيرادات عقود الإيجار من ممتلكاتها في خطوط الخدمة الرئيسية التالية. يتوافق هذا الإفصاح مع معلومات دخل الإيرادات والإيجارات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 (إيضاح 31).

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
خدمات بحرية (أ)	2,136,972	605,111
تأجير المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (ب)	1,316,618	1,289,730
امتيازات وتأجير الموانئ (ج)	547,943	479,567
عمليات الموانئ (د)	531,703	548,374
عمليات لوجستية (ه)	518,268	588,371
خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (و)	333,168	261,566
خدمات رقمية (ز)	113,164	136,944
	5,497,836	**3,909,663**

أ) تمثل الخدمات البحرية الإيرادات من خدمات التغذية وكذلك خدمات الشحن والدعم البحري داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة. تستمد الخدمات البحرية إيراداتها بشكل رئيسي من رسوم الخدمات الجانبية للميناء، التغذية، الخدمات البحرية، استئجار السفن، المسوحات تحت الماء والخدمات البحرية العامة الأخرى.

ب) تمثل الإيرادات من تأجير المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الإيرادات المحققة من تأجير الأراضي والتخزين والموجودات الأخرى التي تم إنشاؤها داخل مدينة خليفة الصناعية (كيزاد) وزونز كورب.

ج) تمثل امتيازات وتأجير الموانئ الإيرادات من الامتيازات الممنوحة لمحطات الحاويات في ميناء خليفة وإيرادات تأجير البنية التحتية للموانئ وإيرادات التأجير من تأجير الأراضي داخل مناطق الميناء.

د) تمثل الإيرادات من عمليات الميناء الإيرادات من الشحن العام والرحلات البحرية والعمليات الأخرى داخل الموانئ المختلفة التي تملكها المجموعة.

ه) تمثل العمليات اللوجستية الإيرادات المحققة من العمليات اللوجستية المختلفة بما في ذلك الشحن والنقل بالشاحنات والنقل والتخزين.

و) تمثل خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الأخرى الإيرادات المحققة من توريد الغاز لعملاء المنطقة الصناعية، وتقديم خدمات العمالة الأجنبية وغيرها من الخدمات المتنوعة.

ز) تمثل الخدمات الرقمية الإيرادات من التطوير الرقمي والتقني ودعم العملاء الخارجيين وكذلك خدمات العمالة الأجنبية.

في الجدول التالي، تم تصنيف الإيرادات من العقود مع العملاء حسب خطوط الخدمة وتوقيت الاعتراف بالإيرادات.

أ) تصنيف الإيرادات من العقود مع العملاء:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
خدمات محولة في زمن محدد		
خدمات بحرية	2,136,972	604,101
عمليات لوجستية	518,268	587,007
عمليات الموانئ	531,703	548,374
خدمات رقمية	113,164	136,944
خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الأخرى	75,049	29,136
	3,375,156	**1,905,562**
خدمات محولة مع مرور الوقت		
خدمات المدن الاقتصادية والمناطق الحرة الأخرى متعلقة بعقود الإيجار	254,583	232,430
إجمالي إيرادات من عقود مع عملاء	**3,629,739**	**2,137,992**

24 إيرادات (يتبع)

ب) تصنيف الإيرادات من إيرادات الإيجار:

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	
1,316,618	1,289,730	تأجير المدن الاقتصادية والمناطق الحرة
547,943	479,567	امتيازات وتأجير الموانئ
3,536	2,374	إيرادات إيجار أخرى
1,868,097	**1,771,671**	

25 تكاليف مباشرة

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	
685,800	428,266	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية (إيضاح 5 و6)
476,200	346,768	تكاليف الموظفين
348,643	65,591	تكاليف تشغيل السفن
280,618	303,989	تكاليف الإصلاح والصيانة
280,122	90,093	تكلفة الوقود
266,299	151,260	تكاليف المستودعات والمناولة
227,077	213,021	تكلفة خدمات
197,460	331,439	تكلفة حركة النقل بالشاحنات
121,058	6,108	استئجار معدات
62,555	–	تكلفة تشغيل ناقلة الحاويات من غير السفن
53,831	30,175	تكاليف التأمين والاستشارات
53,160	10,690	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 7)
51,996	61,425	الاستعانة بمصادر خارجية والأيدي العاملة الخارجية
45,960	33,309	استهلاك حق استخدام الموجودات (إيضاح 8)
31,566	25,889	رخصة التطبيق وتكلفة الصيانة
29,143	–	تكاليف الموانئ البحرية
18,807	12,814	تكاليف تشغيلية أخرى
18,156	31,754	تكاليف الأيدي العاملة الخارجية
3,248,451	**2,142,591**	**ناقص: منح حكومية**
(383,042)	**(131,919)**	(إيضاح 18)
2,865,409	**2,010,672**	

26.1 مصاريف عمومية وإدارية

2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	
532,750	426,227	تكاليف موظفين
128,006	83,970	تكاليف الأيدي العاملة الخارجية
110,204	36,885	أتعاب مهنية
103,253	73,828	استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية (إيضاح 5)
22,677	7,160	مصاريف أخرى
21,088	18,360	إدارة المرفق
20,104	7,434	مصاريف إدارية
12,589	11,738	مصاريف الاتصال
10,905	4,683	مصاريف تأجير السيارات والوقود
8,284	4,664	رسوم التراخيص والاشتراكات
6,004	3,019	مصاريف تكنولوجيا المعلومات
3,987	1,832	مصاريف التأمين
2,833	1,787	مصاريف خدمات
1,832	1,210	مخصص مخزون بطيء الحركة (إيضاح 14)
984,516	**682,797**	

قامت المجموعة بتقديم مساهمات اجتماعية بمبلغ 2,5 مليون درهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 1,7 مليون درهم).

26.2 تكاليف موظفين

تتضمن تكاليف موظفين المجموعة ما يلي:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
رواتب ومكافآت ومزايا أخرى	1,210,754	815,722
الاستعانة بمصادر خارجية وتكاليف التوظيف	268,155	218,506
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 19)	37,211	29,284
تدريب وتطوير الموظفين	5,866	4,419
	1,521,986	**1,067,931**

قدمت المجموعة مساهمات تقاعدية بمبلغ 53,1 مليون درهم (2020: 42,2 مليون درهم) فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي، وفقاً للقانون رقم (2) لسنة 2000 لإمارة أبوظبي.

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
يتم توزيع تكاليف الموظفين إلى:		
تكاليف مباشرة	532,779	408,259
مصاريف عمومية وإدارية	823,566	510,250
أعمال رأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح 5)	165,641	149,422
	1,521,986	**1,067,931**

27 تكاليف تمويل

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
تكلفة الفائدة الموحدة لشركات المشروع (إيضاح 20)	248,307	250,174
فائدة على سندات دائنة	100,771	66,061
تكلفة تمويل على مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح 8)	40,649	38,308
فائدة على قروض بنكية	23,818	23,134
تكاليف تمويل أخرى	15,803	25,170
مجموع مصاريف فائدة	429,348	402,847
ينزل: مبالغ مدرجة في تكلفة الموجودات المؤهلة (إيضاح 5)	(35,240)	(61,003)
	394,108	**341,844**

نشأت تكاليف القروض المدرجة في تكلفة الموجودات المؤهلة خلال السنة على مجمع الاقتراض العام ويتم احتسابها من خلال تطبيق معدل رسملة بنسبة 0,51٪ (2021: 1,65%) على الإنفاق على هذه الموجودات.

28 إيرادات أخرى، صافي

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إيرادات أخرى	7,535	17,024
مكسب/ (خسارة) استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات	1,972	(7,153)
	9,507	**9,871**

29 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة

تجري المجموعة خلال المسار الاعتيادي للأعمال معاملات بشروط وأحكام متفق عليها والتي تم تنفيذها وفقاً لشروط تجارية متفق عليها مع منشآت الأعمال أو الأفراد كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24: الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة. تتكون الجهات ذات العلاقة في المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، موظفي الإدارة الرئيسيين ومنشآت الأعمال التي يمتلكون فيها القدرة على السيطرة أو ممارسة تأثير هام على القرارات المالية والتشغيلية.

تم حذف الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركات التابعة لها، وهي جهات ذات علاقة، عند التوحيد ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح. وتم الإفصاح عن المعاملات والأرصدة مع الجهات ذات العلاقة الأخرى في الإيضاح أدناه.

شروط وأحكام المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

تتم الخدمات إلى ومن الجهات ذات العلاقة بأسعار السوق الاعتيادية.

تنشأ الأرصدة مع هذه الجهات ذات العلاقة عموماً من المعاملات التجارية المبرمة في سياق العمل الاعتيادي على أسس تجارية بحتة. إن المبالغ المستحقة غير مضمونة وسيتم تسديدها نقدًا. لم يتم تقديم أو استلام أي ضمانات.

تتكون الأرصدة مع الجهات ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد في تاريخ التقرير المالي مما يلي:

2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	
		مستحق من جهات ذات علاقة (إيضاح 12):
		مشاريع مشتركة
4,380	46,418	شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م
		منشآت تخضع لسيطرة مشتركة
169,077	20,564	دائرة المالية – أبوظبي
132,971	–	شركة الجرافات البحرية الوطنية
–	8,562	شرطة أبوظبي
86,388	27,252	شركة أبوظبي للبوليمرات المحدودة (بروج)
57,665	64,323	شركة الإمارات للصناعات الحديدية ش.م.ع (حديد الإمارات)
32,000	11,018	دائرة البلديات والنقل
20,053	111,249	شركة بترول أبوظبي الوطنية
–	163	ارامكس
19,849	10,435	رافد للرعاية الصحية ذ.م.م
–	47,712	محطة سي إم إيه خليفة ذ.م.م
10,319	3,485	القيادة العامة للقوات المسلحة
7,515	32	سلال للأغذية والتكنولوجيا ذ.م.م
20,036	63,055	منشآت أخرى خاضعة لسيطرة حكومة أبوظبي
555,873	**367,850**	
560,253	**414,268**	

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إيرادات مستحقة (إيضاح 12)		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	2,466	235,923
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	26,504	44,939
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شرطة أبوظبي	119,450	–
شركة بترول أبوظبي الوطنية	513	18,500
دائرة البلديات والنقل	31,764	11,003
لولو العالمية القابضة المحدودة (مجموعة)	–	4,880
رافد للرعاية الصحية ذ.م.م.	1,516	2,105
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	12,526	395
	165,769	**36,883**
	171,017	**317,745**
ذمم إيجار مدينة لم يصدر بها فواتير (إيضاح 12)		
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	286,269	262,901
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	71,546	50,687
	357,815	**313,588**

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	48,600	60,800
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شركة الجرافات البحرية الوطنية	–	226,516
الشركة الوطنية للتأمين الصحي (ضمان)	3,544	2,290
	3,544	**228,806**
	52,144	**289,606**
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 15)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
بنوك تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	573,387	1,028,053
إستثمارات في مشاريع مشتركة (إيضاح 9)	**612,241**	**455,493**
خسائر انخفاض القيمة على موجودات مالية وذمم إيجار مدينة لم يصدر بها فواتير (إيضاح 12)	**32,382**	**42,263**
مستحق إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 23)		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	646	323
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	9,228	7,876
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
دائرة المالية – أبوظبي	98,314	98,314
شركة بترول أبوظبي الوطنية	30,551	29,540
صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي	7,674	3,019
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	81,254	94,856
	217,793	**225,729**
	227,667	**233,928**

29 أرصدة ومعاملات جهات ذات علاقة (يتبع)

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
محتجزات دائنة (إيضاح 23)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شركة الجرافات البحرية الوطنية	–	65,469
مستحقات لشركات المشروع (إيضاح 20)		
مشروع مشترك		
صندوق زونزكورب للبنية التحتية	2,418,446	2,424,072
منح حكومية مؤجلة (إيضاح 18)		
الجهة المسيطرة النهائية		
حكومة أبوظبي	6,648,395	6,064,640
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	193,216	338,072
	6,841,611	**6,402,712**
قروض (إيضاح 22)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
بنك أبوظبي الأول	**279,140**	**229,226**
مصاريف مستحقة وتأمينات العملاء وسلف وذمم دائنة أخرى (إيضاح 23)		
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شركة بترول أبوظبي الوطنية	22,745	10,170
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	10,409	8,841
	33,154	**19,011**
مساهمة المالك		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	**4,467,655**	**2,069,710**

فيما يلي المعاملات الهامة مع جهات ذات علاقة:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إيرادات (إيضاح 24)		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	14,976	301,264
مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م.	169,208	171,018
منشآت تخضع لسيطرة مشتركة		
شرطة أبوظبي	329,575	–
شركة أبوظبي للبوليمرات المحدودة (بروج)	76,108	359,591
شركة الجرافات البحرية الوطنية	–	250,998
شركة الإمارات للصناعات الحديدية ش.م.ع.	188,633	169,295
شركة بترول أبوظبي الوطنية	322,800	91,648
رافد للرعاية الصحية ذ.م.م.	7,508	44,910
دائرة البلديات والنقل	143,626	34,898
سلال للأغذية والتكنولوجيا ذ.م.م.	5,817	21,723
دائرة المالية – أبوظبي	1,416	12,405
القيادة العامة للقوات المسلحة	1,186	9,085
منشآت أخرى تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	104,506	91,089
	1,181,175	**1,085,642**
	1,365,359	**1,557,924**

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
تحويل أعمال رأسمالية قيد التنفيذ إلى منح حكومية (إيضاح 18)		
منشأة تخضع لسيطرة مشتركة		
منشأة تخضع لسيطرة حكومة أبوظبي	–	20,998
معاملات مع مشاريع مشتركة (إيضاح 9)		
إستثمارات خلال السنة	–	21,190
حصة الربح خلال السنة	127,929	29,248
حصة في الدخل الشامل للسنة	55,885	37,136
توزيعات أرباح مستلمة	27,066	60,811
مخصص خسارة الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية والأخرى لمنشآت تخضع لسيطرة مشتركة (إيضاح 12)		
مبالغ مشطوبة للسنة	99	71,510
مساهمة في رأس المال مستلمة		
الشركة الأم		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	2,397,945	2,036,367
معاملات متعلقة بالمنح الحكومية (إيضاح 18)		
منح مستلمة خلال السنة	821,942	94,941
مبالغ تم الإعتراف بها خلال السنة	383,042	131,919
محول إلى جهة ذو علاقة	–	20,998

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
مبالغ مستحقة عن المشروع تتعلق بمعاملات مع مشروع مشترك- صندوق زونزكورب للبنية التحتية (إيضاح 20)		
تكاليف تمويل خلال السنة	248,307	250,174
مبالغ مدفوعة خلال السنة	253,933	255,149
معاملات متعلقة بقروض بنكية مع بنك يخضع لسيطرة حكومة أبوظبي (إيضاح 22)		
قرض مسحوب خلال السنة	279,140	520,168
مبالغ مدفوعة خلال السنة	1,146,132	5,504,709
تكاليف تمويل خلال السنة	23,818	39,421
دفعات مقدمة إلى مشروع مشترك		
شركة مرافئ أبوظبي ذ.م.م	48,600	76,000
تسديد قرض ممنوح إلى جهة ذات علاقة		
شركة أبوظبي التنموية القابضة ش.م.ع	–	700,000
تعويضات الإدارة الرئيسية		
مزايا قصيرة الأجل للموظفين	52,509	42,629
مزايا طويلة الأجل للموظفين	1,085	1,506
	53,594	44,135
قروض ودفعات مقدمة لموظفي الإدارة الرئيسية	946	1,482

مساهمة المالك

تتكون مساهمة المالك مما يلي:

1) التدفقات النقدية المقدمة من الشركة الأم المباشرة لتمويل التوسع في المجموعة ومتطلبات رأس المال العامل؛ و
2) نقل بعض الموجودات من قبل الشركة الأم المباشرة إلى الشركة.

يتم تقديم هذه المساهمات دون أي التزام على الشركة بتسليم النقد أو الموجودات المالية الأخرى أو تسليم أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

30 العائد الأساسي والمخفض للسهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة العائد على مالكي حقوق ملكية الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. نظراً لعدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن الربح الأساسي والمخفض للسهم متطابق. إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة إلى مالكي الشركة مبين أدناه.

	2022	2021
أرباح (ألف درهم)		
أرباح لغرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ربح السنة العائد إلى مالكي المجموعة)	1,248,342	845,694
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالألف)		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لغرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة	4,959,863	3,840,000
العائد الأساسي والمخفض للسهم العائد إلى مالكي المجموعة (بالدرهم)	**0.25**	**0.22**

خلال السنة، تم تجزئة/ تقسيم أسهم الشركة بحيث تم تقسيم كل سهم بقيمة إسمية تبلغ 10 درهم مدفوعة بالكامل، إلى عشرة (10) أسهم بقيمة إسمية تبلغ 1 درهم لكل سهم، مدفوعة بالكامل اعتباراً من يناير 2022. تم إعادة بيان مبلغ العائد على السهم للفترة الحالية وجميع الفترات المقارنة المعروضة أعلاه لعرض تأثير تقسيم السهم.

31 معلومات القطاع

تركز المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية) لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع على المنتجات والخدمات التي تقدمها مجموعات منشآت الأعمال. يتم تنظيم وإدارة قطاعات التشغيل بشكل منفصل وفقاً لطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، حيث يمثل كل قطاع وحدة تشغيل استراتيجية تقدم منتجات مختلفة وتخدم أسواقاً مختلفة.

قطاعات التشغيل

تركز المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية) لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاع على فئة العميل لكل نوع من أنواع النشاط. يتم تنظيم وإدارة قطاعات التشغيل بشكل منفصل وفقاً لطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، حيث يمثل كل قطاع وحدة تشغيل استراتيجية تقدم منتجات مختلفة وتخدم أسواقاً مختلفة.

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة حالياً في ست قطاعات تشغيلية رئيسية. هذه القطاعات هي الأساس الذي على أساسه تقدم المجموعة تقاريرها عن المعلومات القطاعية الأساسية. وهذه هي:

- **الموانئ**، الذي يمتلك أو يدير موانئ ومحطات في المنطقة. يستمد قطاع الموانئ إيراداته بشكل أساسي من عمليات الشحن العامة وامتيازات محطات الحاويات وإيجارات البنية التحتية للموانئ.
- **المدن الاقتصادية والمناطق الحرة**، والذي يدير بشكل أساسي مدينة خليفة الصناعية وثماني مناطق صناعية أخرى بعد دمج زونكورب في 2020. يستمد قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة إيراداته بشكل أساسي من عقود الأراضي والمستودعات وخدمات المرافق الأخرى.
- **اللوجستية**، والذي يقدم مجموعة من الخدمات اللوجستية، مثل خدمات النقل والمستودعات والشحن وخدمات سلسلة التوريد ومناولة البضائع إلى جانب خدمات أخرى ذات قيمة مضافة. يستمد قطاع اللوجستية إيراداته بشكل أساسي من إدارة المستودعات وشحن البضائع وخدمات الشحن.
- **البحرية**، الذي يقدم مجموعة من الخدمات البحرية، بما في ذلك التغذية، إلى جانب خدمات الدعم البحري داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة. يستمد قطاع البحرية إيراداته بشكل أساسي من رسوم الخدمات الجانبية للميناء، التغذية، الخدمات البحرية وتأجير السفن والمسوحات تحت الماء والخدمات البحرية العامة الأخرى. يقوم قطاع البحرية كذلك بتشغيل خطوط شحن حاويات دولية من مصر والتي تعمل بشكل أساسي في الشرق الأوسط ومناطق البحر الأحمر.
- **الرقمية**، الذي يوفر الخدمات الرقمية للعملاء الخارجيين من خلال بوابة المقطع بالإضافة إلى الخدمات المقدمة إلى القطاعات الأخرى للمجموعة. يستمد قطاع الرقمية إيراداته بشكل أساسي من رقمنة خدمات المعاملات، وتطوير البرمجيات وخدمات الدعم الأخرى.
- **قطاع الشركات**، المسؤول عن إدارة الاستثمارات التي تحتفظ بها المجموعة، تطوير أصول البنية التحتية للقطاعات الأخرى، إدارة الأنشطة الإدارية للقطاعات والتنسيق العام لأنشطة المجموعة.

إن السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم رفع التقارير عنها هي نفسها السياسات المحاسبية للمجموعة المبينة في (إيضاح 3). تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية لوحدات أعمالها بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وإدارة الأداء. يتم قياس أداء القطاع على أساس الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة. يتم احتساب الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة من خلال تعديل صافي الربح للفترة من العمليات المستمرة من خلال استبعاد تأثير الضرائب وصافي تكاليف التمويل والاستهلاك والإطفاء والإيرادات من إطفاء المنح الحكومية وانخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة والموجودات غير الملموسة والممتلكات والآلات والمعدات والاستثمارات العقارية. تقوم عملية إعداد التقارير للمجموعة بتخصيص الأرباح داخل المجموعة من بيع المنتج إلى السوق الذي يتم فيه تسجيل هذا البيع.

	الموانئ ألف درهم	المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم	اللوجستية ألف درهم	البحرية ألف درهم	الرقمية ألف درهم	الإدارة العامة للشركات ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2022								
إيرادات خارجية	1,081,914	1,646,249	518,268	2,138,242	113,163	–	–	**5,497,836**
إيرادات ما بين القطاعات	53,450	11,433	13,375	2,324	287,019	264	(367,865)	**–**
مجموع الإيرادات	**1,135,364**	**1,657,682**	**531,643**	**2,140,566**	**400,182**	**264**	**(367,865)**	**5,497,836**
تكاليف مباشرة	(394,783)	(449,625)	(465,063)	(1,515,350)	(67,688)	(187,528)	214,628	**(2,865,409)**
إجمالي الربح/ (الخسارة)*	**740,581**	**1,208,057**	**66,580**	**625,216**	**332,494**	**(187,264)**	**(153,237)**	**2,632,427**
مصاريف عمومية وإدارية	(260,660)	(109,138)	(44,948)	(195,919)	(122,427)	(323,359)	71,935	**(984,516)**
خسائر انخفاض القيمة (بما في ذلك عكوسات خسائر انخفاض القيمة) على الموجودات المالية وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير	(3,105)	(121,264)	2,267	(18,111)	(2,554)	454	–	**(142,313)**
مصاريف بيع وتسويق	(5,467)	(18,319)	(1,688)	(7,489)	(823)	(49,189)	–	**(82,975)**
حصة الربح من مشاريع مشتركة	–	123,011	–	4,918	–	–	–	**127,929**
حصة الربح من شركة زميلة	–	–	36,913	–	–	–	–	**36,913**
(إنخفاض القيمة وشطب)/ عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	(4,553)	–	–	–	–	–	**(4,553)**
إيرادات تمويل	951	308	(1,455)	366	–	14,946	–	**15,116**
تكاليف تمويل	(30,160)	(265,734)	(3,332)	(7,074)	(1)	(90,370)	2,563	**(394,108)**
مكسب من إستبعاد موجودات محتفظ بها للبيع	–	–	73,000	–	–	–	–	**73,000**
إيرادات أخرى، صافي	1,895	55	951	6,546	(0)	60	–	**9,507**
مصروف ضريبة الدخل على العمليات الخارجية	(220)	–	–	(1,794)	–	–	–	**(2,014)**
صافي ربح/ (خسارة) السنة	**443,815**	**812,423**	**128,288**	**406,659**	**206,689**	**(634,722)**	**(78,739)**	**1,284,413**
تعديلات لـ:								
تكاليف تمويل	30,160	265,734	3,332	7,075	1	90,371	(2,565)	**394,108**
إيرادات تمويل	(951)	(308)	1,455	(366)	–	(14,946)	–	**(15,116)**
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	274,118	231,070	43,813	190,724	11,122	38,206	–	**789,053**
إطفاء حق استخدام الموجودات والموجودات غير الملموسة	14,786	20,357	10,782	54,063	–	–	(880)	**99,108**
إطفاء منح حكومية	(123,596)	(247,296)	–	(12,150)	–	–	–	**(383,042)**
(إنخفاض القيمة وشطب)/ عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	4,553	–	–	–	–	–	**4,553**
مصروف ضريبة الدخل على العمليات الخارجية	220	–	–	1,794	–	–	–	**2,014**
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة	**638,552**	**1,086,533**	**187,670**	**647,799**	**217,812**	**(521,091)**	**(82,184)**	**2,175,091**

* إن إجمالي الربح / (الخسارة) ليس أداء قطاعي ويتم تحميل المبيعات بين القطاعات بأسعار السوق السائدة.

إيضاحات تتعلق بالبيانات المالية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

31 معلومات القطاع (يتبع)

	الموانئ ألف درهم	المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم	اللوجستية ألف درهم	البحرية ألف درهم	الرقمية ألف درهم	الإدارة العامة للشركات ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2021								
إيرادات خارجية	1,027,941	1,551,296	588,371	605,111	136,944	–	–	**3,909,663**
إيرادات ما بين القطاعات	34,867	17,057	18,267	1,569	222,773	–	(294,533)	**–**
مجموع الإيرادات	1,062,808	1,568,353	606,638	606,680	359,717	–	(294,533)	**3,909,663**
تكاليف مباشرة	(438,849)	(664,801)	(438,120)	(426,609)	(81,906)	(176,425)	216,038	**(2,010,672)**
إجمالي الربح / (الخسارة)*	**623,959**	**903,552**	**168,518**	**180,071**	**277,811**	**(176,425)**	**(78,495)**	**1,898,991**
مصاريف عمومية وإدارية	(164,521)	(54,880)	(26,656)	(80,124)	(88,543)	(268,283)	210	**(682,797)**
خسائر انخفاض القيمة (بما في ذلك عكوسات خسائر انخفاض القيمة) على الموجودات المالية وذمم الإيجار المدينة التي لم يصدر بها فواتير	19,920	(15,441)	(682)	1,330	(25,635)	–	–	**(20,508)**
مصاريف بيع وتسويق	(53)	(3,921)	(6,967)	(3,206)	(627)	(51,283)	–	**(66,057)**
حصة الربح/ (الخسارة) من مشاريع مشتركة	(17,850)	87,704	–	(40,606)	–	–	–	**29,248**
عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	25,813	–	–	–	–	–	**25,813**
تكاليف تمويل	(27,402)	(268,358)	(3,332)	(48)	(2)	(45,495)	2,793	**(341,844)**
إيرادات تمويل	–	51	1,263	15	–	(702)	–	**627**
إيرادات أخرى، صافي	(7,168)	43	1,463	15,507	–	26	–	**9,871**
ربح / (خسارة) السنة	**426,885**	**674,563**	**133,607**	**72,939**	**163,004**	**(542,162)**	**(75,492)**	**853,344**
تعديلات لـ:								
تكاليف تمويل	27,402	268,358	3,332	48	2	45,495	(2,793)	**341,844**
إيرادات تمويل	–	(51)	(1,263)	(15)	–	702	–	**(627)**
استهلاك ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية	208,016	164,916	42,921	51,704	8,668	26,823	(954)	**502,094**
إطفاء حق استخدام الموجودات والموجودات غير الملموسة	13,814	20,400	9,785	–	–	–	–	**43,999**
إطفاء منح حكومية	(107,324)	(20,755)	–	(3,840)	–	–	–	**(131,919)**
إنخفاض قيمة موجودات غير مالية	17,850	–	–	–	–	–	–	**17,850**
عكس إنخفاض قيمة إستثمارات عقارية	–	(25,813)	–	–	–	–	–	**(25,813)**
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المعدلة	**586,643**	**1,081,618**	**188,382**	**120,836**	**171,674**	**(469,142)**	**(79,239)**	**1,600,772**

إن إجمالي الربح / (الخسارة) ليس أداء قطاعي ويتم تحميل المبيعات بين القطاعات بأسعار السوق السائدة.

	الموانئ ألف درهم	المدن الاقتصادية والمناطق الحرة ألف درهم	اللوجستية ألف درهم	البحرية ألف درهم	الرقمية ألف درهم	الإدارة العامة للشركات ألف درهم	الحذوفات ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2022								
مجموع الموجودات	25,767,734	13,377,006	4,405,348	11,261,583	1,749,354	39,158,850	(57,207,884)	**38,511,991**
مجموع المطلوبات	24,315,459	10,374,429	4,099,515	9,327,521	1,493,793	26,320,667	(57,054,526)	**18,872,920**
نفقات رأسمالية*	–	–	–	–	–	5,291,829	–	**5,291,829**
31 ديسمبر 2021								
مجموع الموجودات	12,542,051	6,883,366	1,036,794	1,716,190	261,877	12,807,989	(7,099,759)	**28,148,508**
مجموع المطلوبات	11,263,311	4,513,383	699,080	1,210,613	36,357	6,759,394	(7,024,578)	**17,457,560**
نفقات رأسمالية*	–	–	–	–	–	2,923,899	–	**2,923,899**

نفقات رأسمالية

يتم تكبد النفقات الرأسمالية من قبل الشركة بالنيابة عن القطاعات الأخرى ويتم تحويل الموجودات إلى القطاعات عند الانتهاء.

معلومات حول القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة بشكل رئيسي في قطاعين جغرافيين، أي دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر:

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إيرادات (إيضاح 24)		
دولة الإمارات العربية المتحدة	5,343,767	3,909,663
مصر	154,069	–
مجموع الإيرادات	**5,497,836**	**3,909,663**
الموجودات		
دولة الإمارات العربية المتحدة	37,565,159	28,148,508
مصر	946,832	–
مجموع الموجودات	**38,511,991**	**28,148,508**
المطلوبات		
دولة الإمارات العربية المتحدة	18,584,852	17,457,560
مصر	292,006	–
مجموع المطلوبات	**18,876,858**	**17,457,560**

إيرادات من المنتجات والخدمات الرئيسية

تم الإفصاح عن إيرادات المجموعة من خدماتها الرئيسية في (الإيضاح 24).

معلومات عن أهم العملاء

تم إدراج الإيرادات الناتجة من قطاع المدن الاقتصادية والمناطق الحرة (2021: قطاع الخدمات اللوجستية) التي تبلغ حوالي 330 مليون درهم (2021: 335 مليون درهم) من المبيعات إلى أهم عميل للمجموعة. لم يساهم أي عميل آخر بنسبة 10% أو أكثر من إيرادات المجموعة في سنة 2022 أو 2021.

32 مطلوبات طارئة والتزامات

مطلوبات طارئة

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
ضمانات بنكية	157,802	89,805
ضمانات مالية	**367,500**	**508,793**

تتمثل سياسة المجموعة في تقديم ضمانات مالية مقابل مطلوبات الشركات التابعة والمشاريع المشتركة. لدى المجموعة الضمانات التالية القائمة كما في تاريخ التقرير.

1) أصدرت المجموعة ضماناً في 2019 لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لمشروعها المشترك مرافئ أبوظبي، بما يعادل 50٪ من المبلغ الأساسي للتسهيل القائم آنذاك، ويجب ألا يتجاوز هذا المبلغ الإجمالي 367,5 مليون درهم، وهو أقصى مبلغ تتعرض له المجموعة.

2) أصدرت المجموعة ضماناً في 2019 إلى سوسيتيه جنرال وبنك ستاندرد تشارترد فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة لمشروعها المشترك كي شيبينج انفستمنز ليمتد، بما يعادل 50٪ من المبلغ الأساسي للتسهيل القائم آنذاك، ويجب آلا يتجاوز هذا المبلغ الإجمالي 38,4 مليون دولار أمريكي، وهو الحد الأقصى للمبلغ الذي تتعرض له المجموعة. قامت سوسيتيه جنرال بإعفاء المجموعة من الالتزامات المتعلقة بالضمان في 5 يوليو 2022.

32 مطلوبات طارئة والتزامات (يتبع)

التزامات

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
التزامات لموجودات ثابتة	1,467,320	1,093,449
التزامات لاستثمارات	**5,400,000**	**215,322**

1) في 3 نوفمبر 2022، أعلنت المجموعة عن الاستحواذ على حصة بنسبة 80% من أسهم شركة جلوبال فيدر شيبينغ «ديلانورد انفستمنتس ليمتد» (جي إف إس جروب)، وهي شركة عالمية لشحن الحاويات. سيكون بدل الشراء لهذا الاستحواذ 2,900 مليون درهم رهناً باستيفاء الشروط السابقة في الاتفاقية. قامت شركة جلوبال فيدر شيبينغ ببناء أحد أكبر أساطيل سفن الحاويات على مستوى العالم ويضم 26 سفينة مملوكة ومدارة بسعة إجمالية تبلغ 72,500 حاوية مكافئة، تغطي مناطق الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. عند الانتهاء، سيتم احتساب الاستحواذ كاندماج أعمال وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 حيث ستتولى المجموعة السيطرة على الشركة المستثمر بها.

2) في 18 نوفمبر 2022، أعلنت المجموعة أنها وقعت اتفاقية للاستحواذ على حصة بنسبة 100٪ من أسهم شركة نواتوم بروبلز، وهي منصة لوجستية عالمية متكاملة. سيكون بدل الشراء لهذا الاستحواذ 2,500 مليون درهم بشرط استيفاء الشروط السابقة في الاتفاقية. إن شركة نواتوم هي شركة لوجستية عالمية متكاملة لها وجود في 26 دولة وتعمل في ثلاثة مجالات عمل – الخدمات اللوجستية، البحرية، ومحطات الموانئ مع مراكز رائدة في السوق في إسبانيا وتركيا ووجود كبير في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وجنوب شرق آسيا. عند الانتهاء، سيتم احتساب الاستحواذ كاندماج أعمال وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 حيث ستتولى المجموعة السيطرة على الشركة المستثمر فيها.

ترتيبات عقود الإيجار التشغيلية

المجموعة كمؤجر

تتعلق عقود الإيجار التشغيلية، التي تكون فيها المجموعة هي المؤجر، باستثمارات عقارية مملوكة للمجموعة بشروط إيجار تتراوح بين 1 إلى 5 سنوات. تتضمن كافة عقود الإيجار التشغيلية على بنود مراجعة السوق في حالة قيام المستأجر بممارسة خياره في التجديد. لا يوجد لدى المستأجر خيار شراء العقار عند انتهاء فترة الإيجار.

لا تمثل القيم المتبقية غير المضمونة مخاطر هامة للمجموعة، لأنها تتعلق بعقارات موجودة في موقع تشهد زيادة مستمرة في القيمة على مدى السنوات العشر السابقة. لم تحدد المجموعة أي مؤشرات على أن هذا الوضع سوف يتغير.

33 الأدوات المالية

السياسات المحاسبية الهامة

إن تفاصيل السياسات المحاسبية الهامة والأساليب المستخدمة بما فيها قواعد الإعتراف، أساس القياس وأساس الإعتراف بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بكل بند من بنود الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية قد تم بيانها في الإيضاح 3 حول البيانات المالية الموحدة.

فئات الأدوات المالية

	الموجودات المالية		المطلوبات المالية		مستويات التسلسل الهرمي			
	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم	1 ألف درهم	2 ألف درهم	3 ألف درهم	المجموع ألف درهم
1 ديسمبر 2022								
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	790,822	–	790,822	–	–	–	–
ذمم مدينة تجارية وأخرى	–	5,006,809	–	5,006,809	–	–	–	–
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	2,078,388	–	–	2,078,388	2,019,600	–	58,788	2,078,388
قروض بنكية	–	–	1,476,493	1,476,493	–	–	–	–
سندات دائنة	–	–	3,589,954	3,589,954	–	–	–	–
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	–	2,416,317	2,416,317	–	–	–	–
مستحقات إلى شركات المشروع	–	–	2,418,446	2,418,446	–	–	–	–
المجموع	**2,078,388**	**5,797,631**	**9,901,210**		**2,019,600**	**–**	**58,788**	
31 ديسمبر 2021								
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	1,051,274	–	1,051,274	–	–	–	–
ذمم مدينة تجارية وأخرى	–	3,649,336	–	3,649,336	–	–	–	–
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	58,788	–	–	58,788	–	–	58,788	58,788
قروض بنكية	–	–	1,146,132	1,146,132	–	–	–	–
سندات دائنة	–	–	3,581,021	3,581,021				
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	–	1,861,871	1,861,871	–	–	–	–
مستحقات إلى شركات المشروع	–	–	2,424,072	2,424,072	–	–	–	–
المجموع	**58,788**	**4,700,610**	**9,013,096**				**58,788**	

33 الأدوات المالية (يتبع)

(أ) تسوية المطلوبات المالية الناتجة من الأنشطة التمويلية

يوضح الجدول التالي تفاصيل التغييرات في مطلوبات الشركة الناتجة من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغييرات النقدية وغير النقدية

	في 1 يناير 2022	التدفقات النقدية التمويلية	التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)					في 31 ديسمبر 2022
	ألف درهم	ألف درهم	إطفاء الخصم ألف درهم	مبالغ تم الإعتراف بها كإيرادات خلال السنة ألف درهم	تحويلات إلى جهة ذات علاقة ألف درهم	الفائدة المحملة ألف درهم	إضافات ألف درهم	ألف درهم
قروض بنكية	1,146,132	330,361	–	–	–	–	–	1,476,493
سندات دائنة	3,581,021	–	8,933	–	–	–	–	3,589,954
منح حكومية مؤجلة	6,402,712	821,942		(383,042)	–	–	–	6,841,612
مستحقات إلى شركات المشروع	2,424,072	(253,933)	–	–	–	248,307	–	2,418,446
مطلوبات عقود الإيجار	805,269	(64,304)	–	–	(61,295)	40,649	195,008	915,327
مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	**14,359,206**	**834,066**	**8,933**	**(383,042)**	**(61,295)**	**288,956**	**195,008**	**15,241,832**

	في 1 يناير 2021	التدفقات النقدية التمويلية	التغيرات غير النقدية (حركات أخرى)					في 31 ديسمبر 2021
	ألف درهم	ألف درهم	إطفاء الخصم ألف درهم	مبالغ تم الإعتراف بها كإيرادات خلال السنة ألف درهم	تحويلات إلى جهة ذات علاقة ألف درهم	الفائدة المحملة ألف درهم	إضافات ألف درهم	ألف درهم
قروض بنكية	4,050,000	(2,903,868)	–	–	–	–	–	1,146,132
سندات دائنة	–	3,575,165	5,856	–	–	–	–	3,581,021
منح حكومية مؤجلة	6,460,688	94,941	–	(131,919)	(20,998)	–	–	6,402,712
مستحقات إلى شركات المشروع	2,429,047	(255,149)	–	–	–	250,174	–	2,424,072
مطلوبات عقود الإيجار	830,449	(66,372)	–	–	–	38,308	2,884	805,269
مجموع المطلوبات من الأنشطة التمويلية	**13,770,184**	**444,717**	**5,856**	**(131,919)**	**(20,998)**	**288,482**	**2,884**	**14,359,206**

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسمالها للتأكد من أن منشآت المجموعة ستكون قادرة على الاستمرار في أعمالها مع تعظيم العائد للمساهمين من خلال تحسين رصيد الدين وحقوق الملكية (باستثناء احتياطي تحوط التدفقات النقدية واحتياطي توزيع الأصول واحتياطي الاندماج ومساهمة المالك).

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الدين (القروض المدرجة في الإيضاحات 20، 21 و 22 بعد خصم النقد والأرصدة لدى البنوك) وحقوق الملكية للمجموعة (التي تشمل رأس المال والاحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة واحتياطي اندماج ومساهمة المالك) والتي تم قياسها بمبلغ 17,085 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2022 (2021: 9,438 مليون درهم).

	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
إجمالي الدين	**7,484,893**	**7,151,225**
ينزل: نقد وأرصدة لدى البنوك	**(790,822)**	**(1,051,274)**
صافي الدين	**6,694,071**	**6,099,951**
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مالكي الشركة (باستثناء احتياطي تحوط التدفقات النقدية، إحتياطي توزيع الأصول، احتياطي الاندماج ومساهمة المالك)	**17,084,503**	**9,438,216**
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية المعدلة	**0.39**	**0.65**

إدارة مخاطر السوق

تعود مخاطر السوق إلى خطر أن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة سوف تؤثر على دخل المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن معايير مقبولة، مع تحسين العائد. إن أنشطة المجموعة تعرضها بشكل أساسي للمخاطر المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإجراء معاملات بالعملات الأجنبية. وبالتالي، تنشأ التعرضات لتقلبات أسعار الصرف. فيما يلي القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة في تاريخ التقرير:

	موجودات		مطلوبات	
العملة الأجنبية	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
جنيه مصري	11,472	–	47,984	–
دينار عراقي	58,365	–	–	–
دينار أردني	1,932	251,992	–	–
المجموع	**72,038**	**251,992**	**47,984**	**–**

تحليل حساسية العملات الأجنبية

إن المجموعة معرضة بشكل رئيسي للدينار العراقي والجنيه المصري. يوضح الجدول التالي تفاصيل حساسية المجموعة للزيادة والنقص بنسبة عشرة بالمائة في وحدات العملة مقابل العملات الأجنبية ذات الصلة. إن معدل الحساسية هو عشرة بالمائة المستخدم عند تقديم تقرير عن مخاطر العملات الأجنبية داخليا لموظفي الإدارة الرئيسيين ويمثل تقييم الإدارة للتغيير المحتمل بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشمل تحليل الحساسية فقط البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية القائمة ويتم تعديل ترجمتها في نهاية السنة لتغيير بنسبة عشرة بالمائة في أسعار العملات الأجنبية.

يشير الرقم الموجب أدناه إلى زيادة في الربح حيث تعزز وحدات العملة عشرة بالمائة مقابل العملة ذات الصلة. لو إنخفضت وحدات العملة بنسبة 10% مقابل العملة ذات الصلة، سيكون هناك تأثير مماثل على الربح، وستكون الأرصدة التالية سلبية.

33 الأدوات المالية (يتبع)

	جنيه مصري		دينار عراقي		دينار أردني	
	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الربح أو الخسارة	1,174	–	5,836	–	193	25
	1,174	**–**	**5,836**	**–**	**193**	**25**

برأي الإدارة، فإن تحليل الحساسية لا يمثل مخاطر الصرف الأجنبي الكامنة حيث أن التعرض في نهاية السنة لا يعكس التعرض خلال السنة.

إدارة مخاطر معدل الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة وذلك لأنها تقترض الأموال والسندات بمعدلات فائدة ثابتة وعائمة. يتم إدارة المخاطر من قبل المجموعة من خلال الحفاظ على مزيج مناسب بين القروض ذات معدل الفائدة الثابت والمتغير.

تحليل حساسية معدلات الفوائد

كما في ٣١ ديسمبر 2022، لو كانت معدلات الفائدة على القروض قد ارتفعت / انخفضت بواقع ١٠٠ نقاط أساس مع إبقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لكان ربح السنة قد ارتفع / انخفض بواقع 704 مليون درهم (2021: 432 مليون درهم)، وذلك كنتيجة رئيسية لانخفاض / ارتفاع مصاريف الفائدة على القروض ذات المعدلات العائمة.

إدارة مخاطر الإئتمان

لتقليل مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتبني سياسة التعامل فقط مع أطراف لديهم مقدرة ائتمانية جيدة. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبة التعرض لمخاطر الائتمان، وحد المعاملات مع أطراف مقابلة معينة ليست ذات علاقة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة التي ليست ذات علاقة.

كما توجد الموافقات الائتمانية وإجراءات المراقبة الأخرى لضمان اتخاذ إجراءات المتابعة لاسترداد الديون المتأخرة. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بمراجعة المبلغ القابل للاسترداد لكل ذمم مدينة تجارية وأخرى بما في ذلك المستحقات من الجهات ذات العلاقة على أساس فردي في نهاية فترة التقرير للتأكد من أن مخصص الخسارة هو كافٍ للمبالغ غير القابلة للاسترداد. في هذا الشأن، تعتبر الإدارة أن مخاطر الائتمان للمجموعة قد تم تخفيضها بشكل جوهري. تتكون الذمم المدينة التجارية من عدد كبير من العملاء. يتم إجراء التقييم الإئتماني بشكل مستمر للحالة المالية للذمم المدينة التجارية.

من رصيد الذمم المدينة التجارية في نهاية السنة، هناك مبلغ 104 مليون درهم (2021: 84 مليون درهم) مستحقة من أكبر عميل للمجموعة. ما عدا ذلك، لا تتعرض المجموعة لمخاطر ائتمانية هامة لأي طرف مقابل منفرد أو أي مجموعة من الأطراف المقابلة التي لها خصائص مماثلة. تحدد المجموعة الأطراف المقابلة على أنها تتمتع بخصائص متشابهة إذا كانت منشآت ذات علاقة. لم يتجاوز تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بأهم عملاء المجموعة 20% من إجمالي الموجودات النقدية في أي وقت خلال السنة. لم يتجاوز تركيز مخاطر الائتمان على أي طرف مقابل 5٪ من إجمالي الموجودات النقدية في أي وقت خلال السنة. إن تركيز مخاطر الائتمان محدود بسبب حقيقة أن قاعدة العملاء كبيرة وغير مرتبطة.

نظرة عامة على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية للمجموعة. توضح الجداول التالية تفاصيل الجودة الائتمانية للموجودات المالية للمجموعة وذمم الإيجار التي لم يصدر بها فواتير، بالإضافة إلى أقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان:

	إيضاحات	التصنيفات الائتمانية الخارجية	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً أو على مدى العمر الزمني	إجمالي القيمة المدرجة ألف درهم	مخصص خسارة ألف درهم	صافي القيمة المدرجة ألف درهم
31 ديسمبر 2022						
ذمم مدينة تجارية وأخرى (بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة)	12	لا ينطبق	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	5,800,855	(794,046)	5,006,809
نقد وأرصدة لدى البنوك	15	A+B2	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	790,822	–	790,822
31 ديسمبر 2021						
ذمم مدينة تجارية وأخرى (بما في ذلك ذمم مدينة لم يصدر بها فواتير، إيرادات مستحقة ومستحق من جهات ذات علاقة)	12	لا ينطبق	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر الزمني	4,383,779	(734,443)	3,649,336
نقد وأرصدة لدى البنوك	15	A+Baa	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً	1,051,274	–	1,051,274

بالنسبة للذمم المدينة التجارية، مستحق من جهات ذات علاقة، إيرادات مستحقة والذمم المدينة لعقود الإيجار التي لم يصدر بها فواتير، قامت المجموعة بتطبيق النهج المبسط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لقياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الزمني. تقوم المجموعة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة لهذه البنود باستخدام مخصص ماتريكس، يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية لخسارة الائتمان استناداً إلى حالة تجاوز فترة استحقاق المدينون، مع تعديلها حسبما يكون ملائماً لتعكس الظروف الحالية وتقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية. وبالتالي، تم عرض مخاطر الائتمان لهذه الموجودات بناءً على حالة تجاوز فترة الاستحقاق من حيث شروط مخصص ماتريكس. يتضمن (إيضاح 12) تفاصيل إضافية حول مخصص الخسارة لهذه الموجودات على التوالي.

إدارة مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن تقلبات السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني مما قد يؤدي إلى نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحماية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع مراعاة السيولة، والحفاظ على رصيد نقدي جيد، ومرادفات النقد، والأوراق المالية القابلة للتسويق بسهولة.

يلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق التدفقات النقدية غير المخصومة للمجموعة على المطلوبات المالية في 31 ديسمبر 2022 و2021 استناداً على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة السوقية الحالية.

	المتوسط المرجح لسعر الفائدة الفعلي	أقل من سنة ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 31 ديسمبر 2022					
مطلوبات مالية لا تحمل فائدة					
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	**2,316,002**	**100,315**	**–**	**2,416,317**
مطلوبات مالية تحمل فائدة					
مستحقات لشركات المشروع	%10.3	240,115	1,462,058	3,442,107	5,144,280
سندات دائنة	%2.7	–	–	3,589,954	3,589,954
قروض بنكية	%1.5	1,395,698	76,042	4,753	1,476,493
		1,635,813	**1,538,100**	**7,036,814**	**10,210,727**
في 31 ديسمبر 2021					
مطلوبات مالية لا تحمل فائدة					
ذمم دائنة تجارية وأخرى	–	**1,778,055**	**83,816**	**–**	**1,861,871**
مطلوبات مالية تحمل فائدة					
مستحقات لشركات المشروع	%10.3	267,970	1,429,976	3,747,854	5,445,800
سندات دائنة	%2.7	–	–	3,581,021	3,581,021
قروض بنكية	%1.2	1,146,132		–	1,146,132
		1,414,102	**1,429,976**	**7,328,875**	**10,172,953**

33 الأدوات المالية (يتبع)

لا تواجه المجموعة مخاطر سيولة جوهرية فيما يتعلق بمطلوبات عقود الإيجار. تتم مراقبة مطلوبات عقود الإيجار ضمن وظيفة خزانة المجموعة وجميع مطلوبات عقود الإيجار مقومة بالدرهم الإماراتي.

تستخدم المجموعة مزيج من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات المالية والتسهيلات البنكية المتاحة لإدارة السيولة.

يوضح الجدول أدناه التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات المالية:

	أقل من سنة ألف درهم	1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من5 سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
في 31 ديسمبر 2022				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	2,078,388	2,078,388
ذمم مدينة تجارية وأخرى	2,893,080	–	2,113,729	5,006,809
نقد وارصدة لدى البنوك	790,822	–	–	790,822
	3,683,902	**–**	**4,192,117**	**7,876,019**
في 31 ديسمبر 2021				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	58,788	58,788
ذمم مدينة تجارية وأخرى	1,870,356	–	1,778,980	3,649,336
نقد وارصدة لدى البنوك	1,051,274	–	–	1,051,274
	2,921,630	**–**	**1,837,768**	**4,759,398**

القيمة العادلة للأدوات المالية

تعتبر إدارة المجموعة أن القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية تقارب قيمتها العادلة.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، تم تجميعها في المستويات من 1 إلى 3 بناءً على الدرجة التي يمكن من خلالها ملاحظة القيمة العادلة:

- **المستوى 1**- قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات متماثلة؛
- **المستوى 2**- قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من مدخلات غير الأسعار المدرجة في المستوى 1 التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، بشكل مباشر (أي كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقه من الأسعار)؛ و
- **المستوى 3** – قياسات القيمة العادلة هي تلك المستمدة من أساليب التقييم التي تشمل مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يوضح الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

	القيمة العادلة ألف درهم	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	تقنيات التقييم والمدخلات الرئيسية	المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة	العلاقة وتحليل حساسية المدخلات غير القابلة للملاحظة إلى القيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11)	58,788	المستوى 3	تم استخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح لتقييم القيمة الحالية لتوزيعات الأرباح المستقبلية لتقييم قيمة الاستثمار	معدلات نمو الإيرادات طويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار خبرة الإدارة ومعرفة ظروف السوق للصناعات المحددة، والتي تتراوح من 2٪ إلى 22٪	كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.
				هامش الأرباح قبل الفوائد والاستهلاك والإطفاء طويلة الأجل، مع الأخذ في الاعتبار خبرة الإدارة ومعرفة ظروف السوق للصناعات المحددة، والتي تتراوح من 26٪ إلى 27٪	كلما ارتفع هامش التشغيل قبل الضريبة، ارتفعت القيمة العادلة.
				المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، محدداً باستخدام 5,6٪ والذي يعتمد على مزيج من حقوق الملكية / الديون.	كلما ارتفع متوسط التكلفة المرجح لرأس المال، انخفضت القيمة العادلة.
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11)	2,019,600	المستوى 1	عروض الأسعار المعلنة في سوق نشط.	لا ينطبق	لا ينطبق

خلال السنة، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى 1 والمستوى 2، ولم يتم إجراء تحويلات إلى أو خارج قياسات القيمة العادلة من المستوى 3. لا يوجد كذلك حركة في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة ضمن المستوى 3 خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و 2021.

لم تكن هناك أدوات مالية تم قياسها بالتكلفة المطفأة ولكن تم الإفصاح عن قيمتها العادلة المصنفة ضمن المستوى 3 إما في السنة الحالية أو في السنة السابقة.

34 اندماج الأعمال

شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م

خلال ديسمبر 2021، أبرمت المجموعة («المشتري») اتفاقية بيع وشراء مع شركة اينوفيشين مانيجمنت سيرفيسز ش.م.ح («البائع») للاستحواذ على حصة بنسبة 100٪ من شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م مقابل بدل إجمالي قدره 188,5 مليون درهم. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية، وتحويل النقد، والانتهاء من الحقوق والنقد والالتزامات المرتبطة بالمعاملة في 28 فبراير 2022 حيث حصلت المجموعة على السيطرة على المنشأة.

إن شركة ديفيتيك لخدمات الهندسة البحرية ذ.م.م هي شركة ذات مسؤولية محدودة مقرها الإمارات العربية المتحدة وهي تقدم حلول تحت سطح البحر وتقدم مجموعة من الخدمات بما في ذلك التركيب والفحص والإصلاح والصيانة للموانئ والمؤسسات البحرية الأخرى. إن الأعمال المستحوذة مؤهلة لتجميع الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

ستكمل عملية الاستحواذ القدرات الحالية للمجموعة وتسمح للمجموعة بمواصلة البحث عن الفرص في سوق النفط والغاز. بعد الاستحواذ، سيكون للقدرات الموسعة للمجموعة القدرة على السيطرة على سوق الغوص والبحرية والوصول باستخدام الحبال في المنطقة وتحقيق التآزر التجاري والتشغيلي والمالي.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة المحاسبة في سنة 2022، وبناءً عليه، تم الاعتراف بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة لكل منها. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج شركة ديفيتيك لمدة لفترة عشرة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك	903
ذمم مدينة تجارية وأخرى	81,332
ممتلكات وآلات ومعدات	6,647
موجودات غير ملموسة	90,400
مجموع الموجودات	**179,282**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	15,764
مكافآت نهاية خدمة الموظفين	1,095
مجموع المطلوبات	**16,859**
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	162,423
يضاف: الشهرة	26,100
مجموع بدل الشراء	**188,523**

تتكون الشهرة البالغة 26,1 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من قوى عاملة مؤهلة ومدربة، عمليات قائمة الخ، والتي لا تتأهل للاعتراف المنفصل.

تشتمل الموجودات غير الملموسة العلاقة مع العملاء، اسم العلامة التجارية، العملات المتراكمة، العقود غير التنافسية والتراخيص المستحوذة كجزء من اندماج الأعمال والتي ساهمت تاريخيًا في الإيرادات وتحقيق التدفقات النقدية المستقلة وتم تقييمها باستخدام طريقة الربح الزائدة متعددة الفترات، الإعفاء من طريقة الملكية، مع وبدون طريقة.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 0,8 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال الفترة وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. من تاريخ الاستحواذ، ساهمت شركة ديفيتيك بإيرادات بلغت 89,1 مليون درهم وصافي خسارة بمبلغ 9,2 مليون درهم في عمليات المجموعة. إذا تم الاستحواذ في بداية الفترة، لكانت إيرادات المجموعة أعلى بمقدار 19,3 مليون درهم وكان صافي الربح أعلى بمقدار 3,7 مليون درهم.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم (غير مدقق)
نقد مدفوع لاستحواذ	(188,523)
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	903
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	(187,620)
صافي التدفقات الخارجة عند الاستحواذ	**(187,620)**

شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م

أبرمت المجموعة («المشتري») اتفاقية بيع وشراء مع عدد اثنين من الأفراد («البائعين») للاستحواذ على حصة 100٪ من أسهم شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م («أليغاتور») مقابل إجمالي بدل 34,9 مليون درهم. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية وتم الانتهاء من الحقوق والتحويلات النقدية والالتزامات المرتبطة بالمعاملة في 28 فبراير 2022 حيث حصلت المجموعة على السيطرة على المنشأة.

شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين ذ.م.م هي شركة ذات مسؤولية محدودة مقرها الإمارات العربية المتحدة وتعمل في مجال تقديم خدمات الشحن والخدمات اللوجستية العالمية. إن الأعمال المستحوذة مؤهلة لتجميع الأعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

استحوذت المجموعة على شركة أليغاتور شيبنغ كونتينر لاين لتوسيع سلسلة قيمة الحاويات كجزء أساسي من استراتيجية دفع التجارة ودعم تحويل ميناء خليفة كمركز للشحن العابر للمنطقة. ومن المتوقع أن يؤدي الاستحواذ على أعمال تكلفة تشغيل ناقلة الحاويات من غير السفن إلى تمكين المبيعات المباشرة للخدمات اللوجستية لتعزيز علاقات العملاء وتمكين البيع المتبادل على السفن الخاصة بها للمجموعة.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة المحاسبة في سنة 2022، وبناءً عليه، تم الاعتراف بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة لكل منها. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج أليغاتور لفترة عشرة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك	73
ذمم مدينة تجارية وأخرى	12,635
ممتلكات وآلات ومعدات	16,312
موجودات غير ملموسة	11,000
مجموع الموجودات	**40,020**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	15,903
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	24,117
يضاف: الشهرة	10,826
مجموع بدل الشراء	**34,943**

يتكون بدل الشراء مما يلي:

	ألف درهم
البدل النقدي المدفوع	29,643
ترتيبات البدل المؤجلة والمحتملة	5,300
مجموع البدل	**34,943**

تتكون الشهرة البالغة 10,8 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، وهي عمليات غير مؤهلة للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

34 اندماج الأعمال (يتبع)

تشتمل الموجودات غير الملموسة العلامة التجارية والعقود غير التنافسية التي تم الاستحواذ عليها كجزء من اندماج الأعمال والتي ساهمت تاريخياً في الإيرادات وتحقيق التدفقات النقدية المستقلة وتم تقييمها باستخدام الإعفاء من طريقة الملكية مع وبدون طريقة.

يتطلب ترتيب البدل المحتمل أن تتجاوز الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء الفعلية في السنة المالية مبلغ الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المستهدف للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023. إن المبلغ المحتمل غير المخصوم لجميع الدفعات المستقبلية التي قد يتعين على المجموعة سدادها بموجب ترتيب البدل المحتمل هو ما بين لا شيء ومبلغ 13,0 مليون درهم. تم تقدير القيمة العادلة لترتيب البدل المحتمل البالغ 5,3 مليون درهم عن طريق خصم الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المتوقعة في الأعمال للسنة المالية 2022 والسنة المالية 2023 بنسبة 6,9٪.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 0,6 مليون درهم وقد تم تحميلها كمصاريف خلال الفترة وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. من تاريخ الاستحواذ، ساهمت شركة أليغاتور في إيرادات بلغت 207,6 مليون درهم وصافي ربح بمبلغ 13,9 مليون درهم في عمليات المجموعة. إذا تم الاستحواذ في بداية السنة، لكانت إيرادات المجموعة أعلى بمبلغ 20,0 مليون درهم وكان صافي الربح أعلى بمقدار 2,5 مليون درهم.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
النقد المدفوع للاستحواذ	(29,643)
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	73
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	(29,570)
صافي التدفقات الخارجة عند الاستحواذ	**(29,570)**

شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في:

خلال شهر يوليو 2022، أبرمت المجموعة («المشتري») اتفاقية بيع وشراء مع شركة ليوكورب بي في («البائع») للاستحواذ على حصة بنسبة 70٪ من شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، مقابل بدل إجمالي بمبلغ 483 مليون درهم. تم استيفاء شروط البيع المحددة في الاتفاقية، وتم الانتهاء من الحقوق والتحويلات النقدية والالتزامات المرتبطة بالمعاملة في 12 سبتمبر 2022.

إن شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، هي شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة تأسست وقائمة بموجب قوانين هولندا ولديها عمليات في مصر. تمتلك الشركة بالكامل ترانسمار، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال الحاويات وترانسكارجو إنترناشيونال المتخصصة في خدمات الشحن والتفريغ والتخزين والموانئ. تعتبر الأعمال المستحوذة مؤهلة كإندماج أعمال بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.

ستدعم عملية الاستحواذ هذه أهداف النمو الأوسع للمجموعة في شمال إفريقيا ومنطقة الخليج، كما ستوسع مجموعة الخدمات التي ستقدمها في تلك الأسواق.

تمت المحاسبة عن الاستحواذ باستخدام طريقة المحاسبة في سنة 2022، وبناء عليه، تم الاعتراف بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة بالقيمة العادلة لكل منها. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، لفترة أربعة أشهر من شهر سبتمبر 2022. بالنسبة لحقوق الملكية غير المسيطرة في شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، اختارت المجموعة الاعتراف بحقوق الملكية غير المسيطرة على أساس حصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات المستحوذة القابلة للتحديد والمطلوبات المقبولة كما هو موضح في الجدول التالي كاملة ودقيقة وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك	81,739
مخزون	1,540
مصاريف مدفوعة مقدماً	8,320
ذمم مدينة تجارية وأخرى	57,502
ممتلكات وآلات ومعدات	69,653
موجودات غير ملموسة	180,015
حق إستخدام الموجودات	291,634
مجموع الموجودات	**690,403**
المطلوبات	
ذمم دائنة تجارية وأخرى	34,569
إلتزامات عقود الإيجار	195,146
مجموع المطلوبات	**229,715**
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	460,688
يضاف: الشهرة	160,492
ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها النسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات	(138,206)
مجموع: بدل الشراء	**482,974**

تتكون الشهرة البالغة 160,5 مليون درهم الناتجة عن عملية الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، وهي عمليات غير مؤهلة للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 1,2 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال الفترة وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. من تاريخ الاستحواذ، ساهمت شركة انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في، بإيرادات بمبلغ 154,1 مليون درهم وصافي ربح بمبلغ 54,7 مليون درهم في عمليات المجموعة. إذا تم الاستحواذ في بداية السنة، لكانت إيرادات المجموعة أعلى بمقدار 318 مليون درهم وكان صافي الربح أعلى بمقدار 122 مليون درهم.

تحليل التدفقات النقدية عند الاستحواذ:

	ألف درهم
نقد مدفوع لاستحواذ	(482,974)
صافي النقد المستحوذ عند اندماج الأعمال	81,739
صافي التدفقات النقدية الخارجة عند الاستحواذ (مدرجة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية)	(401,235)
صافي التدفقات الخارجة عند الاستحواذ	**(401,235)**

سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م.:

خلال يونيو 2022، أبرمت المجموعة اتفاقية مساهمين مع شركة الجرافات البحرية الوطنية فيما يتعلق بتأسيس شركة تابعة جديدة تحت اسم سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م. (سفين). تمتلك المجموعة 51٪ من الأسهم في سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية وتقوم بتوحيد النتائج المالية للشركة حيث تمارس المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تم استيفاء الشروط المحددة في الاتفاقية في 30 يونيو 2022 حيث حصلت المجموعة على السيطرة على المنشأة.

تم دمج سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م. في أنشطة الغوص في أعماق البحار وتحت سطح البحر. تتضمن البيانات المالية الموحدة نتائج عمليات سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2022.

بالنسبة لحقوق الملكية غير المسيطرة في سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية، اختارت المجموعة الاعتراف بالحقوق غير المسيطرة على حصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.

إن المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ على الموجودات القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المقبولة كما هو مبين في الجدول أدناه هي كاملة ودقيقة وفقًا لأفضل ما لدينا من معلومات وتوزيعات سعر الشراء المؤقتة المتاحة كما في ذلك التاريخ:

34 اندماج الأعمال (يتبع)

	القيم العادلة المعترف بها عند الاستحواذ ألف درهم
الموجودات	
ممتلكات وآلات ومعدات	136,575
موجودات غير ملموسة	204,614
مجموع الموجودات	**341,189**
المطلوبات	
مكافآت نهاية الخدمة	8,447
ذمم دائنة أخرى	105
مجموع المطلوبات	**8,552**
مجموع صافي الموجودات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة	332,637
يضاف: الشهرة	92,572
ينزل: حقوق الملكية غير المسيطرة، على أساس حصتها النسبية في المبالغ المعترف بها للموجودات والمطلوبات	(162,992)
مجموع: بدل الشراء	**262,217**

تتكون الشهرة البالغة 92,6 مليون درهم الناتجة عن الاستحواذ من القوى العاملة المجمعة، وهي عمليات غير مؤهلة للاعتراف المنفصل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38.

بلغت التكاليف المتعلقة بالاستحواذ 0,1 مليون درهم تم تحميلها كمصاريف خلال الفترة وتم إدراجها في المصاريف العمومية والإدارية. من تاريخ الاستحواذ، ساهمت سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية بإيرادات بمبلغ 258 مليون درهم وصافي ربح بمبلغ 14,8 مليون درهم في عمليات المجموعة.

35 عقار محتفظ به للبيع

خلال ديسمبر 2021، أبرمت المجموعة اتفاقية بيع وشراء مع جهة ذات علاقة («المشتري»)، يتم بموجبها بيع أحد عقارات المستودعات الخاصة بالمجموعة إلى الجهة ذات العلاقة بسعر متفق عليه. لم يتم استيفاء شروط البيع كما هو محدد في اتفاقية البيع والشراء، ولم يتم تحويل الحقوق والالتزامات المرتبطة بالعقار إلى المشتري كما في تاريخ التقرير، وبالتالي، لم يتم الاعتراف بالبيع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. ومع ذلك، تم الاعتراف بالعقار المرتبط بهذا البيع كأصل محتفظ به للبيع كما في 31 ديسمبر 2021. وبناءً على التقييم الذي تم إجراؤه، استنتجت الإدارة إلى أن القيمة المدرجة للعقار في تاريخ التقرير كانت أقل من صافي القيمة القابلة للتحقيق من البيع. خلال السنة، تم استيفاء شروط البيع كما هو محدد في اتفاقية البيع والشراء وتم تحويل الحقوق والالتزامات المرتبطة بالعقار إلى المشتري. وبالتالي، تم تحقيق بدل البيع وتم تسجيل الربح في سجلات المجموعة.

36 حقوق الملكية غير المسيطرة

إن المعلومات المالية الملخصة فيما يتعلق بكل من الشركات التابعة للمجموعة التي لديها حصص غير مسيطرة هامة مبينة أدناه. تمثل المعلومات المالية الملخصة أدناه المبالغ قبل الحذوفات داخل المجموعة.

	أو اف سي أو للدعم البحري والخدمات اللوجستية ذ.م.م.		اوتوتيرمينال ميناء خليفة ذ.م.م.		انترناشيونال أسوشيتد كارجو كاريار بي في	سفين لخدمات الغوص والعمليات البحرية ذ.م.م.	المجموع	
	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم	2022 ألف درهم	2021 ألف درهم
الموجودات المتداولة	230,307	85,440	23,281	16,428	54,318	165,531	473,437	101,868
الموجودات غير المتداولة	76,165	77,358	2,307	2,654	704,271	402,164	1,184,907	80,012
المطلوبات المتداولة	(188,622)	(66,108)	(11,310)	7,924	(56,188)	(211,334)	(467,454)	74,032
المطلوبات غير المتداولة	(3,322)	(130)	(676)	480	(188,594)	(8,449)	(201,041)	610
(صافي المطلوبات) / صافي الموجودات	**114,528**	**96,560**	**13,602**	**10,678**	**513,807**	**347,912**	**989,849**	**107,238**
حقوق الملكية العائدة لمالكي الشركة	**58,409**	**49,247**	**6,937**	**5,446**	**359,665**	**177,435**	**602,446**	**54,693**
حقوق الملكية غير المسيطرة	**56,119**	**47,313**	**6,665**	**5,232**	**154,142**	**170,477**	**387,403**	**52,546**
إيرادات	282,212	111,764	50,750	18,448	154,069	257,940	744,971	130,212
مصاريف	(263,960)	(98,181)	(43,709)	(16,419)	(99,346)	(243,124)	(650,139)	(114,600)
ربح السنة	18,252	13,583	7,041	2,029	54,723	14,816	94,832	15,612
الربح العائد إلى مالكي الشركة	9,308	6,927	3,591	1,035	38,306	7,556	58,761	7,962
الربح العائد إلى حقوق الملكية غير المسيطرة	8,944	6,656	3,450	994	16,417	7,260	36,071	7,650

	المجموع ألف درهم
في 1 يناير 2021	36,976
حصة في الربح للسنة	7,650
تسديد توزيعات أرباح	(1,077)
حقوق الملكية غير المسيطرة الناتجة من المساهمات	8,997
في 1 يناير 2022	52,546
حصة في الربح للسنة	36,071
حصة من الدخل الشامل الآخر	(171)
تسديد توزيعات أرباح	(2,241)
حقوق الملكية غير المسيطرة الناتجة عن الإستحواذات (إيضاح 34)	301,198
في 31 ديسمبر 2022	**387,403**

37 أحداث بعد فترة التقرير

في 9 يناير 2023، أنهت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم عقد أعمال إعادة الشحن مع إل دي بي إل مشروع مشترك حيث تنوي التعامل مع عمليات إعادة الشحن هذه داخلياً. لاحقاً، أبرمت إل دي بي إل مشروع مشترك اتفاقية مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم لبيع الموجودات وهي بصدد تصفية المنشآت. سيتم استخدام عائدات بيع الموجودات لتسوية القروض القائمة وسيتم توزيع المبالغ المتبقية على المساهمين.

38 اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد وإجازة إصدار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ

تصميم وإنتاج إمبرور
emperor.works

Get in touch

adportsgroup.com

المقر الرئيسي لمجموعة موانئ أبوظبي

البوابة 1 (بجانب ميناء زايد)
شارع الميناء
ص.ب. 54477
أبوظبي
الإمارات